الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن
للباحثة عفراة البابطين

المقدمة

"الأمن" حاجة إنسانية أساسية، لا يمكن للعنصرس البشري أن يعيش بدونها. وإذا كان إبراهيم ماسلو Abraham Maslow قد اعتبر الأمن من الحاجات الأولية للإنسان شأنه في ذلك شأن المأكل والملبس، فإن القرآن الكريم منذ أكثر من أربعة عشرة قرنا من الزمان قد أكد هذه الحقيقة، حينما أشار إلى ما من الله به على عباده ممثلا في قريش بقوله: فليبعدوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الذي أطعمنهم من جُوعٍ وآمنهم من حوَّفٍ (4).

إن مفهوم الأمن الشامل قد تخطى دور قوة الشرطة من مجرد دور عادي هدفه بسط الأمن في أماكن معينة إلى دور أكبر بتناسب مع ما يتطلبه المجتمع من أمن في جميع المجالات. والجهاز الأمني بحاجة ماسة لإعادة هيكلة شاملة، لرفع قدرته التنظيمية والتقنية، لمواجهة التحديات الأمنية العاصفة، التي تتسم بالعملية والتعقيد واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة، للمساهمة في تعزيز آليات وقاية المجتمع من أنماط جرائم تختلف من حي لآخر ومن منطقة لأخرى ومن عام لعام.

فالأمر سلك شاذ، يهدد أمن الأفراد، وإستقرار المجتمعات، ويقوّض أركان الدولة، ولذلك اهتمت المجتمعات قديماً وحديثاً بموضوع التصدي للجريمة ومكافحتها، ولم يخل المجتمع من آليات مكافحة الجريمة، وقد تطورت هذه الآليات مع تطور المجتمعات.

فبعد أن كانت مفصورة على العقاب وحده، وصلت في الدول والمجمعات الحديثة إلى ثلاثة أشكال، هي الوقاية والإصلاح والعقاب. وقد اختلقت النظريات في سبيل الكفاح والعلاج، وأنقفت بشأن تلك الحكومات أموال طائلة ولم يتغير شيء من نسب الجريمة، بل إن الجريمة في زيادة مطردة، وفي كل يوم يخرج إلى المجتمع أو منه دفعات من المجرمين.
في مختلف أنواع الإرهاب وأشكاله مما يدل على أن المناهج المنبثقة في مكافحة الجريمة لم تعد
مجانًا تنفع، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن مناهج بديئة وأساليب جديدة لمكافحتها.

كما لا شك فيه، إزدادت قناعة الأجهزة الأمنية بضرورة إنشراك المجتمع بكافة
مؤسسات مع الأجهزة الأمنية لتحقيق أعلى درجات الاستقرار. كما أن أهمية المعلومات
الأمنية وكمية قوته الاتصال بين الأجهزة الأمنية المختلفة ومؤسسات المجتمع يضمن
سرعة وصول مثل هذه المعلومات إلى الجهاز الأمني الرسمي لكي يؤدي دوره بكل كفاءة
وبأقصى سرعة. لذا فإن دور الجهاز الأمني الرسمي في درء الجريمة والوقاية منها
ومكافحتها جميع أنواعها أصبحت تبحث عن استراتيجيات وسائل ومناهج جديدة لتطوير
هذا العمل وكي تحقق أهدافها توفير الأمن والاستقرار كدعم أساسي لمجتمع
النهضة والتطور في الدولة.

لقد ظهرت أهمية مفهوم الشراكة المجتمعية بعد تقل الأزمات الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية المتنامية والمستجدة مما أدى إلى ضرورة تنامي دور مساعدات
المجتمع في تنوعاها الاجتماعية والاقتصادية والتي أدت إلى تقلص دور الحكومة وأسقفت
فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الإعتراف بسلطات المجتمع المدني وفاعلية القطاع
الخاص لتعزيز دور الأمن وتطبيق القوانين.

ففي ظل زيادة معدلات ارتكاب الجريمة، إنجبت الدول الغربية نحو تعاون
ومشاركة المجتمع للشرطة في الحد من الجرائم ومكافحتها وذلك لحماية المجتمع من خطر
تفشي الجرائم وحماية عدم الاستقرار، بدأت الجهات الرسمية تدرك أن دخول مساعدات
المجتمع المدني وقطاعات المجتمع المختلفة في مجال التوعية والمشاركة الفعالة للتأثير على أفراد
المجتمع حول تطبيق القوانين الذي بدوره يؤدي إلى استقرار الأمن والأمان في البلد أمرا
ضرورياً وتعبر عن حقيقة الشراكة المجتمعية الأهلية.

تعني الدولة المتقدمة للاستفادة للحصول على خطوط مفهوم الشراكة المجتمعية وأن قيم
المراكز الثقافية ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية دورها في المجتمع وأن ترفع كفاءة من
أجل تعزيز مفاهيم وقيم حياتية.
ولذلك أن هناك عوامل تؤثر على علاقة المجتمع ومؤسساته بالمؤسسات الأمنية
وكمما أن هناك عوامل تدعو إلى عدم التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات
الأمنية، مما يؤدي إلى تعطيل الشراكة المجتمعية. ومن المؤكد أيضًا وجود تلازم بين العمل
الأمني والعمل الاجتماعي وذلك من خلال دور المؤسسات الأمنية الاجتماعية للمخرج
عن النطاق التقليدي الأمني وتقلد أفراد المجتمع لدور أمني.
على الدولة والمواطن معاً فضوّة مفاهيم الشراكة المجتمعية السهر على سلامة
وحماية الملكية العامة وأن كل تخريب فيها أو تجاوز عليها يعد تخريبًا في كيان المجتمع
وتتجاوزا عليه. فلا بد من تفعيل الشراكة المجتمعية كواحدة من المعايير القومية.

مشكلة الدراسة:

تكوّن مشكلة الدراسة في قناعة الأجهزة الأمنية الرسمية في أن تعزيز الأمن من
خلال مكافحة الجريمة والحد من تنشيفها وإنشارها لا تعتبر مسؤولية تخص الدولة أو
القطاعات الرسمية فحسب، وإنما إشراك المجتمع بكافة مسستياته ومؤسساتهما وأدواته مما يعزز
فمن الأمن واستقرار المجتمع ويزيد من ثقة الأمة والطموحية بين أفراده.
كما تدور إشكالية الدراسة في كيفية خلق إستراتيجيات وقائية فعالة للحد من
الجريمة مساعدة أفراد المجتمع بدءًا من الفرد حتى الأسرة وصولًا لمؤسسات التعليمية
والترابية والاجتماعية مما يؤدي إلى الوصول السريع للمجتمع آمن يخلو من الجرائم والأخطار
التي تهدد من استقراره.

أهمية الدراسة:

عند النظر إلى النماذج الناجحة في الدول الغربية حول إشراك مؤسسات المجتمع
المختلفة مع الأجهزة الأمنية الرسمية من أجل الحد من الجرائم وعمل على تعزيز الأمن في
المجتمع، وبالنظر للدراسات الغربية حول تقييم تلك النماذج وأهميتها في تخفيف الجرائم
الناتجة على الأجهزة الأمنية وكساءة الفكر في التصدي لمحللي الأمن، نجد من الضروري
تقييم الضوء على ضرورة تحديث العمل الأمني في منطقة دول الخليج.
الهدف من الدراسة:

إنطلاقاً من مقولته أن مسؤولية تحقيق الأمن ليست مسؤولية الشرطة، بل أصبحت مسؤولية وطنية تشارك فيها كافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية إضافة إلى المواطنين. تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المختلفة وتحديد أهميتها والأسس التي يجب أن تقوم عليها وضورهم في الزمن الراهن.

ومن بين أهداف الدراسة أيضاً، إبراز أهمية توفر الشراكة المجتمعية لتعزيز الأمن وأهمية حدوث التغيير الهيكلي والعملي في أساليب وأدوات الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتهدف الدراسة أيضاً إلى بحث موقف الأجهزة الأمنية.
الرمزية من المشاركة المجتمعية ومدى إستعدادها وتحضيرها لهذه الحلقية الجديدة من أسلوب العمل الأمني.

بالإضافة إلى ما ذكرناه فإن الدراسة تهدف أيضا إلى توضيح الدور الاجتماعي الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في المنطقة وبيان كيفية تطويره وتقريب العلاقة بين الجهاز الأمني وبين المجتمع. وبالتالي فالدراسة أيضا تهدف للتعرف كذلك إلى الأبعاد الأمنية لمؤسسات المجتمع المختلفة وأساليب التنسيق بينها وبين الأجهزة الأمنية الرسمية.

لذلك فإن التعرف على مجالات التعاون بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية الرسمية يعتبر أحد أهم أهداف الدراسة، التي ستكشف النقاب عن فرص التعاون المطلوبة لتحقيق أكبر قدر من الأمن والأمان في المنطقة، ونشر الوعي الأمني، وتحقيق أعلى نسب النجاح عن طريق وضع تصميم ناجح يتناسب مع إمكانيات الأجهزة الأمنية الرسمية وخصائصيات الجماعات المحلية. وبالتالي فإن هذه الدراسة تهدف أيضا إلى التوصير بأهمية تبني فكرة الشراكة المجتمعية بين الأجهزة الأمنية الرسمية وبين مختلف مؤسسات المجتمع بالإضافة إلى الأفراد.

أسئلة الدراسة:

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات العلمية تتمثل في ما يلي:

1 - ما المقصود بالشراكة المجتمعية؟ وماهي صورها؟
2 - إلى أي حد يمكن أن تقدم الشراكة المجتمعية إضافة إلى أسلوب العمل الأمني في الأجهزة الأمنية الرسمية؟
3 - إلى أي مدى تقدم الشراكة المجتمعية الحلول لتجاوز فرص التعاون بين مؤسسات المجتمع والجهزة الأمنية الرسمية؟
4 - ما هي طبيعة العلاقة بين الأجهزة الأمنية وبين مؤسسات المجتمع وأفرادها؟
5 - ما هي الوظائف الاجتماعية للأجهزة الأمنية؟
الدراسات السابقة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع إتضاح من ناحية، قلة الدراسات العربية السابقة المباشرة التي تناولت مفهوم الشراكة المجتمعية. ومن ناحية أخرى وجود عدد غير قليل من الدراسات العربية التي تناولت جزئية أو أكثر من الدراسة وهذه الدراسات من الدراسة حيث يصعب القيام بعرض جامع شامل لها وخاصة وأنه يمكن اعتبار الكتب التي تناولت الشرطة المجتمعية أو شرطة المجتمع أنها كثيرة. ومن ثم فقد تم تصنيف هذه الدراسات حسب الدراسة التي ركزت عليها إلى تقسيمات على النحو التالي:

1- مجموعة من الدراسات تناولت مفهوم الشرطة المجتمعية: وتعتبر من أهم تلك الدراسات هي دراسة بشير صالح البليسي بعنوان "الشرطة المجتمعية ودورها في الوقاية من الجريمة" وأهم ما اشتملت عليه الدراسة، طرح مفهوم الشرطة المجتمعية وفلسفتها وألابيات العمل، كما ناقش فيها دور المجتمع وعلاقته ببرجل الأمن للحد من الجريمة. كذلك دراسة د. خالد بن سعود البشري بعنوان "الأمن المسؤولية المجتمع - تموزج تطيقي" والتي تم تقديمها ضمن ندوة المجتمع والأمن المنعقدة في كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، وقد حاول البحث إبراز مفهوم الأمن الحديث وأساليب تحقيقه، كما قام بتقديم صور لمناهج دولية للشرطة المجتمعية. وكم ما جاءت دراسة طرحها مركز الدراسات والبحوث في كلية نايف العربية الأمنية للدكتور عبدالعزيز خزاععة تحت اسم "الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد" والتي أوضح فيها مفهوم الشرطة المجتمعية وأبعادها، واستعراض الوجهات الاجتماعية للشرطة.

كما شرح العلاقة بين الشرطة والمجتمع وصوره الشرطي في المجتمع.

"Community Policing : The Challenges of Successful Organizational Change"

وجاء أيضا كتاب

Joseph Schafer

الناشره
“Fixing Broken Windows: Restoring Order And Reducing Crime In Our Communities”

By George L. Kelling and James Q. Wilson

This book explores the relationship between disorder and crime in communities, proposing that small acts of disorder can create a context in which more serious crime can thrive. The authors argue that by addressing these smaller issues, it is possible to reduce the overall crime rate.

“Building a Safer Society: Strategic Approaches to Crime Prevention”

By Michael Tonry & David Farrington

This book examines the role of government and community in crime prevention, offering strategies and recommendations for reducing crime and improving public safety.

2- مجموعة من الدراسات تناولت منع الجريمة والوقاية منها: ولعل من أبرز الدراسات التي تناولت الواقية من الجريمة هو الدراسة التي طرحها مركز الدراسات والبحوث في كلية نايف العربية للعلوم الأمنية تحت عنوان "الإجراءات الحديثة في توعية المواطنين بطرق واساليب الوقاية من الجريمة" والتي صدرت في عام 2003.

3- مجموعة من الدراسات تناولت الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية: وتت珍贵 من أبرز الدراسات السابقة حول هذه المفاهيم دراسة عطاف المومني التي تحدث عنوان "الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في الوقاية من الجريمة والإجراف"، حيث استعرضت الخدمات التي تقدمها الشرطة للوقاية من الجريمة، كما أوضحت المعوقات التي تعطل من أداء جهاز الشرطة.

4- مجموعة من الدراسات تناولت الدور الأمني لمؤسسات المجتمع: من الدراسات التي تناولت هذه الجزئية دراسة أعدها د. علي محمود ليلة باسم "المؤسسات غير الحكومية في مواجهة الجريمة - استكشاف لأبعاد الدور وحدوده" والتي قدمت كورقة عمل في ندوة "دور المجتمع المدني في منع الجريمة" في القاهرة. وقد حاول من خلال هذه الدراسة أن تشرح دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الجريمة من خلال إبراز عمل المنظمات غير
الحكومية على طريقة المجتمع المدني. كما حاولت الدراسة أن تستكشف آفاق المستقبل لدور تلك المنظمات في التصدي للجريمة.

ومن بين أيضا الدراسات السابقة تحت عنوان "الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث" والتي تتحدث فيه شعبان تحت عنوان "الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث" والتي تحدث فيه عن تلاحظ العمل الأمني والعمل الإعلامي، وضروب المذكرة الإعلام الأمنية للجماهير، كما تستعرض ملامح إستراتيجية الإعلام الأمني من حيث آلياته ومقوماته، وأهدافه.

وبالإضافة أيضا دراسة عبد الكريم الحربي بعنوان "دور مشاعر الشباب في دعم الأجهزة الأمنية" وهي صادرة من مركز الدراسات في جامعة نابس للعلوم الأمنية. وهذه الدراسة ركزت على دور الشباب في مكافحة الجريمة والوقاية منها، ومدى إمكانية الاستفادة من الشباب كأداة للسيطرة على الجريمة.

الإطار الظاهري للدراسة:

المشتركة مفهوم واسع حيث يضم عدة معان وأبعاد متنوعة، مما يجعل كثيرا من الكتاب يتناولون ذلك المفهوم من وجهات نظرهم المختلفة واهتماماتهم الخاصة بها.

ويتضمن المشاركة في مشاريع مشتركة أو واقعهما، بحيث تتضمن المشاركة بالفكر، أو الخبرة، أو المال.

وكذلك المشاركة بالجهد على مستوى التخطيط أو التنسيق أو التنفيذ.(2)

فالمشتركة الجماعية في مجال المشاركات المجتمعية فيما يتعلق في مساحة الدراسة: "الجهود التعاونية وأداء الأدوار التكاملية بين الشباب وعصرية الشرطة نحو مكافحة الجريمة والوقاية منها".(3)

هناك علاقة عكسية بين الجريمة والأمن، وتعتبر الجريمة من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تحدد توازن المجتمع وتحدد من قدرات وتقبع عالم وعالم، والجريمة كظاهرة متواصلة منذ القدم لا تخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية وهي لا تعدو من أن تكون ردة فعل لعدة عوامل إجتماعية ونفسية وبيئية وترابية وإقتصادية وثقافية وغيرها. فالجريمة موجودة منذ أن وجد الإنسان وتنوع الجريمة من حيث صيغتها.
وأشكالها وأنواعها وأساليبها من مجتمع لأخر ومن زمن لأخر تبعاً لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لذلك فإننا نرى أن نوع معين من الجرائم يكون مستهجنًا ومستكرر لدى بعض المجتمعات في حين أنـها تكون مقبولـة لدى مجتمع آخر حيث يدعم وجودها المروـث الثقافي لـهـا مجتمـع بما فيه العادات والتقاليد.

فيفقـد بالجريمة بأنها "هي عمل ضار يأتي به شخص وحدد القانون أو الشرع له عقباً" والضرر يصيب الإنسان دائماً في مصالحه المعنـى (الذين -النفس - العقل - النسل - المال) فيكون تصنيف الجرمة من مصدرها القانوني إما وضعياً عندما يصنفها المجتمع وفق سلطاته التشريعية أو يكون تصنيفها من الشرع الإسلامي ويوافق مصدره كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولقد تعددت تعريف الجريمة بتعدد وإختلاف العلوم الإنسانية التي تبحث فيها، فعلماء الاجتماع وعلماء النفس وفقهاء القانون كل وضع له تعريفه من خلال تفسيره للجريمة، وما يهمنا هو التعريف من منظور إجتماعي، فعرفها فاري Fari في علم الاجتماع بأنها "عمل لا إجتماعي موجه ضد حق معين وله أسبابه الخاصة" في حين عرفها بأنها "السلوك الذي يحرم الدولة لضرره بما ونـذي Sutherland أن سندلاند قد تدخل به عقبة مرتقبـه.

الشرطة المجتمعية هي إتجاه حديث في مكافحة الجريمة وأمن المجتمع، يتركز في تشكيك وتعزيز منشأة من أفراد المجتمع للقيام بدور فعال في حماية وتأمين المجتمع ضد مظاهر الأخلاق أو الجريمة. (6) وتتألف مفهوم الشرطة المجتمعية من تعبيرين مختلفين في مدلولهما، الأول تعـير "الشرطة" والثاني تعـير "المجتمع". ولكل منهما دلالته التي تختلف عن دلالـة الآخر، ولاشك في أن إجتماعهما يولد دلالـة جديدة لا يتضمنها أي منهما.

فتعيـر الشرطة بصورة عامة يستخدم للدلالة على الجهاز المعني بالمحافظة على الأمن العام في الدولة. أما تعـيـر المجتمع، فهو نسبة إلى المجتمع ويقتضـب به التجمع الإنساني الذي تكاملت فيه شروط حياته، من الجوانب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وتحقق قدرًا من الاستقلال النسبي الذاتي، وقد يتداخل التعـيـر المجتمع مع
الاجتماعي في كثير من الأحيان، غير أنهما يختلفان عن بعضهما إختلاف الكل عن الجزء
الذي يحتويه.(8)

فقد كان مفهوم الشرطة يستخدم للدلالة على المؤسسة المدنية بالأمان العام، وحماية
النظام العام، بما في ذلك حماية الأفراد والمؤسسات من عدوان بعض الأفراد، أو من تحاوز
عدد من الناس حقوقهم ومطالبهم بما ليس من إستحقاقهم، وإذا كان تعبير المجتمع يدل
على الأفراد والمؤسسات وما يسود بينهما من قيم ومعايير أخلاقيات وإجتماعية تحدد أطراف
التفاعل، فإن مفهوم الشرطة الاجتماعية يعني "المؤسسة المدنية بحماية المجتمع بقيمته،
وخصائصه، وعاداتها التي تckt على تشكيل الأساس في بناؤه.".(9)

أما الوقاية من الجريمة يقصد بها "كل الإجراءات والجهود التي تقتضي على
العوامل المولدات في إجتاحة الجريمة". وتبرز أهمية هذا الاجتهاد من حيث تصديه للعوامل التي
تسهم في توليد المشكلات والأوضاع الاجتماعية، كالوقاية من تعاطي المخدراات مثلًا،
وبالتالي تحمي الفرد والمجمع ضد الجريمة."(10)

فمفهوم الوقاية يشترك كافة الإصلاحات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية
والترمولوجية والبحثية والأمنية والتشريعية لن تكون عاصما للأفراد من الإنزلاق في مهاري
الجريمة من خلال جهود كبيرة لاستثصال شأفة الإجرام أو على الأقل التخفيف من حدما
وإائتشارها ووضع الحلول المناسبة لعلاجها والوقاية منها.(11)

وبذلك يقصد بالوقاية من الجريمة بأنا كل التدابير المجتمعية التي من شأنها أن تؤدي
إلى التقليل من الجريمة في المجتمع، والتفحيف المستمر لها والإعتماد على كل الجهود المبذولة
من المجتمع. أما المعنى الفيخصد به "سلسلة من إجراءات أقفال وأفعال إدارية أو قانونية توال
دون وقوع الجريمة أو استمرار حدوثها.

منع الجريمة أيضا يعرف بأنه "كل ما من شأنه يمنع وقوع الجريمة فهو
يشمل إذا كل عوامل الجريمة وأسبابهما سواء كانت هذه العوامل والأسباب فردية أو
إجتماعية، سواء كانت هذه الإزالة تقتضي علاج اختلالات الفردية والاجتماعية والعقلية والوجدانية
للفرد أو تقتضي علاج البيئة التي يعيش فيها الفرد والمجتمع الذي يعمل في محيطه أو علاج
التفاعل الاجتماعي بينهما."(12)
الإطار المنهجي للدراسة:

إن طبيعة الموضوع محل البحث تتطلب ضرورة استخدام المنهج التحليلي الوصفي الذي سيقوم بدراسة البيانات والمعلومات المتاحة ومن ثم تفسيرها وإقامة العلاقات بين وحداتها ويزيد في تناول هذه الدراسة المقترب التاريخي والذي سيوضح تطور العلاقة بين المراحل التاريخية المختلفة لأسلوب العمل الأمني. كما أن المنهج التحليلي الوصفي يعتبر المنهج الأنصب لدراسة الظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرة الأمن وتطبيقاته.

الفصل الأول: مفهوم الشراكة المجتمعية: فلسفة نشأته وتطوره:

مدخل:

إن الأمن الاجتماعي والأمن بشكل عام ويمثله الوسائط ركيزة أساسية من ركائز بناء الأمن وهو المصدر الأول لتنميتها وتحضرها وتطويرها والمحافظة على الأمن يعني المحافظة على الهوية وعلى سيادة النظام والقانون، وقد أجمع رواد الفكر الاجتماعي قديماً وحديثاً على أهمية الأمن وارتباطه بالحياة الاجتماعية للمجتمع الإنساني. (13)

إن الأمن إحساس يشمل الفرد والجماعة البشرية، يحتاج إلى الإشباع – كحاجة إنسانية – ماديا، بالإطمئنان إلى زوال كل ما يهدد مظاهر الحياة، كالسكنية، الأمن المستقر، والرقي الج诧 والتوافق والتعايش مع الغير. أما معنيها، بإعتراف المجتمع بالفرد ودوره أي شعور الفرد بالسكنية العامة حيث تسبي وثيقة المجتمع في هدوء نسيبى (14)

فأمّن الفرد هو حالة الشعور بالاستقرار والسكنية وحسن مظهران الأول مادي بحيث يعيش الفرد مستقراً سكناً ورقياً، وتوافقاً مع الآخرين دون خوف أو تحديد على نفسه أو ماله أو ذويه. أما المظهر الثاني فهو معنوي، وهو شعور الفرد بأهميته وقيمتة داخل مجتمعه (السكنية العامة). (15)
أما عن أمر المجتمع، فهو الجهد المنظم الذي تبذله الجماعة لاشتغال دوافع أفرادها ورد العدوان عنهم أو عن كيان الجماعة، وتضطلع به السلطة في حدود نظامها القانوني. وأمن المجتمع بهذا المفهوم يتجاوز دور أجهزة الشرطة، أو المفهوم الضيق للإجراءات الأمنية لأنه يمتد إلى كافة مجالات ترشيد وتقويم السلوك الفرد في الجماعة، ليشمل بالتالي تعميق معاني الانضباط العام على المستوى الجماعي والإداري، ومن ثم يمكن القول أن العديد من أجهزة الخدمات المختلفة في الدولة تلعب دورا متفاوتا وأساسيا في خفاءة مفهوم أن المجتمع ومع ذلك يظل دور أجهزة الشرطة في الدولة هو الأساس لاستباب الأمن.

الجريمة هي واحدة من الظواهر والمشاكل التي تحدد حياة الإنسان وأمن المجتمع واستقراره. فإذا لم يتم بتدابير وقائية للحماية منها سيطرت عليه وأخذت في الانتشار، لأن استخدام أو إعتماد أسلوب المواجهة اليدانية وحده لا يكفي في السيطرة على الجريمة والحد منها، بل لابد من وضع تدابير وقائية لمواجهة ومكافحة الجريمة وقوية وسائل الضبط الاجتماعي واعتماد هذا المفهوم الواسع للوقاية من الجريمة سيكون بإمكان المجتمع أن ينعم بالأمن والأمان والمتعة والإستقرار، لأن مفهوم الوقاية يهدف إلى الحيلولة دون ظهور الظروف التي تؤدي إلى الوقوع في الجريمة أصلا، بمعنى بذل الجهود لدرد المفاسد والأخلاق الإجرامية قبل حدوثها.

لذا فقد ازداد التوجه العام بتغير شكل ومضمون أداء الأجهزة الأمنية من خلال إشراك أكبر عدد من مؤسسات المجتمع وأفراده في معالجة وحدة لحفظ الأمن المجتمعي، في زمن بات دول العالم قاطبة تعيش في دوامة أمنية، تحت ضغط التحديات الداخلية المتسارعة كالفقر والبطالة والتحديث، ومخاطر الإرهاب العالمي الذي بات لا يعرف حدودا أو دينا أو جنوبا.

إن معظم الإنجازات المعاصرة في مجال منع الجريمة تشير إلى ضرورة التحول من إطار "الوقاية الأمنية" فقط إلى تسويق منظومة التعامل مع الجريمة من خلال التركيز على الشق الوقائي. وهو ما يعني التعامل المباشر مع الأسباب والعوامل الرئيسية التي تؤدي لإرتكاب الجرائم في المجتمع، والعمل على التصدي لها بأسلوب تنموي من خلال التركيز على التنمية البشرية بكافة أبعادها وجوانبها بصورة شاملة.

16

17

18
ومن المعروف أن السياسة الجنائية تفهومها الحديث تشمل على ثلاث وظائف رئيسية هي الوقاية والمنع والعلاج، وتسمى هذه الوظائف مجتمعة في تحقيق الأمن، ولا يكتمل عمل مكافحة الجريمة إلا بأداء تلك الوظائف وإعطاءها الأهمية بالقدر المطلوب، ويشترك عدد من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية أجهزة الأمن في هذه المهمة ولاسيما في وظيفة الوقاية والعلاج.

إن الوقاية من الجريمة ومكافحتها تبدأ من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعده على تنفيذ السلوك الإجرامي وعلى أجهزة الشرطة أن تدرك الهدف الأساسي لعملها الإحرازي وهو الوقاية من الجريمة ومكافحتها وبالتالي فإن جهاز الشرطة يعمل في محيط يبنيغ أن تتضافر فيه الجهود التحضيرية الرسمية والشعبية والعمل تحت مظلته واحدة لمصلحة القضية الأمنية. ومن هنا نبعث فكرة وفلسفة الشراكة المجتمعية التي تبنى في الأساس على الشريكة بين الشرطة والمجتمع.

مفهوم الشراكة المجتمعية:

إن الشراكة المجتمعية تربط المجتمع والمنظمات بشكل تعليمي ومصالح مشتركة، وبشروط علاقات متكررة. وهم يهدفون لتعزيز أهداف عبر دمج الموارد مع القدرات، فهدف شراكة المجتمع مع الأجهزة الأمنية لحماية الجريمة متجاوزاً وتخفيفاً من الجريمة ومن الخوف من الجريمة ويرفع من درجة الأمن للمقيمين في المجتمع، وللتأكيد على قيمة الشراكة Partnership، وهي فكرة بروزت في الربع الأخير من القرن العشرين، ويقصد بها "علاقة بين طرفين أو أكثر، توجه لتحقيق النفع العام أو الشخصي، وتستند على إعتبارات المساواة والإحترام والتعاون والتبادل، الذي يسند على التكافل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانب منها). لتعظيم المرونة وتحقيق الأهداف". فالشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر. وإنما هي علاقة تكافل وتفهم متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده للتعظيم النتائج.

(19)

(20)
فالشراكة المجتمعية لمكافحة الجريمة أخذت تطور الاستراتيجيات التي تعتمد على المبادرات المبنية على حاجات المجتمع. وبالتالي فإن الأفكار الفريدة والمبتكرة حول كيفية التعامل مع الجريمة تأتي نتيجة عن الشراكة المجتمعية. ففي غضون 3 عقود ماضية، أخذت نظرية عن الجريمة تزداد شعبية بشكل يفاجئ حتى المساهمين فيها. وهذا الاستحسان يؤدي إلى تواجد وertoire الاستراتيجيات وبرامج لمنع الجريمة.

إن الخبرات المقارنة تقترح تواجد إقتراح يدامج ما بين خدمات الشرطة المختلفة وأفراد المجتمع لتنفيذ وخلق بيئة مستقرة. فالدول التي أمست أو هي في عملية التأسيس لنموذج الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية، هي في الحقيقة مما لا يداني عنه، وذلك بسبب إختلاف البيئات، وهذا ما يجعل كل دولة تبادر في صياغة ما الذي ينفع ويصلح لواقع مخيطها، فترى كل دولة تصنع المفهوم الذي يتناسب مع بيئتها الخاصة وطبيعة شعوبها وشكل جرائمها.

الجريمة لها عدة أسباب مختلفة، وكل المنظمات التي تستطعن أن تأثر على هذه الأسباب يجب أن تكون جزء من المشاريع التي من شأنها تعزز من أمن المجتمع. ولأن هذه المنظمات جميعها لديهما وجهات نظر مختلفة وميارات مختلفة فإن نشاطاتها لمنع الجريمة تحتاج إلى تشكيل وتنظيم . فالشراكات هي مفتاح العمل لمماذج الإدارات المتعددة .

**Multi-Agencies Model**

إن نظام العدلية الجنائية لا يستطيع بمفرده أن يمنع الجريمة وأن يتصدى لها، لذا فإن الإشتراع مع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية أمر مطلوب وملحق في هذا الوقت الذي تطورت الجريمة فيه وتنوعت وإزدادت إنتشارها واسعة. والأهم من ذلك، أن منع الجريمة يحتاج إلى المساهمة الفعالة للمجتمع بكل مستوياته لتكوين شراكة مجتمعية بين الأجهزة الأمنية والمجتمع بكل قطاعاته بغية **Community Partnership** تعزيز الأمن ومكافحة الجريمة وتطبيق القوانين.

وقد عرف فرانك وسمي الشراكة بأنها "العلاقة عندما يتشارك إثنان أو أكثر بأهداف متوافقة، ويشكلون إتفاق لعمل شيء سوية. فالشراكة هي Partnership**
عبارة عن أفراد يعملون مع بعضهم البعض في علاقة تعاونية نافعة، وفي أحيان كثيرة
يشتركون في العمل مع بعضهم البعض في أعمال لا يمكن إنجازها بشكل فردي.(21)
لقد اختلفت النظرية نحو كيفية إدارة الأجهزة الأمنية، لقد كان الإصلاحيون سابقا
يعانون الشرطة لقيمها بإتباع القوانين فقط، وإنتقدوا أسلوب عملهم، وأسلوب عمل
الإجراءات التابعة لهم، وإنتقدهم للأسلوب البيروقراطي في العمل. وهنا الكثير من
الإقتراحات الساندة لإصلاح وقلب هذه الإقتراحات تنادي بالشراكات العامة – الخاصة,
واشترك المحام، وإعادة الحوار مع المسؤولين.(22)
في حين أن المتحزرون كانوا يرون أن الطريق للفعالية والمسؤولية تأتي من خلال
الاستقلال، واليوم الإصلاحيون منハイرو وزملاؤهم أكثر للشراكات. ففي السباق كانت
إجراءات الشرطة تطلب بالعمل بشكل مستقل، وتحاول الإنصاف عن السياسة وأن
ينصروا المهمة في الضغط الاجتماعي فقط.
لكن المؤيدين لفكرة الشراكة المجتمعية كانوا يعانون إشارات الشرطة عن التخلي عن
فكرة الاستقلالية وأن يشتركون عمليا مع جميع مؤسسات المجتمع.(23)
فمن خلال هذه العلاقات، مقدور الشرطة أن تطور شرعيتها وفعاليتها من خلال عمليات
شفافية وصريحة بجانب استفادة من المساعدات الخارجية. لأن الشراكة تكوِّن علاقة طويلة
الأجل بين الشرطة والمجتمع، فالمجتمع يعتبر عنصر هام جدا للشرطة لأن الشرطة نفسها لا
ستستطيع أن تسيطر على الكثير من الموارد التي هي بحاجة لها. إنها أداة من المعلومات إلى
الشرعية ووصولا إلى أشكال معينة من الصلحيات.
وتساعد الشراكات على نوعين من الوعي المحركة. الأول هو أن الشرطة ليس
بمقدورها تأمين الأمن والأمان للمجتمع بمرفرها، لذا فإن مساهمة المواطنين يمكن أن نتائج
في منع الفوضى والجريمة. إذا كانت أسباب المشكلات محددة، فالمجتمع سيكون قادرًا على
منع مخالفات القانون. أما العامل الثاني متعلق بأعمال الحكومة التي ضمت لتقديم خدمات
لمواطنين إستجابة لمطالبهم. فعند الوصول إلى المجتمع، فإن السلطة التنفيذية ستتصبح
أكثر دراية ومعرفة بمشكلات المجتمع. ويصبح أكثر قدرة على الإستجابة لاهتماماتهم من
خلال التعبر عبر جماعات مختلفة.
الشراكة هي إنجاز في المجتمعات المختلفة مع احتياجات معينة. ويعتبر مفهوم الشراكة متشعوب لأنها تزود المواطنين بفرص لإظهار واقعهم. وفي هذا السياق، فالمواطنون هم أكثر قدرة على التعامل مع مشاكل المجتمع والأقدار على تعبئة كل شرائح المجتمع لحل تلك المشكلات.

فالشراكة هي عمل صُمّم لخلق علاقات عمل دائمة. ففي الأساليب التقليدية، كانت الشرطة تبادر بالعمل مع المواطنين لكن حاليا تقوم الشرطة بتطوير أنواع مختلفة من الشراكات لإستنادا على حاجات المجتمع ومعطياته لأنه أدرك أننا لا تستطيع التعامل مع المشكلات الاجتماعية لوحدها، فبعض ضباط الشرطة يرون أن الشراكة بين أجهزة الأمن والمجتمع إجتهاد طويل الأمد والأهداف والغايات في الشراكة يجب أن تكون واضحة ومحددة.

هناك طريقة واحدة لتسهيل الشراكة وهي إدراك الخبرات وليس الإهتمام بأوضاع الشركاء. وهذا يجعل عملية إتخاذ القرار أسهل بكثير. وهذا الفهم يجعل من الشرطة تدرك كيف يمكن أن تتفاعل مع الحشرات القائمة لإستنادا على حاجات معينة ومعروفة. كما أن دور كل شريك يجب أن يكون واضح ومحدد ليفهموا بعضهم البعض وحتى يكون مقدورهم تقديم الاستشارة لبعضهما البعض.

الأدبيات إستعرضت أن هناك العديد من المثلى يستخدمون الشراكة لتحديد قضايا إجتماعية بالإضافة إلى منع الجريمة. وطبقا لـ كراوفورد فاللنوع في الشراكات في حدود منع الجريمة أصبحت ثورة، لأن هناك جهود حثيثة للتواصل للمعنى التقليدي للتعامل مع الجريمة وربطها مع مفاوضات متعددة للقطاعات لسياسة التطوير. وهذه الجهود تهدف لتشجيع إرتباط أوسع للمجتمع في منع الجريمة وضمنها. "فالشراكة مع المجتمع من أجل المنع" هذه الثلاثية الجديدة، بدأت تظهر في كثير من الحكومات لتحديد الجريمة، لكن القليل يعرف عن فكرة الشراكة وعن عمليات الشراكة التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ناجحة.(24) 

الشراكة هي لفهم وإدراك شكل العمل الجماعي، ومن بين الأسباب التي يجعل الشراكة تظهر مظهر فعال هو تضمنها لأسلوب التركيز على المشكلة، وإمكانية تشجيع
القاعدة بدلاً من النموذج العمودي لحل المشكلات، وإمكانية إخراج نتائج لم تكن محققة من قبل في حالة الإزاع الساقطة للمجتمع.

إن العمل الجمعي له معاني كثيرة ومختلفة. فعملياً، الشراكة تكون الكثير من العلاقات والمناذاج وطبيعة الأدوار المختلفة ودرجة التشكيك والترابط العمودي أو الأفقي. ففي كثير من الأحيان قد تكون الشراكات متعددة. وقد يكون بعضها طويل الأمد مع إتصالات واسعة، ويشكل رسمياً وإرتباط أثقي. ويمكن أن توجد شراكات أخرى في نماذج أخرى قصيرة الأمد، ويشكل غير رسمي مع إرتباط عمودي.

هذا التنوع قد ينتج العديد من التحديات، خاصة للشركاء الذين لهم توقعات مختلفة عن مسؤولياتهم وأدوارهم الشخصية. من المهم أن يدركون أهمية الشراكة، لأن التوقعات المختلفة من قبل الشركاء للشراكة، والمبادئ والقيم وخلف الشراكة، وكيفية العمل قد تكون إرتباط وضغط على بيئة العمل وقد يسبب أيضاً تحديات فاعلية الشراكة وتعطيلها.

كما أن الشراكة هي إرتباط بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات الحكومية مهدف الحد من مشاكل المجتمع التي تم تحديدها أو هدف تطوير الوضع الاجتماعي للمجتمع. فمن خلال الشراكة يتم التزام بين على الأقل مؤسسة عدالة جنائية واحدة ومؤسسات المجتمع لإستثمار الموارد لحصول على نتائج مناسبة ومتبادلة فيما يخص الأمن العام وصحة المجتمع.

الشراكة أصبحت كائن جديد لديها الهيكل السياسي والاجتماعي الخاص فيها. ما دام هناك مؤسسات مجتمع ومؤسسات حكومية مشتركة في الإستراتيجية يمكن استخدام الشراكة القابلة للتغلب مع مصطلحات المباشدة، والالتزام، والتعاون، والإنتباه.

إن نموذج الشراكة يقسم سلسلة من الخطوات في بعض الأحيان يطلق عليها (العملية الوقائية) وآخر إصدار لهذه العملية يطلق عليها "5I’s Framework"(25). وهي تتضمن الخطوات التالية:
The intelligence phase: Estimating and analyzing the characteristics of crimes and their causes, and identifying the causes and estimating the risk and identifying the risk factors in the first phase. The early alert phase: Making an early intervention by developing a program to control the behavior of /tehmarbutafinal/kafmedial/yehwithmeeminitial/yehwithnoonfinal/ainmedial/behinitial/thalfinal/khahinitial/lamwithalefhamzaaboveisolatedd/alefisolated/arabickaffinal/lammedial/tehinitial ... /lehisolated/kafisolated/aleffinal/yehmedial/fehfinal/noonmedial/tehmedial/laminitial/aleffinal/kafmedial/tehmedial/laminitial/alefisolated /yehwithrehfinal ... /yehmedial/meemmedial/hehmedial/meeminitial/rehfinal/sadmedial/hahinitial.

Implementation: - 3
The implementation phase: Translating the interventions into new methods to improve operational techniques.

Involvement: - 4
The involvement phase: Implementing all the stakeholders and the initiative of the community in the project to develop programs and mechanisms in the implementation phase. And this phase is important for preventing crime rates that have been exposed to other agents for any complaints from the community.

Impact, Cost-effectiveness, and process evaluation: - 5
The impact phase: Measuring the impact of the planned program and the implementation phase. Crime Impact assessment: - 6
Measuring the impact of the planned program and the implementation phase. Crime proofing: - 7
Measuring the impact of the planned program and the implementation phase.
كما أن الشراكة تضم أبعادا من العلاقات التي هي بطبيعتها متغيرة باستمرار.

وهناك أربعة مراحل للشراكة كما هو موضح في الشكل (1) وهذه المراحل هي،

- **Implementation**، والتنفيذ
- **Formation**، التشكيل
- **Outcomes**، وأخيرا النتائج
- **Maintenance**، الإدامة أو المحافظة

وبعد عملية تشكيل الشراكة، يبدأ الأعضاء في الدخول لعملية التخطيط، ومن ثم تلحقها عملية التنفيذ، وبعدها مرحلة المحافظة على الشراكة، وأخيرا تأتي النتائج بعد تنفيذ البرنامج.

الشكل (1) مراحل الشراكة
أهداف الشراكة المجتمعية:

1- جاهزية المجتمع واستعداده:

الدافع والحافز للشراكة: هناك عدة أسباب لتشكل الشراكة، فأحيانًا تتشكل الشراكة بسبب إستجابة المجتمع للكوارث حديثة مؤخرًا أو على وجه التقريب، وأحيانًا تكون كرغبة لتحسن ظروف المجتمع العامة أو زيادة الإتصال والتعاون عبر مؤسسات ممثّلة.

والشراكة عادة تكون إما بدافع داخلي نابع من المجتمع، أو بدافع خارجي يستمد من خارج المجتمع. وبشكل عام فإن دافع الشراكة الذي ينبع من داخل المجتمع هو الذي ينحث في الغالب، وهذا لأن المجتمع نفسه يكون جاهز للمبادرة الأولى. كما أن الدافع الذي يأتي من داخل المجتمع قد يكون إنجاكيًا لهيئات موجودة فعلية وتُعرف همّهاشرعية مؤثّرة وحقيقية.

فالمجتمع الذي له تاريخ تعاوني سابق مع أجهزة الأمن يكون قد سبق له خلق الثقة ورستها بين المجتمع والأجهزة الأمنية. وبذلك يكون المجتمع جاهز ومستعد للمشاركة والدخول في شراكة جديدة.

أما في ما يتعلق بالدافع الخارجي مثل التمويل الحكومي يمكن أن يكون أيضًا شراكات ناجحة، لأن في بعض الحالات يمكن أن يتحدد التمويل الحكومي هدفًا خاصًا لبناء سعة وطاقات في المجتمعات التي تكون غير والدة من نفسها ومن جاهزيتها لتنفيذ الشراكة.

هيكل المجتمع: يلعب هيكل المجتمع دور كبير ومهم في محاولة فهم دور الشراكة في التعبير عن حاجات المجتمع. ففي الطبقات الفقيرة على سبيل المثال، لا يملك المجتمع إلا صوته للتعبير عن احتياجاته، وبدون هذا الصوت فإن المجتمع في الطبقات الفقيرة يتعرض لخطر الإنزال، وعليه فإن المجتمع ككل يكون غير قادر على الإطلاع باحتياجاته وبالتالي يتعرض المجتمع لخطر المعلومات المخفية أو المضللة.
أهمية المؤسسات المحلية المشاركة: في مستوى الشراكة، من المخرج أن يكون هناك مؤسسات ت sharク في الشراكة إستنادا على أهم للمجتمع وليس أهم من المجتمع.

المواطنون عادة يشاركون بشرعية داخل المؤسسات، لذا فقد يشاركون من المؤسسات الخارجية. حتى أن البرامج التي تكون مبنية على نماذج قوية وموثوق حقيقي يمكن أن لا تنجز عندما تكون المؤسسات الخارجية تنبو عن المجتمع في الشراكة. فالمؤسسات الخارجية المختصة يمكن أن تتصدح مع المجتمع عندما تحاول تشارك مع مؤسسات المجتمع الباكر من مسكان المجتمع الأصليون.

تدخل السياسة وحروب الموارد: المنافسة على الموارد النادرة يمكن أن تكون مشارف مجتمع مختلف جو متوتر ومضطرب يجعل من الجماعات والأفراد لا يريدون أن يعملوا مع بعضهم البعض. بالإضافة إلى أن حروب الموارد يمكن أن تحدث بسبب المؤسسات التي لا تقلق بعضها البعض. كما أن تدخل السياسة في عمل الشراكة المجتمعية قد تسبب نفرورا من شراكات المجتمع لعملية الشراكة المجتمعية.

تاريخ التعاون: المجتمعات التي لها تارخفض في التعاون على مر الجرائم، وتهاجم تدخل سابقة، هي التي يتوقع لديها بنية تحتية لبناء جهود متعددة الأبعاد والتي تشارك المجتمع في حل المشكلات.

فأي تعاون سابق وغير ناجح في المجتمع يجعل الشركاء في المجتمع يظلون حذررين ومرتابين. ولذلك، فشركاء المجتمع يمكن أن يؤكدوا على العناصر الأساسية لإنجاز حضورهم في الشراكة. ومثلما تم ذكره سابقا في دافع الشراكة، فإن المجتمعات التي لديها تاريخ تعاوني سابق يمكن أن تكسب زخم ودفع تابع من داخل المجتمع لعملية الشراكة، وتوجه لتطوير فرص النجاح.

لكن السؤال يكمن في المجتمعات التي ليس لديها تاريخ تعاوني في السابق، كيف يمكن للشراكة أن تنجز فيها؟ إن القضاة تعتبر عنصر مهم للمجتمع المنظم والتعاون، فالمنشئين يجب أن يشعروا بأن هذه المنظمات والشراكات أمر أساسي وحيوي يمكن الوثوق فيه. في داخل المؤسسات، يمكن للمواطنين أن يظهروا بمستويات مختلفة من النقاء بجانب المجتمع المحلي.
وفي داخل الشراكة، المؤسسات يمكن أن تكون غير واثقة من أجهزة الأمن على سبيل المثال.
وهذا الشك يمكن أن يؤثر على اتجاه المؤسسة نحو التعاون.

تاريخ التمويل والتمويل الحالي المشبوه: المؤسسات الحكومية المحذدة والأموال
المحلية يمكن أن تعزز منافسة بين المؤسسات للتعاون والتحقيق على التمويل. فالحكومة
يمكن أن تُمول كل المؤسسات الأخرى سواء كانت تلك المؤسسات مستسلم مساعدات
أكثر من غيرها بسبيبة استقلالية مهامهم. ولكن المؤسسات التي لا تجد منفعة في الشراكة
من الممكن أن لا تتعاون مع المؤسسات الحكومية.

فالمؤسسات الصغيرة يمكن أن لا تثق بالمؤسسات الكبيرة التي يبحث في إستلام التمويل
اللازم وذلك لأن المؤسسات الكبيرة - وهذا على حسب وجهة نظر المؤسسات الصغيرة-
لا ترغب بتقاسم القوة كجزء من التعاون.

شراكة إشاع أكثر من اللازم: المجتمعات التي لها عدد كبير من الاتحادات أو
الشراكات يمكن أن لا تكون قادرة على إيجاد موارد إضافية لخلق شرط جديد. فالمؤسسات
قد تكون مطعمة ومرهقة من كثرة الشراكات، وهذا قد يؤدي إلى رفضها للإشراف في
مبادئات جديدة يمكن تكليفها وقت وجهد إضافي.

الاستعداد للتغيير والتطوير: كل القضايا التي تم ذكرها في السابق يمكن أن تصور
باستعدادية المجتمع للتغيير والتطوير. بالإضافة إلى أن الهيكل البيروقراطي يمكن أن تعرقل
التغيير مثل الإجراءات الشديدة تجاه صناعة القرار وتبادل المعلومات. فالمؤسسات في الحقيقة
بجانب إلى معلومات تزود الراغبين بالشراكة وبأدوات لكي يقرروا بأن جهود الشراكة أمر
ضروري وأن المنظمات التي ستستثمر مواردها تستحق على شين في المقابل.

لذلك فإن المجتمعات التي لديها المقدرة على تقديم أصول المجتمع والتوافقات التي فيه
(عبر الحاجة إلى مثمنين ومحليين لقياس مؤشرات المجتمع) يمكن أن تتوصّل على مساعدة
من مختلف قطاعات المجتمع. بالإضافة إلى أن القيادة القوية يمكن أن توجه المعنيين بالأمر
إلى طريق المشاركة عبر إنشاء روابط شخصية قوية وبحث الأم لもない مهمة الشراكة.
تحدث الجاهازية في مقدمة عملية التعلم الاجتماعي، وتأخذ عملية التعلم
الاجتماعي عدة أشكال. فالشكل الأول، هو القدرة على الأداء الجماعي. ففي المرحلة ما
قبل الشراكة قد تحتاج المؤسسات الجديدة إلى تقييم عضويتهم وإستطاب قطاعات متعددة من السكان، أو جماعات يمكن أن تنشئ قضايا جديدة على الساحة.

أما الشكل الثاني من التعلم الاجتماعي هو تطوير الشراكة أو العلاقات المشتركة مع المؤسسات الأخرى. أما ثالث شكل هو ما يحدث في منطقة التخطيط، فالمواطنون يجدون المشاكل في مجتمعهم ويؤدون المجتمع بالمعرفة، وبالتالي يمكن تنظيم حلول أخرى للمشكلة. كما أن المهارات الخاصة القوية يمكن أن تساعد القائد لإدارة أزمة معينة وصلق الأهداف المشتركة عبر مراحل التعلم الاجتماعي.

2- قياس الجاهزية: (26)

وتعد عملية فهم ومناقشة المتغيرات السابقة التي تؤثر على الشراكة أمر معقد وغالبا صعب. لكن يمكن للمحللين والمقيمين والممولين أن يبدوا بإستخدام "نموذج الجاهزية" لتقدير ما إذا كان المجتمع غير جاهز وظيفيا أو هو حاليا في وضعية ناجحة في التعامل مع القضايا.

فنموذج جاهزية المجتمع يحتوي على 9 مراحل للجاهزية. أولى، مرحلة اللمعارة، وثانية، مرحلة الرفض، أما ثالثا، مرحلة الشعور الغامض، ورابعا، مرحلة ما قبل التخطيط، وفي حين أن خامس هذه المراحل هي المرحلة التجهيزية، أما سادسًا، مرحلة البدء بالعمل، وسادعا، مرحلة التثبيت، والمرحلة الثامنة هي مرحلة التأكيد والتأمل، وأخيرا المرحلة الاحترافية.

إن نماذج الجاهزية تضمن كل من التغيير السلوكي والأدائي، فالأول خطوات العملية تشارك في فهم والإحساس بالمشكلة، وخاصة في المستويات السفلية للمجتمع الذي لا تكون لديه معلومة أو فكرة عن المشكلة، والمؤسسات الطلبية يجب أن تزيد رغبتها في مواجهة المشكلات في المجتمع والتي تكون عادة مسلطة نحو فكرة عدالة المجتمع. فعندما يتحرك المجتمع إلى مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة الاستعداد، فإن خطوات الجاهزية تصبح نشطة وفعالة. وتعتبر القيادة مهمة جدا في هذه العملية بحيث تكون مستعدة
للمساعدة في رفع مستوى الإحساس في مراحل التشكيك وتنظيم الجماعات لبناء علاقات مع المؤسسات الأخرى.

هناك استراتيجيات مقرونة مع كل مرحلة من مراحل البوابية لتحرك المجتمع أو الشراكة إلى المرحلة التالية. فالنماذج العامة يمكن أن تكون مُخصصة ومبنية على مجتمعات معينة. ومدى هذه الاستراتيجيات تبدأ من الزيوار حتى النقاشات والتعليم ووصولا لحوادث متعلقة بالمعلومات المتعلقة. وقياس الأداء والإحساس والتعاون والجاهمية يمكن أن يتم عبر قياس الثقة، فرحوسون وستولاند 1999 ناقشا عنصر الثقة بحيث يمكن الحصول عليها من خلال 4 أسئلة:

- ما هي دوافع الجماعات الأخرى؟
- هل هم أكفاء؟
- هل هم أهل المسؤولية؟
- هل هم يقرّرون الزمال، وهل هم عادلون؟

إن استخدام مؤشر المعلومات على هيكل المجتمع كأسس لقياس الجاهزية أمر ضروري جدا. لأن المؤشرات هي معايير بنية المجتمع والتي تؤثر على نتائج الشراكة. فمجموعة من المؤشرات المقرورة كالبيئة الديمقراطية، الاجتماعية، الاقتصادية، وعوامل التعليم هي في الحقيقة مفيدة لسيناريوهين، الأول لإختيار نتائج الشراكة عبر عدد من السنوات حينما كانت المتغيرات المقرورة تتغير عبر الوقت. أما السيناريو الثاني هو المقارنة بالمبادرة عبر بيانات المجتمع المختلفة. فتحديد أو اختيار المؤشرات المقرورة تتطلب إفرازات خاصة حول كيف يمكن للبيئة أن تؤثر على أبعاد الشراكة والنتائج القصيرة والطويلة الأجل؟

إن الدراسات التجريبية على العلاقة بين هيكل المجتمع والجريمة أسفرت عن وجود خط رئيسي بين المؤشرات المقرورة المختارة والتي تستخدم في قياس الشراكة.

ال przeglارات المقرورة التقليدية ترتبط عادة بجريمة المجتمع وتضم كل من العرق والاختلافات العنصرية، التحرك السكني، نسبة الفقر، وغيرها من المتغيرات، التي يمكن
جمعها من خلال المستوى الفردی. أي أن طبيعة الحصول على هذه المعلومات يعتبر أمر في غاية السهولة.

3- الإصرار على الشراكة:

يمكن أن يتم إنشاء أرضية للحوار عن جهود الشراكة حتى في بيئة المجتمع المقاومة للتهويل أو البيئة غير الجاهزة لجهد جديد أو تطور جديد من أجل رسم المستقبل. فالمجتمعات التي تخصص في مهام معينة وتركز على الأنشطة البيئية من أجل يمكن الوصول للأهداف تكون عادة مجتمعات قادرة على التغلب على العواقب والعراقيل المفروضة بالشراكة.

أفضل الدراسات المختارة ترى أن الأهداف والغايات المعلنة يجب أن تكون محددة ومعقولة وقياسية. فالأهداف التي تكون معقولة ويمكن الوصول إليها يجب أن تضع في عين الإعتبار البيئة الجاهزة والاستعدادية للمجتمع. فالمجتمعات ذات نسبة الفقر العالية مع تاريخ صغير في التعاون على سبيل المثال قد لا تحتاج إلا لشراكة خاصة لغرض الأولويات؛ لأن الشراكات التي تستنفر من البداية أهمية مساهمة المجتمع وكيفية الوصول لأعلى مستويات الكفاءة للمجتمع سيكتب لها النجاح بشكل أكبر.

والأمر لا يتوقف عند الأهداف والغايات الواضحة، بل مسألة توضيح الأدوار والمسؤوليات أمر ضروري لبيان التوقعات وتثبيت القياسات والتوقعات. ومن الامتماء يمكن أن يتم فهم ما إذا يمكن أن يعمل أو تمكينه أن يعمل كل عضو من أعضاء الشراكة على حدة في حدود القانون. فالشريك الذي يفهم أدواره قد يكون وظيفيا أفضل. ومن أجل معاونة ومعالجة المعلومات وتقييم مفهوم الأدوار فإن كتابة مذكرة رسمية للاتفاق بين المؤسسات والمنظمات تسهل هذه العملية.

كما أن مقارنة الربط بين الأنشطة والنتائج يمكن الشراكات لأن تكون محددة في كيفية قياس النتائج. فالشراكات الناجحة تستخدم معايير أو معايير الفاعلية لتعقب التطورات والنتائج. لذا فإن وضوح الأدوار والمسؤوليات تساعده في إنشاء عملية التغذية الاسترجاعية Feedback يجعل النجاح يستمر.
القيادة والهيكل المشابك:

الشركات المختلفة لديها مجموعة من العوامل المختلفة، ولديها قيادات مختلفة وهياكل إتخاذ قرار مختلفة. لذلك لا يوجد هناك هيكل معين يترافق مع شراكة معينة.
والعنصر الأساسي لكثير من نجاحات المجتمع بدائها كانت محصورة في مرحلة الحصول على الموارد.

٣- إنشاء قواعن للاتصالات وعمل الاجتماعات والجداول تساعد في تبادل المعلومات المهمة. وتوجد هناك بعض الشركات الناجحة قامت بإستخدام هيكل حكومية قائمة في الفعل وذلك للإبتعاد عن خلق إزدواجية الشراكة والإبتعاد عن إلغاء الشركاء عندما يتم بناء بروتوكولات جديدة وختلفة.

٤- ومن جهة أخرى فإن القيادة القوية يمكن أن تساعد الشراكة والشركات في إجراءات إتخاذ القرار. إن القيادة المتعاونة التي تركز على تقاسم القوة وتسهيل إتخاذ القرار قد تم إلغاء الوضع عليهم كعنصر أساسي في البدايات الناجحة. فالقيادة الجديدة، أو القيادات المتحولين يجدون القدرة على الإقتنان بصوت المجتمع وتحريك المجتمع غير الجاهز إلى مرحلة الجاهزة.

الشبكات عبر المنظمات وبين المستويات:

الشركات التي تقاسم القوة والموارد عبر المنظمات قد تكون أنجح من الشركات التي لا تملك إتصالات قائمة بين المؤسسات المشتركة. فالشركات الناجحة هي تلك المنظمات المتصلة مع بعضها البعض والتي تستطيع أن تأخذ الموارد اللازمة للوصول للأهداف. ويشار إلى هذا النوع من الشراكة بالإنذام الأفقي. وهو يمكن وصفه بالكمية الكبيرة من المساعدات للشركاء وتقاسم الموارد.

٥- هناك مستويات عديدة من المشاركة، فالمستوى الأول يتميز بأنه مساعد أساسي بحيث الإتصالات الأساسية والشبكية فقط هي التي تتخذ منها مكانا، أما المستوى الثاني تنتقل إلى الأنشطة المشتركة. في حين أن المستوى الثالث تخلق أهدافا مشتركة، فبعد المستوى الثالث يكون الترابط واسع وتعدى الحدود التقليدية.
هذه المستويات الثلاثة يمكن أن توصف بمستوى الإتصالات، ومتوسط المشاركة.

وأخيراً مستوى التعاون. فالإتصالات يمكن أن تساعد الناس لكي تقوم بوظائفها بشكل أفضل من خلال تزويدها بالمعلومات الكافية، لكن ليس المطلوب منها أي نشاط آخر.

وأي ترابط يكون محدود ومفصول عن المهمة أو الغاية.

في حين أن المشاركة تسمى الأنشطة المشاركة، ولكنها تسمى بالأفراد لأن تدافع عن أهدافها وتوقعها ومسؤوليتها. أما التعاون، فهي تطلب إيجاد الأهداف المشتركة لتوجيه أعمال المساهمين أو المشاركين في الشراكة.

6- الفعل، والتأييد والعضوية:

الشركات الناجحة قادرة على تحميل الدفع والطاقة من أجل الوصول للأهداف.

كما أن الشركات التي تعمل بجهود مريئ للعامة وتكتسب نجاحات سواء كانت صغيرة أو كبيرة تزود المجتمع بالمعرفة وتجعل الشركة فعالة، ومهمة بالمجتمع، وأنها تستحق المخاطرة في استثمار الوقت والجهد.

من الضروري أن تقوم الشركات بالأنشطة المرتبطة بإحتمامات المجتمع حتى لا تخلق خيبة هؤلاء الذين يؤمنون بتطوير نتائج المجتمع. والشركات التي تضع تأكيدات كثيرة على الأنشطة الداخلية مثل بناء العلاقات عبر التدريب والراجع، وقد تفقد المجتمع الثقة والتقدير. كما أن الشركات التي تأخذ الأولوية على العمليات الداخلية قد تتجاهل الحاجة لبناء السمعة اللازمة للاتصال مع الحكومات المحلية.

ولكي تتحصل السمعة على موارد محلية من المؤسسات العامة مثل الشرطة فأنها ترتبط مع إ استقرار المجتمع والضبط الاجتماعي، وقد يكون أكثر أهمية من الشبكات الأفقرية الموجودة بين مؤسسات المجتمع. كما أن هذه الشركات يجب أن تقدم إلى الوصول للأهداف عبر الطاقة والسعة المحلية والخارجية.

إن الشركات التي لديها مجموعة كبيرة من الشركاء وتقدم موارد مختلفة ووجهات نظر مختلفة تساعد في إنشاء الشراكة الحقيقية لتحقيق الأهداف. كما أن الشركات المختلفة قادرة على الربط أصواتهم بصورة أكبر، وأن يشتركون جامعي مختلفة عن طريق إشراك كافة طبقات المجتمع المتنوعة.
الموارد:

الموارد: الشراكات بحاجة إلى موارد للوصول للأهداف. سواء كانت موارد بشرية أو مالية أو تكنولوجية، فإن الموارد تسمح للشراكة أن تتقدم في المراحل التنظيمية للتنفيذ والإستمرار ومن ثم للتشكيل المؤسسي. فإن التدريب والمساعدة التكنولوجية أيضا يمكن أن تحدث فارق في الشراكة، خاصة في القضايا التي تتعلق بتطوير أنشطة الشراكة الجديدة أو تطلب نوع فريد من الخبرة. بالإضافة إلى أن الشراكة يمكن أن تؤدي من خلال تدريب وتطوير القيادة.
أنواع الشراكات:

هناك أنواع مختلفة من الشراكات وهناك أنواع متعددة من الهياكل والوظائف للشراكات، فقد صُنِّف الباحثون الشراكات عدة تصنيفات مختلفة. بعضها مصنفة بحسب الهدف، أو الوظيفة، أو هيكل الشراكة، أو نوع الشركاء، وأخيراً بحسب التمثيل.

العوامل التي تؤدي إلى نجاح الشراكة:

هناك العديد من العوامل الناجحة التي عادة ما تؤثر على نجاح عدّة جوانب من تأسيس وتنفيذ الشراكة، وتم ترتيب هذه العوامل كالتالي:

الهدف: الشراكات الناجحة قد تبحث عن الوصول إلى:
- حلول جديدة.
- حلول محلية.
- تطور المجتمعات، التفويض، الأثاث الشخصي.
- النموذج المحتمل.
- التبادل المشترك لفوائد الشراكة.

وضع الأساس: هناك مفاتيح خطوات إبداعية مثل:
- الفهم المتبادل لأهمية التعاون.
- تشارك في فهم مفهوم الشراكة ووظائفها ونهايتها.
- الإعتراف بال التواصل والإنجازات المتبادلة.
- الارتباط.

المبادئ والقيم الأساسية: وهي تتضمن:
- الوضوح، التفويض، الإحتواء، الفعالية، الثقة، التحمس، التقدير، المرونة، العملية.
- الهياكل الفعالة والعملية: من الأهمية بمكان خلق هياكل فعّال وعملية للشركاء لبدء العمل من خلالها، و قد تتضمن:
- تأسيس تفويض للتعاون.
وضع الهياكل للاعمال.

التاكد من التمثيل المناسب.

تسهيل الاشراك والارتباط والمساهمة الفعالة.

تطوير المهام المشتركة.

تحديد الحدود.

تأسيس الروابط.

التاكد من المسؤولية.

الاشراك في القوة وإتخاذ القرار.

الاشراك في المعرفة والمعلومات.

الاتصالات المتغيرة.

التقييم.

مقومات أخرى نافعة:

القيادة.

التمويل الجديد والموارد.

التدريب (بالإضافة للمتطوعين).

المهارات.

المساعدة السياسية والجماعية.

البروتوكولات.

جمع المعلومات.

التحديات التي تواجه الشراكة:

طبقاً لكونارفورد (27) هناك عدد من القضايا والتحديات التي تحدث فرقاً في المستويات والمتعلقة بالجوانب المتعددة للشراكة، وتتسمى التحديات هذه كالتالي:

- البيئة: إن العمل في الشراكة يمكن أن يكون تحدياً في ظل بيئة مشوقة ومفيدة.
الهدف: الشركاء الذين لديهم أولويات تنظيمية وإحترافية مختلفة. وهذا يمكن أن يخلق اختلافاً في الهدف والغاية من التعاون الذي تعرف بالنفع المتبادل.

وضع الأساس: إنشاء أرضية مشتركة يمكن أن تشكّل في بعض الأحيان عائق إذا لم يكن هناك أساس منطقي لنموذج للشراكة، أو إذا تواجهت أزمات أزمنة.

القيم والمبادئ: التحديات في وضع المبادئ الأساسية وقيم الشراكة يمكن أن تتضمن:

أ) عدم وضوح القضايا المهمة.
ب) الفشل الشامل.
ج) تساؤلات حول التفقة.
د) حقائق المنافسة، وأزمة استقلالية المنظمة في ظل نظام العدالة الجنائية.

الهياكل والعمليات: هناك كثير من التحديات التي تؤثر على فاعلية هيكل الشراكة وعمليتها:

- العلاقات داخل المنظمة Intra-organizational
- العلاقات بين المنظمة Inter-organizational

أ) عدم التعاون.
ب) عدم التنظيم.
ج) تعين الحدود بشكل صارم.
د) دور الحدود.
ه) عدم فهم الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.
و) وضع وإدراك القوة.
ز) المقاومة أو القصور الهيكلي لمشاركة المعلومات.
ح) عوائق الإتصالات.
- تعدديات أخرى: وضع كراوفورد (28) قضايا أوسع والتي هي بحاجة إلى أن تكوّن فكرـة عن الشراكة، وتتضمن الأمثلة الحاجة لـ:
  (أ) الحوار المستمر.
  (ب) إعتراف إجتماعي إقتصادي أوسع، وسياق سياسي وتاريخي من الشركات.
  (ج) استكشاف الترابط بين أفكار المنع والمجتمع والإستراتيجيات ذات العلاقة.
  (د) الإعتراف بوجود إندماج للإحترافية، والبيروقراطية، والتخصص، والمركزية، وتقسيم العمل مع "الثلاثية الجديدة" من المجتمع، والمنع، والشراكة.
  (هـ) تكامل بؤرة التركيز للشراكات.
  (و) بيانات أكثر وبحث تطبيقي لتطوير فهم العمليات وتطوير أدوات العملية.

الشراكة المجتمعية مع الأجهزة الأمنية:

تطورت الشراكة المجتمعية بناءً على الإدراك الخاص في أن نشاط الشرطة التقليدية لا يكفي لتقليل نسب الجريمة، وقد نفذه هذه الشراكات لتحديد العلاقات بين المجتمع والشرطة. وكانت مهمة الأجهزة الأمنية أن تطور طاقات المجتمع ليتقبلوا فكرة الشراكات مع الأجهزة الأمنية لحماية المجتمع، وفي المقابل استعداد الأجهزة الأمنية لقبول مساعدات المجتمع.

الإستراتيجيات والنموذج التي وضعت من أجل جعل المجتمع فاعل حقيقياً ومشارك في حماية الأمن والأمان كانت عن طريق حضور الشرطة في المجتمع ووضع الأولويات على الجريمة وضبطها والقضاء عليها.

وتوجد جماعات متعددة في المجتمع إنضمت مع الأجهزة الأمنية في توكيش شراكة Community Members حقيقية للحد من الجريمة ومنعها. فشركاء المجتمع يمكن أن يشتركون في أي نوع من هذه التحركات إعتماداً على أعضاء المجتمع المؤثرين بسبب تحديدهم للمشكلة، أو استناداً على أعضاء المجتمع الأقدر على حل المشكلات.

في حين أن المقيمين في المجتمع والجماعات القائمة على العضوية إنصرفوا إلى الإشراك في أغلبية تلك membership-based groups
التحركات، أما الجماعات القائمة على المؤسسات، إنصرفت بالاشتراك في التحركات الخاصة التي تتطلب خبرات وصلاحيات، institution-based groups.

أما التحركات القائمة على المؤسسات institution-based initiatives تطلب المشاركة من منظمات معينة.

وفي المقابل، فإن الجماعات القائمة على قضية issue-based groups تتحدى إلى التركيز على التحركات القريبة التي ترتبط بقضيتهم الأصلية.

أهمية الشاركة المجتمعية مع الجريمة:

إذا كنا نركز على الجريمة بحد ذاتها، وعلى النية الشريرة لمرتكبها وعلى رذود الأفعال تجاه الجريمة، فإنه من الطبيعي أن نركز على تطبيق القانون والعقاب. وفي هذه الحالة فإن موقف الشاركة المجتمعية لها دور ضيق ومحدود تلعبه. لكن الدراسات أظهرت أن الحصول التي أساسها الحد من الجريمة محدودة للغاية، وهي ليست مجرد دائما ويمكن أن يكون لها آثار جانبية. وكما هو معروف للجميع أن الجريمة هي تركيبة من المشكلات مع تركيبة متناوبة من الأسباب المعقدة ومطالبات الحلول لها.

في كثير من الحالات، فإن الجريمة هي غير مربحة بما في الحياة المدنية وكان ينظر للجريمة على أنها مشكلة معزولة مع أسباب معزولة وحلول معزولة والآن تم التنقل لوجهة النظر التي ترى أن الجريمة من زاوية أوسع سواء من ناحية الأسباب أو الممارسات.

إن مكافحة الجريمة الرسمي كالحكومات ومؤسسات الأمن، لا يستطيعون في كل الأحوال أن يтолوا المهمة لوحدهم لكن من الضروري أن يعملوا من بعد عبر مؤسسات خاصة وعامة ومن خلال المواطنين العاديين أفضل من اللاعب بأدوار معينة في مكافحة الجريمة، أو منع الذين يشجعون الجريمة بشكل غير مقصود من خلال أنشطتهم التجارية الخاصة والعامة.

في بعض الأحوال، الشاركة المجتمعية هي عبارة عن تعاون الجماعات لتحضور في المسؤولية وجود المصادر لتعيين الجريمة. لكن في هذه الحالات فإنهما تفلح مؤسسة أو شاركة بشكل متعمد لكي تتم المسؤولية للمؤسسات الأخرى أو التحركات الفردية.
إن التحرك هو جزء من مرحلة المشاركة من عملية العلاج الوقائي والتي تبدأ

نظام متسلسل من الخطوات المتتابعة (CLAMED)

- تعين رجال الأمن الوقائيين: إن تعريف Clarify the prevention agents
المؤسسات والأفراد حول إمكانية إقامة مهام مكافحة الجريمة والوظائف الفعالة وأيضا القابلة من حيث بيان وضعهم الحالي وقوفهم وحضورهم أو وجودهم في المكان الصحيح على الواقع أو الأداء أو إنضمامهم في مراحل العملية الوقائية وتخطيط مسؤولياتهم ومصالحهم مع أهداف ووظائف مكافحة الجريمة. وفي أحوال أخرى فإنه من الضروري خلق رجال أمن وقائيين عبر تطوير هيكل المجتمع.
التنبيه: تنبيههم لمشكلة الجريمة، حيث أهمية تبنيه هما أو سيتعرض لها غيرهم، وأنهم يمكن أن يؤدي إلى أسبابها أو أن هذا قد يكون قادر على أن يحدث العلاج.

التخطيط: تغييرهم لأخذ واجبات ومهام مكافحة الجريمة عبر رفع Motivating القبول والإيمان بالعملية الوقائية، فهي تقوم المصالح الشخصية في الإنجازات أو تلبية الدوافع الخارجية والتأييدات تكون متعلقة مع ممارسة المسؤوليات والواجبات، والتمسك بالقواعد وإجتناب الدعوات القضائية.

التشجيع: وهي التي يمكن القدرة على تعويز القدرات، فالمصادرnaissance كروسو الأموال والموظفين والمعلومات والقوى الشرعية المناسبة لتحفيز القيود. لكن في نفس الوقت تضمن مكافحة الجريمة.
التوجيه: إصدار التوجيهات لاختيار الأهداف والأدوات اللازمة Directing لعمل الأنشطة.
CLAMED التبعيات داخل المجتمع ستكون ضرورية لاستعمال نموذج

لإلغاء عزلة المؤسسات والأفراد عن مكافحة الجريمة. أيضا فإن مجموعة الأعمال المحلية المتكاملة يمكن أن تكون مفيدة لتحضر وتعمل مع عدد كبير من رجال الأمن للعمل في مشكلات وتبعات الجريمة.(29)
لذا فإن من الضروري أن تخفي المؤسسة (أ) تنبيه مؤسسة (ب) وذلك لتشجيع وتخفي الأفراد (ج). فالعمل من خلال مؤسسة تخفف من القبود وذلك لسهولة تطبيق التدخل المطلوب لكافحة الجرائم. فإنشاء مناخ قابل لكافحة الجرائم ودفع وتنظيم أنشطة تحد من انتشار الجرائم أمر منح وضروري.

خطوات تأسيس شراكة مجتمعية لمنع الجريمة:

أولاً: تحديد المشكلة وإتخاذ هدف لمنع الجريمة:

هذا لأهداف تطوير وإعداد الاستراتيجيات التي من شأنها أن تخفض الجرائم في المجتمع، لابد من تواجد صورة واضحة عن المشكلات والقضايا في المنطقة، ومن المتبقي في هذه المشكلات ومن هم الضحايا. لابد من إستخدام الإحصائيات واستطلاعات الرأي في المجتمع لتعرف مشكلات الجريمة وترتيب المناطق حسب الأولية للبدء بالعمل.

قبل تحديد ما هي مشكلات الجريمة الخاصة بالمجتمع، لابد من تعيين الحدود الخصاصة بالمنطقة التي فيها الشراكة فهي قد تكون منطقة أو محافظة أو إقليم كامل. وفي بعض الحالات، تركيز الشراء قد يكون أساساً على العوامل من الحدود الجغرافية.

فالهدف الأساسي للشراكة كما هو مطلوب هو منع الجريمة وربما محاية آثار الجريمة على الحياة الاجتماعية والإقتصادية. بينما الهدف الوسيط هو تعيين مشاكل معددة للجريمة ومحاكية إستراتيجيا أو تقديم الخدمات اللازمة لتقليل خطر الجريمة. وهناك

الناذج لإتخاذ الهدف الخاص لمناهج التدخل:

• أولاً: التركيز بشكل عام على نسبة المتزعجين أو التركيز على الأوضاع الإجرامية المحتملة، أو على الأسباب الإنسانية أو المادية للجريمة.

• ثانياً: التركيز على الأشخاص الذين قد يتعرضون لخطر الجريمة أو التركيز على أشخاص معرضة لخطر التضحي أو على مسارح الجريمة.

• ثالثاً: التركيز على الضحايا والجندة، وعلى الأماكن التي شهدت الجريمة.
ثانياً: تحديد المسؤوليات والمستويات الاجتماعية للعمل:

المسؤولية هي بالطبع لمنع الجريمة أو التعامل مع النتائج. وتعد المسؤولية عادة معرفة أو محددة، لأن مسؤولية منع الجريمة والأخطار تكون مشتركة عن طريق الشراكة.

فهناك 3 جوانب للشراكة أوها تقدم البيانات حول الإيجابيات الخاصة بالأهداف وعدم تدخل الأهداف ببعضها البعض وأخيرا إدارة الأزمة والكوارث.

أما المصادر، فهي ما تحتاج إليه لتحقيق الهدف، فهي تحتوي على المدخلات مثل الموارد المالية الأساسية والوقت والمواد الخام مثل المعلومات المتوفرة عن الجريمة. والسعة التي تحول المدخلات إلى مخرجات لتحقيق الهدف أو الأهداف، فالسعة أو الامكانيات تحتوي على أصول مثل القوة الشرعية. والمعرفة يمكن أن تعرف: (30)

- معرفة مشاكل الجريمة: التعرف على مشاكل الجريمة وأسبابها وإنجازات الاستعداد لارتكاب الجريمة، والأخطار والدوافع، والنظريات الخاصة بالأسباب.
- معرفة ما الذي يصنع: التعرف على ما الذي يصنع لوقف أو منع الجريمة وأي آلية
- وفي أي محيط وما هي التكلفة؟

معارفة كيف توضح الشراكة: التعرف على المهارات العملية والحدود والواجبات، وعمل الدراسات وتقييم الإدبيات، والتعرف على عملية الشراكة.

- معرفة من يمكن أن يشارك: التعرف على الأفكار والنصائح واحتمالية التعاون والشراكة والخدمات والموارد المالية والمصادر الأخرى.
- معرفة لماذا: التعرف على المرز والأخلاق والشرعية والعدالة والجوانب العاطفية بعملية الشراكة المجتمعية لمنع الجريمة.

عندما يتم تحديد المنطقة المراد التركيز عليها، يمكن العمل على بناء تقرير خاص عن الجريمة فيها. الهدف من عمل تقرير خاص بالجريمة للإستفادة من فهم أنواع الجرائم التي تحدث في هذه المنطقة في المجتمع ومن هم الضحايا.

فالمعلومات الخاصة بالضحايا تعدد معلومات مهمة جدا، ويمكن أن يتم بناء هذه المعلومات من خلال إستطلاعات الرأي والمقابلات أو من خلال التقارير السنوية لجهاز
الأمن، ومن الضروري أن يتم جمع معلومات ديمغرافية عن المجتمع مثل عدد السكان وتحديد الجنس والديانات وغيرها. وجمع المعلومات هناك شكل:

(أ) معلومات كمية: كخطوة أولى لابد من جمع أكثر قدر من المعلومات الخاصة بالسلوك الإجرامي في المنطقة المراد العمل بها. فالمعلومات الكمية هي إحصائية وقياسية، على سبيل المثال عدد الجرائم المسجلة في منطقة معينة في وقت معين. فلا بد من جمع المعلومات التي تظهر إتجاهات الجريمة عبر الزمن. فالعلومات المفيدة تشير إلى مستويات الجريمة في المجتمع وماهي أنواع الجرائم المسجلة وأين حدثت ومن هم الضحايا. ومن المفيد أيضا جمع المعلومات عن الضحايا أيضاً، حيث أن التحقيق عن الجريمة يبدأ بالتخطيط أو الإحصاء.

(ب) معلومات كيفية: من الضروري جمع معلومات نوعية وكيفية عن الجريمة عن مدى إدراك المجتمع عن الجريمة. فكيف يشعر المجتمع بجهاز الجريمة سياسات على رسم حلول مناسبة وفريدة للمشكلة. الاستماع للمجتمع ووضع وجهات نظرهم سيشجع الشراكة المجتمعية في أي برنامج. وهناك أساليب كثيرة لجمع المعلومات عن شعور المجتمع بجهاز الجريمة، كالإسحاقات والمقابلات والمناقشات العامة.

فعملية جمع المصادر يمكن أن ترفع من مستوى الأداء الخاص هدف الشراكة والشرعية أو الاستحسان لهذا القبول في المجتمع ككل. لذلك فإن إشراك بعض المؤسسات بشكل منفرد قد تكون أهم من ما قد تقدمه الموارد المالية.

لذلك فإن الأداء فيمكن التوصل إليه عبر نوعية الأحكام والقرارات والأعمال، كلاهما على المستوى الشراكة وعلى مستوى الأدنى من المشاريع الفردية لعملية منع الجريمة التي تدار في إطار بيئة تقرر أو تحدد من خلال الشراكة.

إن المناهج التي استخدمت في التدويل والتطبيق والمشاركة في الجرائم وأسبابها ينصرف إلى مجموعة متنوعة من الكيانات في العالم الحقيقي. والتاريخ يصف هذه الكيانات من حيث مدى المستويات الاجتماعية:
- الأفراد.
- الأسرة.
- الجماعات.
- المؤسسات التعليمية والثقافية.
- الإعلام.
- المناطق (جغرافيًا) وجماعات المصلحة.

ووجب أن تكون الشراكة قادرة على أن تكون فعالة ومقبولة لتعيين مشكلات الجريمة عند مستوى إجتماعي محدود. والشراكة يمكن أن تندمج في الحقيقة حول الحاجة أو حول الهدف وبالتالي ستتصرف في مستوى معين.

إذا كانت الشراكة تتعامل مع أكثر من مستوى فهذا قد يؤدي إلى بحث عن حلول خاصة بقضايا معينة وإتباعها. وهذا الوضع يمكن أن يتكرر لأن مشكلة الجريمة قد تظهر عند مستوى معين وتشكل الحلول عند مستوى آخر.

ثالثاً: التعرف على جوانب المجتمع (سمات المجتمع):

المجتمع هو مفهوم شديد التعقيد، ومن المهم فتح باب التفاهم والتعبير بالشراكة وذلك عن طريق سبل ومبادرات متعددة. والمبادرات عادة تتألف من مصالح شخصية ومكتسبة وسواء هي مرتبطقة بالأفراد أو بالمؤسسات، فأغلب ما يطلق على "المبادرات المجتمع لكافحة الجريمة" يكون أساسها المجتمع.

فالمجتمع محيط إجتماعي وطبيعي قابل لأن يتعرض للجريمة، لكنه في نفس الوقت هو محيط أو بيئة تتوافق فيها مصادر التدخل للعلاج الوقائي وتتواجد فيها أيضًا مصادر التحفيز والتشجيع لكافحة الجريمة وتطبق أساليب الحد منها والقضاء عليها مما يعزز من الأمن والاستقرار.

إذا طبيعة الشراكة ودورها في مكافحة الجريمة تجعلها سبيلا لاستخدام الموارد والمهارات في المجتمع بصورة تجعل كل الشركاء تشارك وتفعل من أجل خفض نسب الجريمة.
والشراكة ليست بالطريق السهل التي من خلاله يتم إشراك المجتمع، لكنه يحتاج إلى

إحضار كل الجماعات الوثيقين بالصلة للمشاركة، والقيام باستشارة المجتمع وإعداد الهياكل لربط الأفراد، وعمل توازن بين المصالح المنافسة للجماعات القوية، وأخيراً تلبية الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة.

كما يجب على الشراكة أن توافق على مسؤولياتها وأدوارها. وهذا يمكن أن يتطور مع الوقت لأن العلاقات الفعالة تتطور وتنتشر بشكل أسرع. فالشراكات يمكن أن تبني على حروب معينة وعلى حلول معينة. ويمكن أيضا القيام بتنظيمها من أجل قضايا معينة.

إن الشراكة هي تنسيق مؤسسي يدرج تحت ظلال الفلسفة، وهي طريق لرفع مستوى تحقيق الأهداف وذلك عن طريق المسؤوليات المشتركة والمصادر المشتركة من خلال قوى الأمن المختلفة سواء كانت خاصة أو عامة، جماعية أو فردية.

ويمكن النظر أيضا إلى الشراكة بأها فلسفة خاصة بالحكومة، ولكن فلسفة بدون تطبيق بحيث تصبح شراكة مزيفة. ولنجاح نموذج الشراكة لابد من التشديد على أن المبادئ التالية:

- يجب توفير التنوير العادل للقوة، فالمؤسسة القوية يجب أن لا تفرض أرائها وأوليائها وأهدافها على الآخرين الأقل قوة.

- الثقة هي عنصر أساسي وجوهي في إزدهار الشراكة، فالشراكة الفعالة تشبه كل العلاقات الإنسانية فهي مبنية على الثقة المتبادلة والأمانة وتبادل المعلومات والآراء.

- العامل الأساسي لتنفيذ نموذج شراكة ناجح هو إشراك الحكومة المحلية والمستوى المحلي كمزيج للخدمات التي لها الأثر المباشر على أسباب الجريمة مثل التعليم والإسكان والترفيه حيث أن السلطات المحلية هنا لها دور أساسي لتلعبه.
Crime Prevention Strategy

Crime Prevention

Crime Prevention: هو من المفاهيم الحديثة في

العلوم الاجتماعية التي يشوفها الكثير من سواء الفهم. أو هو الفهم الأكثر استعمالاً لكنه
الأقل فهماً كما أشار إليه أحد الباحثين في الجريمة وهو يعني بلفظهم الشامل "كل التدابير
المجتمعية التي من شأنها ان تؤدي إلى التقليل من الجريمة في المجتمع والتخفيف المستمر لها،
وتعميم كل الجهود".

وقد تعرف منع الجريمة بأنا: "عمل إستباقي، وتقدير وإعتراف برкрыт الجريمة،
والتحرك ببعض الأعمال التي من شأنها تزيل الجريمة". فالأساس المُنظري للوقاية من الجريمة
يعد.synod إلى أن النموذج القائم لمكافحة الجريمة والذي يفهم به الأجهزة الأمنية والمحاكم

ومؤسسات الإصلاح لم يعد يجوز نفعاً ولم يعد قادراً على مكافحة الأرقام الوقاية
للجريمة، بل وفشل انت في تعيين وتخفيف فرض الجريمة وجدور الأسباب التي من شأنها
تخفيف وتقصيد من السلوك الإجرائي. (31)

إن التعريف المستحسن لمنع الجريمة هو "التدخل في أسباب الأحداث الإجرامية

والمشاكل ذات العلاقة لتفادي خطر حدوثها وتطهيرها وحذفها وتقليلها المحتملة".

هذا التعريف يعتبر تعريف جامع ومعمول به تأسيسًا وعناية لأنه يغطي كل الأسباب

وبالتالي كل النظريات والأسباب والمناهج الخاصة عن منع الجريمة. وبيصرف النظر، سواء كان

هذا مركز إجتماعي أو توجه إجتماعي، وبصرف النظر سواء كان التدخل بعيد أو

 مباشر.

إن المجتمعات الأمنة تركز بشكل أقل على الأحداث الإجرامية الفردية وبصورة

أكبر على آثار الجريمة بشكل عام. وبالتالي فإن الهدف يكون تقليل أو تخفيف الأذى

وتلومن الإعانات الاجتماعية بدلاً من تسجيل نسب الجرائم.

أغلب الاستراتيجيات التي تؤدي إلى منع الجريمة يمكن أن تقسم إلى 3 فئات، المعن

عبير العدالة الجنائية CRIminal Justice Prevention، والمعن الموقعي أو Social

المكاني، والمعن الاجتماعي Situational Prevention .Prevention
فنحن عبر العدالة الجنائية تكون من قبل مؤسسات تطبيق القانون، والمحاكم، والمؤسسات الإصلاحية للتعامل مع الجريمة. وهذا النظام يصبح للعمل على أساس العقاب كوسيلة للحد من السلوك الإجرامي من خلال إصدار الغرامات والحبس، وأنواع أخرى من الأحكام والسجن.

أما المنع الموقفي أو المكاني، فهي تهدف إلى تخفيض حدوث الجرمة ورفع نسبة القبض على المجرمين عن طريق التركيز على مواضع الجريمة بدلاً من التركيز على المجرمين. فهذا النظام يعتبر منطقياً وطبيعيًا لأنه يعمق على إجراء التدقيق الأمني في المنازل والأماكن العامة لتحديد الحاجات الأساسية لتطوير الأمن. ويجب على تركيب الأفعال والشاشات الأمنية وأجراس الإنذار وأوضاء الحراسة. كما يشجع على تركيب الأدوات التي تنعج الجريمة خاصة فيما يتعلق بسرقة المركبات. ولقد تعرض هذا النظام إلى انتقاد لأنه بالكاد يمنع الجريمة في موقع، وتهيئ إحتمالية إنقاذها إلى موقع آخر واردة جدا.

فيما يخص المنع الاجتماعي، فهي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمعات والمؤسسات لتغيير سلوك الفرد. ويسعى هذا النوع من الاستراتيجيات إلى تقوية الروابط الاجتماعية من خلال تشجيع الناس في المشاركة في الاستراتيجيات وصناعة القرار في مجتمعهم، أي باختصار تجاوز هذه الاستراتيجية أن تقوي من المجتمع.

إن نماذج المكافحة الاجتماعية عادة ما تتخذ من الأطفال والشباب هدفاً لها. لأهم معرضون لخطر تطور السلوك الإجرامي أكثر من غيرهم. ويحاول هذا النموذج أن يعالج أسباب الجريمة ومنعها قبل حدوثها. وهو ما يسمى بالمموذج الإثنائي.

**Development approach to prevention**

هناك نوعان من العوامل التي يهمها التعرف عليها، هما عوامل الخطر وعوامل الحماية. فنجد أن عوامل الخطر يمكن أن تؤثر على السلوك الإجرامي، وتتضمن السلوك غير الاجتماعي الملوك، والتنشئة غير الجيدة، والفشل الدراسي، والصدمات الناتجة من المشاكل الأسرية والبيئة المهددة.
Combined crime prevention approach

Community Policing

Problem Oriented Policing
الشرطة المجتمعة

فلسفة المفهوم وطوره:

تم تطوير مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب حديث لعمل الشرطة خلال الثمانينات ليصبح ما يعرف اليوم بشرطة المجتمع.

Community Policing

وهكذا فإننا نجد بأن المشاركة المجتمعية تطورت أثناء الثمانينيات حينما تحول النموذج التقليدي للشرطة الذي يعرف بالسلطة التنفيذية إلى مفهوم الشرطة المجتمعية، وتضمن فكرة جديدة حول تنفيذ عملاء مستقلون مع بعضهم البعض في شراكة مع المياكل الرسمية. وهذا الشكل من التعاون الذي أطلقوا عليه الشرطة المجتمعية، ووفقا لهذه الشركة فإن الشرطة العامة والموظفون والحكومة وأقسام إدارية أخرى تعمل مع بعضها البعض من أجل تعيين الجريمة والحد منها لخلق مجتمع آمن.

إن الشرطة المجتمعية هي إشكال حقيقي للمواطن في العملية الأمنية ليكون قادرًا على حل الكثير من المشكلات الأمنية بنفسه من خلال التعاون مع رجل الأمن العام بخلق شراكة حقيقية بين الطرفين تقوم على الثقة والإحترام المتبادل لتحقيق فلسفة وإستراتيجية الأمن العام الهادفة لحماية أرواح وأعراض وممتلكات المواطنين.

فالشرطة المجتمعية تعني توسيع المشاركة في أعمال الشرطة لإيجاد تلاميح بين المواطنين والشرطة في المحافظة على أمن واستقرار المجتمع، حيث تعيش الشرطة داخل المجتمع، وبالشركة مع المجتمع يكون عملها من قبل المبادرة في التحرك نحو الأحداث.
التوقع أن تكون الأمنية وليس التصرف يصاحبه في المهام الشرطية بالتعاون والاتصال الدائمين والمستمر بين الجهات.

تتكون الشرطة ثقة المجتمع كاملة.

بينما ننظر للوراء، إلى السيناريوهات و显示屏ات، نجد أن الحديث عن الشرطة المجتمعية سابقاً يرمي بشدة لملاحظة دولة الرفاهية، وأن ممارسات الشرطة المجتمعية كانت متزامنة عن طريق المؤسسات التي تتم بالرعاية والإعداد الاجتماعي.

الشرطة المجتمعية هو مفهوم بدأ من السيناريوهات وأخذ بذل الإتباع في الأجهزة الأمنية في الدول العربية. فجذور مفهوم الشرطة المجتمعية يعتمد على الأسس على تكامل الشرطة مع المجتمع وعلى التعاون مع الجمهور يشعر بوعي الوصول لبيئة آمنة ومتتالية.

كانت بداية الشرطة المجتمعية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت من مخرجات تقييم تجارب الشرطة غير الناحية. بحيث إنضج بأن الشرطة بمعنوي عن المجتمع، وكان هناك تقدم بسيط فيما يخص مكافحة الجرائم. وبدأت الشرطة تستجيب بأن بدون تقدير واضح للمواضيع والإنجازات الخاصة بالمجتمع سيصعب من عملية خلق الكيفية المناسبة أو الضرورية لقبول المجتمع لدور الشرطة. (32)

فالشرطة المجتمعية تطمح أن توفر العلاقة مع المجتمع لأن من خلال هذا الترابط يمكن أن يتم فهم المشكلات الأساسية قبل الإيجاز المناسب للتبادليات الشرطية. وهذا الطموح أدى إلى توفير استراتيجيات مثل فريق شرطة المدينة وغيرها.

في النموذج التقليدي للشرطة من ناحية تطبيق القوانين بجاند الجهاز الأمني معزول عن المجتمع من خلال الإجراءات والهيكل التنظيمي. ولكن في منهجية الشرطة المجتمعية يصبح المجتمع والجهاز الأمني بشرة واحدة تعامل سوية لتحقيق نفس الهدف ومع ذلك فإن مفهوم الشرطة المجتمعية يخلف وراءه إرتباط وحيرة الحركات الإقتصادية.

لقد وجدنا بأن الشرطة النظامية التقليدية التي إعتمدت عليها لا تواكب المتغيرات الأمنية وأنه من الضروري البحث عن أفكار وبرامج جديدة لضمان السلامة والسيطرة الأمنية.
إن إنتقال اختصاصات الجهاز الأمني إلى نموذج تجاوب المجتمع، هو نموذج بدأته أجهزة أمنية عديدة تبعه. وهذا التحول يبرز التجاوب لعدد كبير من القضايا بما فيه تضمن التركيز على طبيعة العلاقة وتحديد دور الجهاز الأمني في مكافحة الجريمة، وأيضاً إزالة الهموم من الأفراد حول ما قد إكتشفوه أو لمسوه من الجهاز الأمني من قبل وكان الجهاز الأمني لم يتفاعل مع إهتمامات الناس.

الشرطة المجتمعية هي محاولة للتحرك من أسلوب أو نهج الإنزال والإنفاق، حيث كان الجهاز الأمني نادراً ما كان يتفاعل مع المجتمع إلا في حالات إستثنائية عندما يحدث تذمر أو شكوى إلى الجهاز الأمني.

كما أن مفهوم الشرطة المجتمعية حديث نسبيًا يرمي لإدماج الشرطة في المجتمع، أي أنها فكرة تطوير للشرطة التقليدية عبر تأصيل مشاركة المواطنين في أعمال الأمن بحيث تكون العملية الأمنية ككل مشاركة المجتمع سواء، من حيث التكوين الظاهري لياكلها أو من حيث المسؤولية عنها.

الفكرة مبنية على إقناع كامل بضرورة وجودها وجدوها وتعتمد على كسب ثقة الجمهور وتشجيعه على المشاركة الفاعلة في الواجبات الأمنية التي تقوم بها الشرطة التقليدية منفردة، فالشرطة لا يمكنها أن تستغني عن تعاون الجمهور معها في وظائفها الحديثة والتقليدية كافة، ولا يمكنها تحقيق الأمن لمواطنيها وهي تعيش مكملة عن المجتمع.

عمل الشرطة المجتمعية يمثل الإتجاه المستقبلي للشرطة حيث تعتمد على التزام المواطنين بالمشاركة – كنبرك – في عمليات مكافحة الجريمة وضبطها وفي التخفيف من المشاكل التي يواجهها المجتمع على أن تبدأ عمليات الوقاية ومكافحة من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعد على تقضي السلوك الإجرامي وأن تدرك أجهزة الشرطة أن الهدف الأمامي لعملها هو الوقاية من الجريمة ومكافحتها وضبطها وأن تقدم المجتمع المحلي نحو الجريمة والمحررين عامل مهم لتسهيل عملها.

أن فكرة الشرطة المجتمعية هي فلسفة تتيح مشاركة جديدة وفعالة لأفراد المجتمع لتعترف على المشكلات الاجتماعية ومعالجتها بالتعاون مع الشرطة من منطلق أن الأمن
مسؤولية الجمع، فهذه الفلسفة مبناً مبتعثة للآليات العلمية وفعالية وصلاحية واضحة
سوف يكون لها عظيم الأثر في الحفاظ على أمن المجتمع ولكن لا بد من أن يعي المجتمع
خطورة وضرورة اعتبار الوقاية من الجريمة هدفًا قوميًا تسرب له الجهود وتشمله المنظمات
والهيئات المختلفة بتحقيقه مع الأخذ في الاعتبار بأن الخطط التي يتم رسماً لها هذا الهدف
ينوي ألا تقل أهمية عن الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة خاصة وأن عدم التوفيق من
الجريمة بشكل فعال يمكن أن يسفر عن عرقلة وتعثر للجهود التنمية بكافحة أشكالها مع
ضرورة التعامل مع منع الجريمة كمشكلة قومية أو هدف قومي لإبداع وإبتكار صور
ومطرق جديدة لمكافحتها ومنعها. ولا شك أن التكتات والإشراف الجماعي للمجتمعات
الحلية والمنظمات السياسية والاجتماعية على مختلف أشكالها في منع الجريمة يعني أولوية
قصوى للمجتمع مبتدئ خلق مناخ من الإستنكار الجماعي يعنى بالجريمة والمجرم حيث أنه
من المعروف أن تسرب كل مجتمع بعض القيم والإتجاهات السلبية إزاء القانون وذلك فمن
الأهمية مكان خلق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تستلح تفكيك هذه القيم
والتحولات بحيث يسود المجتمع إستنكار تام للجريمة بكل أشكالها وصورها.(33)
فهناك مصلحة مشتركة وهي الأم، فالواطنيين من مصلحتهم أن تسرب الأوضاع
الأمنية والشرطة أيضًا، لأن الحفاظ على الأمن من مسؤولياته وسيصبح الوضع أفضل
عندما يبذل الطرفان جهداً يتوافق بالثقة، وعندما يدرك كلامهما أنه يحتاج ماسة لجهد الآخر
ووعي سيدير كان أن الشراكة المجتمعية نصب في مصلحة الجمع.
الشرطة المجتمعية تتطلب تحول كامل في السياسة المؤسسية والممارسات ونظم
المكافآت. وإذا كان منهج الشرطة المجتمعية غير محموم عبر شراكة قوية من الأعلى
للأسفل فإنه محكوم بالفشل. إن الشرطة المجتمعية لا تسير في إتجاه واحد، يجب على أعضاء
المجتمع أن يستمروا ويشكل فعال من العمل مع الجهاز الأمني، وأن يكون لديهم
الإعداد لتجريد الإعتقاد الخاطئ بأن المسؤولية الأمنية تقع على عاتق الجهاز الأمني فقط.
هناك في بعض الحالات، تجد أن الشرطة المجتمعية هي مجرد أقوال، وفي حالات
أخرى تجد أن الشراكة تؤدي إلى تحول في مفاهيم وأولويات وأهداف الجهاز الأمني. وقد
عرف سايديرمان Cryerman
فهي مجموعة متماثلة من المبادئ والسياسات والممارسات التي تربط الشرطة بأعضاء المجتمع معاً في شراكة تنصرف إلى المنع الجريمة. (34)

وهناك تعريف آخر لبراون Brown للشراكة المجتمعية بأنها "عملية تفاعلية بين الشرطة والمجتمع للمتعاون والتعرف، وحل المشكلات المجتمعية". وتتضمن مفاهيم مقومات الشراكة المجتمعية في اللامركزية في القرار، وتصور أوسسم في تنفيذ القوانين، والتركيز على المجتمعات الصحية، وتولي شراكة متساوية ومنتهية، ووضع استراتيجية فعالة لتحديد الجريمة في المجتمع. ورغم ذلك فإن عملية الإنتقال لخلق شراكة بين الشرطة والمجتمع لايمكن أن تتم بدون مقاومة أو اعتراضات. (35)

فبعد 3 عقود لاحقة، أصبحت ثورة الماضي تعرف بالتقليدية، فأسلوب الشرطة وتحكيمهم بدأت تصبح جوهرية. وقد أخذ نموذج الشرطة المجتمعية بنطبخ أكثر وأكثر، فأفكر ومناهج جولدشتاين Goldstein التي أطلقها في عام 1979 ومن بعدها أفكار ويلسون وكيلنج Wilson and Killing تحت اسم نظرية النوافذ المكسورة The Broken Window Theory جعلت منهم رواجاً في تعريف مفهوم الشرطة المجتمعية.

في عام 1983 أوجد البروفسور روبرت تروجانويك Trojanowicz مركز محلي للشراكة المجتمعية، وأوضح الهدف من وراء أن تكون الشركة شريكية مع المجتمع، حيث يستطيع أن يتفاهم المسؤولية والعمل سوية من أجل المجتمع آمن ومستقر.

فالذين يؤيدون فلسفة الشرطة المجتمعية يؤمنون بأن هذا نموذج جديد له الإمكانيات لخلق تغيير دراماتيكي في نظام العدالة الجنائية. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق مفهوم الشريكة المجتمعية، إلا أنه يمكن وصفه كفكرة عملية وإدارية مميزة.

الشريكة المجتمعية هي ثورية بحيث أنها تقدم حلول جديدة للمشكلات المزمنة. فالعوامل التي تؤدي للشريكة المجتمعية استمرت لفترة طويلة لأنها تعتبر موجة عالمية تنمو بشكل متزايد، وكثر من مديري الشرطة المجتمعية الآن استشاريون في كل أنحاء العالم. (36)
الفاطلوب هو تكييف العمل في الممارسة أو المنهج، فبدل من إشراك عمليات تركيز على كيفية إدارة المجتمع، لا بد من إشراك عمليات تركيز على صحة المجتمع والتعهد بالشراكة. (37)

يعتقد الكثيرون بأن فكرة الشرطة المجتمعية هي فكرة جديدة ولكن في الحقيقة هي ليست كذلك. فالشرطة والمجتمع يجب أن يخلقوا شراكة لتعزيز الأمن وتطوير علاقات إيجابية. فالكثير يؤمنون بأن الشرطة هم في الصف الأول للدفاع عن الجرائم الخطيرة، ولكنهم مخططون لأن إدارات الشرطة لا تستطيع أن تتحمي المجتمع لوحدها من المجرمين ولابد من مساهمة المجتمع.

إن الشرطة المجتمعية تتألف من 3 عناصر جوهرية للشراكة المجتمعية، عنصر تنظيمي، وتحويلي، ووضع الحلول للمشكلات. فالشرطة المجتمعية يجب أن تطور العلاقات مع المجتمع ويجب أن تشارك المجتمع في مطاردة ومنع وتقليل الجريمة. النظام الجديد يجب أن يلغي فلسفة تنفيذ القوانين التقليدية وتنضم هذه التغييرات في القيادة والأساليب وال Öl وفائدة النظام كما أن البرامج يجب أن تصمم لتضمن مساهمة الأفراد في جهود الشرطة.

إن حل المشكلات تعني تعرف وتحديد ووضع حلول للمشكلات. وهو مصطلح رئيسي يعتمد على إفادة، النشاط الإجرامي يمكن أن ينخفض في بعض المناطق الجغرافية الصغيرة عن طريق دراسة ميزة المشكلة وإستيعاب أن المجرمين يتخلون قراراً بناءً على الفرص المتاحة. وتبقيها تلك الأسباب تقل مpolate الأفراد نحو الفعل العدائي. (38)

إن تطوير الرؤية الاستراتيجية في الشرطة المجتمعية مع الأفراد الرئيسيون هو أمر حيّز لنجاح هذا البرنامج. فالموظفين في الشرطة بحاجة لأن يتعلموا كيف يستعرضوا أفكارهم أمام قادتهم والمساهمة في المجتمع وبيئات المنطق. إن فقدان الإتصال يمكن أن يسبب سوء فهم ومعارضة. (39) لذلك لا يجد هناك نماذج معينة للشرطة المجتمعية، فهي يجب أن تصمم لتناسب حاجات ومصادر كل مجتمع. (40)

فالخطط الدقيق لتنفيذ وإنشاء الشرطة المجتمعية هي عملية مستمرة نحوية القضايا المعقدة والمهمة. وبينما تبدأ الأجنحة بالتشكل، يكون التحدي بتقدم الأفكار الجيدة

(38)  
(39)  
(40)  

(40)
والممارسات الجيدة بشكل سلسلة من الخطوات الصغيرة تؤدي إلى أشخاص ومجموعات معينة مع وقت محدد. الأسهل أن نأخذ أفكارا كثيرة وتجعلهم أصغر وأكثر قدرة على إدارة.(41)

فئات ومبادئ وشركاء الشرطة المجتمعية:

إن الشرطة المجتمعية تحتاج أن تشمل على سبع فئات حتى يمكن اعتبارها برنامج شرطة مجتمعية. وإذا فقدت أحد هذه الفئات فتعتبر في حينها برنامج علاقات عامة وليس شرطة مجتمعية.(42)

وتشمل هذه الفئات السبعة من:

1. الطرق الرسمية لإستكشاف ما هي متطلبات المواطن ومشاركة المنظمات الأهلية.
2. الإدارة المتوسطة يجب أن تدرب وتشارك بشكل مباشر في التنفيذ.
3. على ضباط الشرطة أن يسمعوا بتفاعلات المواطنين والمنظمات لتطوير خطط حل المشكلات.
4. الشرطة المجتمعية يجب أن تنشئ خطة دائمة وفلسفتها يجب أن تشرك الإجراءات العملية للإدارة. ونظام المكافآت يجب أن يوضع تحت تصرف الضباط.
5. يجب إنشاء مجموعة حل مشكلات المجتمع.
6. يجب إنشاء سياسة بحيث أن هدف البرنامج هو منع الجريمة قبل حدوثها.
7. يجب على ضباط الشرطة عمل كل ما يستطيعون عمله لزيادة كفاءة نوعية الحياة للمجتمع.

توجد مبادئ أساسية يجب أن تتبع لتطوير شرطة المجتمع أهمها أن يكون الشرطي جزءا من المجتمع، وهناك عشرة مبادئ ضرورية لتحقيق برنامج الشرطة المجتمعية:(43)

1. تغيير السلوك الفردي والمنظمة لرفع أسلوب خدمات الشرطة.
2. القيادة تعزز بشكل متكرر رؤية وقيم ومهمات الشرطة المجتمعية على كل مستويات المنظمة.
3. الرؤية، بحيث كيف نريد أن نطور آمن الأفراد ونوعية الحياة.
الشراكة تطور المبادئ الخاصة بالشراكات العادلة عبر كل الجماعات في حدود المجتمع.

حل المشكلات عن طريق عملية شاملة لإعتراف وتشخيص وتطوير حلول حل المشكلات.

العدالة، حيث المواطنين يستمدون خدمات شرطة عالياً الجودة بغض النظر عن العمر، العرق، الجنس، الأئلية، الديانة، أو أي إختلافات أخرى.

الثقة، يجب على الشرطة أن تبين الإخلاص وتفوي بالوعود. التفويض، لإعطاء صلاحية أفضل للموظفين الأساسيين والمجتمع.

الخدمة، التعهد بتوفير خدمة شخصية مباشرة لحاجات المجتمع.

المسؤولية، كل من الشرطة والمجتمع مسؤولين عن أفعالهم.

كما يوجد ستة شركاء يجب أن يعملوا مع بعضهم البعض من أجل إنجاح الشرطة المجتمعية، وهذه الجهات تتكون من:

1- الشرطة: بالإضافة إلى كل الموظفين المدنيين والعمل.

2- المجتمع: جميع أفراد المجتمع من خلفيات رسمية أو غير رسمية.

3- المسؤولون المصابون محلياً، وفي الإدارات الأمامية.

4- المجتمع التجاري المحلي والشركات الرئيسية.

5- جمعيات أخرى في الخدمات الاجتماعية وإدارة الصحة العامة والمنظمات غير الربحية.

6- الإعلام الإلكتروني والمطبوع.

ففي خلال العشر سنوات الماضية، كان هناك إنفجارات في الحملات الإعلامية والتدريب اليدوي للجماهير، والتوثيقية التدريبية عن نموذج الشراكة المجتمعية. وأكبر مثال على ذلك، هو في كتاب "الشراكة في ممنع الجريمة" الذي تأسس عام 1990 بواسطة وزارة الداخلية البريطانية، والذي يمنانا بأمثلة لبرامج ناجحة لمنع الجريمة في أجزاء مختلفة من البلاد مع تحليل وتوضيح أسباب النجاح، وأيضاً الكتاب الأسترالي تحت عنوان (الأمن وأنت والمجتمعات الآمنة) حيث أن الجماعات الاجتماعية مثل أصحاب البيوت، المرأة،
معارضة التي تعرضت لها الشرطة المجتمعية:

أدى التراكم الثقافي لرجال الأمن إلى مقاومة ومعارضة شديدة في تغيير شكل وعمل الجهاز الأمني. لذلك تقيدت عملية تغيير فلسفة المنظمة بكثير من الوقت والجهد، وطلبت قيادة قوة وتفهم. (45)

الجهاز الأمني يجب أن يتوقع هذه المقاومة في التغيير التنظيمي خاصة من هؤلاء الذين لا يفهمون أهمية الحس الإنساني والذين انضموا إلى الإماني بأفحم رجال أمن وليسوا موظفون إجتماعيين. (46)

هذه الإعترافات مما أدت إلى تغيير في حين أن آخرون قد يشعرون أن التغيير يؤدي إلى زيادة أعباء العمل، وهناك آخرون يجادلون في أن هذا التغيير يشفيعهم عن التركيز على القضاء على الجرائم وأما مرضية للوقت. فهناك شعور عام في السلطات التنفيذية بأن الشرطة المجتمعية بشكل أو بآخر ستزيد صورة الرجل القوي وتحاول تغييره إلى عمل إجتماعي. (47)

هناك استراتيجيات مختلفة لا بد من أن تكون من خلال أنواع مختلفة من المعارضة إذا تم التوصل للنتائج. فأكثر المعارضين المستقلين هم من رفضوا فكرة الشرطة المجتمعية لأسباب مركبة وقد يكون من المستحيل أن يتم هدايتهم كلهم لكن أغلب الرافضين المتخصصين عرفوا الآن بحماة هذه الفلسفة. (48)
من الإنصاف القول بأن المرحلة التي حدث فيها هذا التنازل كانت نتيجة لتمرير
الشرطة أنفسهم الذين فشلوا في إجتياز المعوقات المرتبطة بالآليات التغيير. فالشرطة
المجتمعية لديها الإفصاح بقدر ما لديها الحساس، فجمع المعلومات مباشرة ومعرفة أبعاد
المجتمع تسمح للشرطة لأن تؤدي وظيفتها بشكل أفضل. (50)

هذا التعديل حول عقلية "نحن ضدهم" يمكن أن يخلق حاسة جديدة للشراكة
المجتمعية لكي تؤمن على أن واستقرار المجتمع وأيضاً هذا الأسلوب يساعد على المنع بدلا
من التحالف فقط. وتعامل الجهاز الأمني مع الجريمة أصبح إنعكاس لاحتياجات المجتمع عبر
منهج أو أسلوب الشرطة المجتمعية. في حين أن العديد من الأجهزة الأمنية مازالت تعلن
عن مكافآت وعوائد خاصة بنتائج نموذج تطبيق القوانين.

في أواخر الثمانينيات، كانت أغلب إختصاصات الأجهزة الأمنية قد إنقلت من
منهج أو أسلوب تنفيذ القوانين على نموذج التجاوب المجتمعي. حيث أن هذا التجاوب أو
التحرك المجتمعي لعدد من القضايا التي تبرز التوتر على جوهر هذه العلاقة وتساعد
الأفراد ليكونوا شركاء حقيقيون في قضية تعزيز الأمن.

ففي نموذج تطبيق القوانين يكون الجهاز الأمني يعزل عن المجتمع فيما يخص
بالإجراءات وبالهيكل التنظيمي للجهاز. أما في نماذج الشرطة المجتمعية، فإن رجل الأمن
يخدم الوطن وكونه شريك في المجتمع للموصول لأهداف موحدة مع المجتمع. لكن ارتباط
الجهاز الأمني مع المجتمع يتطلب حول نموذجي يؤدي إلى إعادة تنظيم قيم الجهاز الأمني
والالتزامات وأولياته وأهدافه.

هناك العديد من المعوقات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مسيرة تطوير الشرطة
المجتمعية أو نموذج الشراكة المجتمعية مع الجهاز الأمني. لكن الإيجابيات الكثيرة تؤكد على
ضرورة حذقن هذا التحول مشتملاً على زيادة الثقة في المجتمع وزيادة نسبة وتحديد مصدار
المعلومات، وتطور استراتيجيات اللازمة لتحديد الجريمة ولياقة تعيين وحل الاضطرابات
قبل أن تتصاعد. بعضهم الآن يضمن خدمات المجتمع وقابلية تحقيق الأهداف الثقافية من
خلال تقييم إنجازاتهم.
وهناك عدد من المعوقات تعرقل تأسيس ودعم الشرطة المجتمعية. بعضها يأتي من داخل الأجهزة الأمنية نفسها، والبعض الآخر يأتي من مصادر خارجية. وواحدة من أهم المعوقات التي يمكن أن تقاوم فكرة الشرطة المجتمعية هي إسبياء وإمعان رجال الأمن أو ضباط الشرطة والذين يرون أن هذا الأسلوب سيؤدي إلى تعرف قوته وقدراهم لمارسها عملهم بكل إستقلالية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى فتح معارضة تتبع بعبارات مثل "نحن لسنا عمالية إجتماعية" و"هذه ليست شرطة حقيقية". (5)

الشرطة المجتمعية تركز على الخدمة بدلا من التنفيذ مما يجعل الشرطة قلقة من يعملون في إدارات متعددة الخدمات، وإلى هؤلاء الذين يريدون التطور عبر الرتب. وهذا الاستفادة لدور المجتمع يمكن أن يخلق محدودية لوظائفهم. والمكافأة عادة ما تصرف من المندفع القانون بدلا من المجتمع أو النتاج الاجتماعي.

وهناك أيضا منطقة أخرى للمعارضة يمكن أن تأتي من المؤسسات الأمنية، فالإتحادات والحكومات المحلية الذين يرون أن الحرك نحو الشرطة المجتمعية يتطلب أكثر من مصدر والزيادة في الواجبات أصبحت عبا وأيضا يسبب نقص في الموظفين. في حين أن الشرطة المجتمعية يمكن أن ترى بأنها نظرية وهي غالبا ما ينظر على أنها نظرية تحت الممارسة.

بينما قال Gordon إن الإتفاقات حول الشرطة المجتمعية مثل إتفاق جوردن إن: "الشرطة المجتمعية هي محاولة لمراقبة السيطرة على المجتمعات من خلال الشرطة تحت مظهر (الشرطة التي تقدم المساعدات)". وعلى الرغم من أن إتفاق جوردن كان ساخرا لكنه ألقى الضوء على أن الشرطة المجتمعية أخذت تُستبدل بالضمانات الظاهرة للمجتمع كشبكة من العمالة المختفية وفاعلين مستقلين من دخلوا إلى الشراكة مع الجهاز الأمني.

إذا، فإن الاتفاق على مفهوم الشرطة المجتمعية يجعل خدمة الشرطة هي المسؤولة ولها ميكانيكية خاصة لتحديد وتحقيق القوة. كل هذه القضايا تحتاج لتحديد واضح لتم التأكد من نجاح مهاج الشرطة المجتمعية، لأن الاستفادة بهذه المعوقات سيصعب من مسؤولية الشرطة المجتمعية ويؤدي إلى فشل التطبيق.
مراعاة الشرطة المجتمعية:

وحتى يتم الانتقال لنموذج أو أسلوب الشرطة المجتمعية فإن هذا يخلق العديد من المزايا لكل من الجهاز الأمني والمجتمع وهذا يتضمن استخدام فعال للمصادر، ورفع نسبة الوصول للمعلومات من خلال تعاون وربط المجتمع، وإستخدام الماهج الفعالة لتحقيق أو تعيين حدود الجريمة الاجتماعية، والتعرف وتحليل المشكلة قبل أن تتصاعد، وتجريد التقليل من خلال أعمال الشرطة المجتمعية وبالعكس. والعمل على رفع الفهم المتبادل والرضا الجماعي، وتخفيف نسبة شكاوي المواطنين، ورفع مسؤولية المجتمع المحلي لأداء الشرطة.

وأخيرا فإن آخر المزايا الواضحة هي أن الانتقال إلى الشرطة المجتمعية يتطلب مجموعة جديدة من المهارات لأفراد الجهاز الأمني. وهذا يؤدي لزيادة ورفع الوعي التربوية.

عناصر الشرطة المجتمعية:

1. الفلسفة: تتطلب الشرطة المجتمعية فلسفة ومحج تسير عليه، بدلا من إعداد البرامج والخطط.

2. الشراكة: إن قياس سيطرة الشرطة وفاعليتها ترتبط بمدى إشراك المجتمع مع السلطات التنفيذية في الحد من الجرائم، فإيجاد الشرطة المجتمعية متوقف على مشاركة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الأجهزة الأمنية.

3. الاستشارة: إن الحكم من الاستشارة هي محاولة الحصول على أفضل المعلومات التي تساعد في اختيار النهج أو الأسلوب المناسب لمكافحة الجريمة. فالاستشارة قدر إلى تطور العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمجمع للأصول لوصول إلى أفضل الحلول لمشكلات المجتمع.

4. الدوريات الخاصة: إن إبتداع صور الدوريات وتحديث الأسلوب بشكل دوري من عناصر الشرطة المجتمعية، فهي لا تتوقف عند استخدام السيارات، إنما يمكن استخدام المشي وغيرها من الأساليب حتى يتم الوصول للمجتمع بأسرع وأفضل وصورة.
اللازمة: عندما تحدث مشكلة على المستوى المحلي، فإن السلطة تحدد في أي إتجاه سيتم إتخاذ القرار، والمفروض أنها توفر إلى مصادر الشرطة المحلية حتى تستطيع الشرطة أن تتجاوز مع متطلبات المجتمع بصورة أفضل.

حل المشكلات: عندما يقبل المجتمع المسؤولية الأمنية فإنه هو الأقدر على وضع الحلول مع الأجهزة الأمنية، ويجب أن يتم حل المشكلات قبل حدوثها وهذا هو بيت القصيد من أسلوب عمل الشرطة المجتمعية. فالأسلوب التقليدي كان تحل المشكلة بعد وقوعها، إما المطلوب حل المشكلات قبل حدوثها وذلك عن طريق مسح وتحديد أسباب الجرائم ودراستها ووضع الحلول الممكنة.

المؤسسة: للحصول على درجة عالية من المسؤولية، فلا بد من خلق ميكانيكا تضمن أن الشرطة قادرة على تحديد متطلبات المجتمع واحتياجاتها.

حماية النظام العام: تنطلق من الشرطة أن تقوم بحماية النظام العام من كل أنواع السلوك غير السوسي والأخلاقي.

التنفيذ: من المهم أن يتم إبداع برنامج يخصص للمجتمع نفسه، وقابل للتثبيت. فالشرطة المجتمعية يجب أن تصمم خصيصًا لجتمع عينه ولا بد من أن يتفهم احتياجاته هذا المجتمع ومتطلباته.

ضابط الشرطة المجتمعية: يلعب ضابط الشرطة المجتمعية دوراً مهماً في تأسيس العلاقة بين المجتمع وأجهزة الأمن. فهو يمثل خلال مشاكل المجتمع والمنتبك الذي يبحث ويبحث عن الحلول.
乌鲁اقل تعترض تنفيذ الشراكة المجتمعية:

هناك الكثير من العقبات إصطدمت في المستوى العملي لتطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية:

- عدم التخطيط: حين تتطلّق البرامج من خلال التدفق غير المنظم للميزانية، وعند التسرع في إقامة البرامج دون دراسات وافية، ودون توافر معلومات كاملة.

- غموض المهمة: الشرطة غير متأكد من كيف ومن يستخدمون، والكثير من اللجان اكتفت بالمقومات السطحية للفلسفة.

- التنفيذ المعقد: السلطات القضائية تتناول أن تطبيق جزء صغير من البرنامج الذي يؤدي إلى نفور واستياء من ناحية المناطق التي تستقبل تركيز أعلى.

- التقييم الشخصي: المؤشرات التقليدية للتقييم كانت بطيئة في إعادة التحديد والتي تتناقض مع قواعد الشراكة المجتمعية.

- عدم الثقة: يحدث عدم الثقة عندما لا يطمئن ولا يرتاح الشركاء من العمل مع بعضهم البعض.

- عدم الإلتزام: حينما لا يلتزم رجال الأمن بقواعد الشراكة المجتمعية، ولا يؤمنون بدور المجتمع في العملية الأمنية فإنها ستسهم في اختلال واضحاً في عملية الشراكة المجتمعية.

- نقص الموارد: إن النقص العددي في الموارد سواء البشرية أو المالية أو بالمعدات يعطل من إقامة الشراكة المجتمعية ويزيدها ببطال.

- صعوبة إقامة الشراكة لتقليل المسؤولية الأمنية: تعتبر من العراقيل المهمة، وتؤثر بنسبة كبيرة على عملية الشراكة المجتمعية. حينما لا يشعر المجتمع بالمسؤولية الأمنية فإن هذا يخل بأهم قاعدة لتحقيق الشراكة.

- نقص الوعي الأمني: عندما لا يعلم المجتمع القوانين والتشريعات فإن هذا سيؤثر سلباً على عملية تنفيذ الشراكة.
نجوم من صور الشراكة المجتمعية الغربية

1- بعض صور شراكة المؤسسات التجارية مع الأجهزة الأمنية: (52)

جنوب أفريقيا:

دعى نيلسون مانديلا
القطاع الخاص للإشتراك مع
الحكومة الجنوب أفريقية محاربة الإجرام وأسبابها. وكانت النتيجة تأسيس منظمة "التجارة
 ضد الجريمة"، وهي منظمة إحترافية
تتعلق تحت إدارة وسيطرة كبار التجار، وتعمل مع الأجهزة الأمنية المحلية في مناطق كثيرة
لتطوير سرعة وفاعلية جهود الشرطة للجريمة.

كما تسعى المنظمة إلى تطوير وتحديث المراكز الأمنية عبر التكنولوجيا الحديثة من
معدات وأجهزة. وتعتبر المنظمة أيضاً إلى تخسيس الوضع العام لكي تتطور الاستثمارات،
ناهيك عن هدفها الأساسي وهو تقوية العلاقة بين الحكومة والتجارة.

كينيا:

عزم التجارة في نيروي على مكافحة الجريمة فقاموا بإنشاء
نairobi Central Business District Association (NCBDA)
، والذي
يعمل مع الشرطة لتطوير "الشرطة المجتمعية". كما أن هذا الإتحاد أراد من تأسيسه إزالة
التوتر في العلاقة بين الشرطة والمجتمع. كما أن هذا الإتحاد الكيني أقام علاقة قوية مع
الحكومة ومع المجتمع، ففي منطقة رواي Ruai البوليسية حيث أن المجتمع كان بحاجة لهذا النوع من الخدمات. كما قامت بإنشاء مركز
للمعلومات ومراكز للشرطة المجتمعية في مناطق متعددة في نيروي. ويهدف الإتحاد إلى رفع
معنويات الشرطة وإعطاءهم المكافآت وتحسين وضعهم الاقتصادي.

Nelson Mandela

البرازيل:

في ساو باولو، أسس العديد من التجار معهد "سائو باولو ضد العنف"، حيث يقوم المعهد على تحريك الإتحادات التجارية والشركات الخاصة والمعاهد الأكاديمية ومؤسسات المجتمع والمنظمات الإعلامية للسعي والعمل ضد الجريمة. كما يقوم المعهد بتطوير السياسات والبرامج لتخفيف العنف وزيادة الأمن والأمان للمواطنين في ساو باولو. فمنذ تأسيسه في عام 1997 قام المعهد بمساعدة المشاريع التي تهدف إلى إصلاح تنمية الشرطة، ورفع إستجابة ومسؤولية الشرطة نحو المجتمع.

الهند:

في مناطق متعددة من الهند، يقوم التجار بمساعدة المشاريع المتخصصة لتطوير أمن الطريق وتخفيف الجريمة المجاورة لشركاتهم. لكن مسؤولي التجارة قاموا بطلب توسيع طموح هذه المشاريع لتطوير الخدمة الشخصية وتجاوزات الشرطة للمشكلات. كما أن التجار يسعون لزيادة المستوى المعيشي للشرطة لرفع معنوياتهم. إن الهدف الواضح من مساعدة التجار لشرطة هو لتحسين كل قطاعات المجتمع.

نيجيريا:

قوة الشرطة تأسست في نيجيريا عندما طالت شركات تجارية من الملك الموافقة على إنشاؤها لحماية إستعمارهم. وبعد قرن مضى، التجار مازالوا لديهم مصالح شخصية في الشرطة، ونتيجة لذلك، فالتجار يساعدون الشرطة للمحصول والحفاظ على المعاملة المتميزة. فقد قام التجار ببناء مراكز لشرطة قريبة من مواقعهم.
2- بعض صور شراكة المدرسة مع الأجهزة الأمنية: (53)

الولايات المتحدة الأمريكية:

منذ عام 1950، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع نموذج ضباط موارد المدرسة School Resource Officers المتخصصين لمدرسة أو عدة مدارس.

والهدف الأساسي من هذا النموذج هو تقديم شكل الشرطة المجتمعية، مع الشراكة التعاونية بين الشرطة والمدرسة وتفعيل استراتيجيات المعالجة والتدخل. فهم ينظر إليهم كجزء من المدرسة، ولديهم تفاعل عريض مع موظفي المدارس.

المملكة المتحدة:

رجال الأمن في بريطانيا دائما لديهم علاقات مع المدارس، لكن دورهم ازداد بشكل متسارع منذ عام 1970، وتبعها تطورات تشريعية التي أكدت على نموذج مع الهرمية الخاص بالشباب. وعملت الشرطة مع الشباب بشكل عام لزيادة نسب المشاركة في المدارس، بالمثل مع بقية المؤسسات الاجتماعية. ونتيجة لذلك تم تأسيس ضابط الإتصال في المدرسة School Liaison Officer Programme في عام 1966 من خلال شرطة سوسكس Sussex Police، وفي منتصف السبعينات كانت هناك عدة قوات أمنية تخصصت للعمل في المدارس.

The كما قامت بريطانيا بتأسيس شراكات أمانة مع المدارس عبر برنامج Safer School Partnership Programme (SSP) في عام 2002. وهذا البرنامج تشارك فيه كل من إدارة التعليم والمهارات، وجهات قضاء الشباب، وitalize ضباط الشرطة. وهذا البرنامج يهدف إلى الحد من الجريمة وتفعيل السلوك الأخلاقي في المدارس. وقام البرنامج بوضع 100 ضابط في مدارس منتفقة في سلطة تعليمية محلية والتي تواجه أعلى نسبة تجريي في البلاد.
هولندا:
قامت هولندا في تعيين ضباط متخصصين في المدارس مؤخرًا، فمشروع ضابط المدرسة مشروع بداية في عام 2001، وهو يعين ضابط في مدارس المرحلة المتوسطة، ويمكن للضابط مكتب خاص في المدرسة، وهو متوفر دائماً لموظفي المدرسة وطلابها وحل المشكلات قبل وقوعها.

استراليا:
وهل هناك أيضاً برنامج آخر تم تطويره في استراليا يدعى A School-Based Policing، وهذا البرنامج يهدف إلى تجميع ضابط الشرطة في مدارس المنطقة، سواء مدارس المرحلة الإبتدائية أو المتوسطة. دورهم هو لمساعدة المدارس في الوصول لأهدافها التعليمية والثقافية والأمنية. لكن لا يقومون بتدريب المدرسين على النوعية الأمنية.

الفصل الثاني: المسؤولية المشتركة في تعزيز الأمن:
أولاً: العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع:

(أ) واقع العلاقة السلبية وأسبابها:
تسمى العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع بالنقدية والشك، الخشود، الرعب، الغضب، الخوف. وترجع أسباب هذه العلاقة السلبية إلى عدة العوامل تتضمن من حدة التوتر والإضطراب بين الطرفين.
إن إزالة حالة الخوف بين المجتمع مؤسسات الأمن والجهاز الأمني وفرصه أمر ضروري، لأن هذه العزلة أسبابها التراكم الثقافي حول العلاقة بين رجل الأمن وأفراد المجتمع.
الصورة الشخصية التي يراها المجتمع عن رجال الأمن تؤثر بشكل كبير على مدى التعاون بينهما لتحقيق الأهداف الأساسية للمشرطة المجتمعية.

وتراجع أسباب العلاقة السلبية بين رجال الأمن والمجتمع إلى عدة أسباب:

1- الترافق الثقافي لدى المواطنين تجاه رجال الأمن: علقت في أذهان المواطنين صورة الجهاز الأمني بأن الجهاز الذي يقيد الحريات ويرهب الناس. كما ترتبطت صورة الشرطي لدى المواطنين بذلك "الرجل المستبد الذي ينفذ أوامر السلطة الحاكمة في كبت الحريات وإرهاب الناس". (54) وهذه الصورة تسبب في تفاقم العلاقة بين الطرفين وتزايد الفجوة أكثر وأكثر مما يصعب من عملية إظهار الصورة الحقيقية لرجل الأمن الذي يقدم حياته فداء لسلامة أرواح المواطنين. ويفضي وقته في ملاحقة المجرمين والعمل على توفير الأمن والطمأنينة في نفوس المواطنين.

2- طبيعة العمل الشرطي: من المعروف أن طبيعة عمل الجهاز الأمني هو الضبط الاجتماعي وتطبيق القوانين والتشريعات واللوائح الموضوعة، ولهذا أن جهاز الشرطة يعتبر سلطة تنفيذية فهذا يؤدي إلى تواجد شعور بالعدائية لدى المواطنين تجاه رجل الأمن لأنه يكتب حريات المواطنين ويقيدها.

فالشرطة ما هي إلا هيئة تنفيذية تعمل على صيانة الأمن العام وتعمل على تنفيذ النظام، ومن خلالها تنمارس الدولة سياحتها. فالسلطات الممنوحة لرجال الأمن تجعل من المواطنين يتخلون من التعصب في استخدامها، وهذا بطبيعية الحال قد ينشئ حاجزاً نفسيًا بين رجل الشرطة وبعض المواطنين. (55)

3- بعض التصرفات الأخلاقية من رجال الأمن: حين يستغل رجل الأمن سلطته ونفوذه في تحقيق مصالحه الشخصية دون مراعاة لملحقة المواطنين، فإن هذا يعمر من العلاقة السلبية ويشجع على إستمرارية برودة العلاقة بين الجانبين.

4- ضعف المستوى التعليمي والثقافي لبعض رجال الأمن: يعكس إفراز المستوى التعليمي لبعض رجال الأمن في كيفية تصرفهم في المواقف المختلفة وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مناسبة. وتظهر خطورة ذلك الواقع لو علمنا أن أي تصرف خاطئ لهذه الجنود سوف يعكس سلباً على الصورة الذهنية لدى المواطنين عن جهاز الشرطة. (56)
5- تكاثف رجال الأمن مع بعضهم البعض: إن عنصر السلطة لدى رجل الأمن كعنصر الخطر في حيئته العملية، فإنهما يسهمان في تضاعف رجال الأمن مع بعضهم البعض. لذلك
بقدر ما يلافى رجل الأمن الشعور العدائي من بعض المواطنين، فإن ذلك من الجانب الآخر يزيد من تقارحهم وتضامنهم مع بعضهم البعض ويجعل إعتماد بعضهم البعض على الآخر أكثر من ذي قبل. (57)

6- نقص الوعي الأمني: إن هذا من أهم أسباب فتور العلاقة بين رجال الأمن والمواطنين، فحينما لا يتفق المواطن حول طبيعة عمل الشرطي ومهامه ووظيفته في المجتمع، وحين لا يتفق المواطنون بأهمية تعاونهم مع أفراد الشرطة، فإن هذا لا يخدم عملية تحسين العلاقة بين الطرفين، بل يؤدي إلى تعزيز العلاقة السلبية بينهما.
ولذلك فإن الوعي الأمني في واقع الأمر من حاجات الإنسان العاقل السوي، لأن
من دون الأمن فلا يمكن اعتبار الحياة أبدا حياة، ولا يتحقق الضبط إلا من خلال رجال الأمن لترداد الأمور في الحياة. قد تكون الوعي الأمني تحسين العلاقة بين رجل الأمن والمجتمع، فهي علاقة طردية في الواقع، ومع زيادة الوعي الأمني تزداد درجة الأمن والاستقرار في المجتمع، والعكس صحيح.

لذا فإننا نرى أن العامل المشترك في العلاقة هو الوعي الأمني، ومن أجل نشر الوعي الأمني بكفاءة عالية لابد من كسب ثقة المواطن أولا لكي يمكن بعدها أن يشترك
مع الأجهزة الأمنية في ضبط الأمن ودباب الأمن في المجتمع.
إن تحويل دور المجتمع من طرف مستفيد إلى طرف مشارك يساعد على تحقيق أعلى درجة من الأمن، وبالتالي إلى خلق حالة من الراحة والاستقرار النفسي لدى المجتمع الذي من شأنه يرفع من مستويات التنمية والتطور في البلاد.
فالفجوة بين رجال الأمن والمجتمع لابد من أن تتألش وتخفى لإنه إضطراب
العلاقة سبباً من عملية الشراكة المجتمعية و يؤدي إلى زيادة تنافر الطرفين وتباعدهما، مما
ييطغى على عملية تعزيز الأمن. فمسؤولية تحقيق الأمن لم تعد مسؤلية الأجهزة الأمنية فقط، إنما هناك مسؤولية متبادلة بين الطرفين، فالمجتمع لابد من أن يؤدي أدواراً أمنية
والأجهزة الأمنية لابد أن تقدو بأدوار إجتماعية.
(ب) طرق ووسائل تطوير العلاقة:

بالرغم من أن الأجهزة الأمنية تقدم خدمات أمنية للمجتمع، إلا أنها لا تستطيع أن تقوم بأعمالها ما لم تتعاون المواطنين معها ويشدوا من أزورها. لذا تبرز لنا أهمية حرص رجل الأمن على أن يعمل دائماً على كسب صداقة المواطن حتى يمكنه أن يحصل على تعاونه الذي يمثل أحد مراكز نجاح عمل رجل الأمن. (58)

فالتعارف وتقريب وجهات النظر بين الطرفين والإلتقاء مجد ذاح هام وحيوي، فالاستماع إلى قضايا المواطنين والمشاكلي التي قد تواجههم إلى جانب التعرف على سبيل وطرق التواصل بين الذين يخدم المصلحة العامة، كذلك تفهم وتلقى كافة الإفتراضات حول أداء الإدارات الأمنية في المنطقة وغيرها من المناطق، هو ما ينعكس إيجاباً على تحقيق الأمن والطمأنينة للمجتمع ككل.

إن توجه دعوات للمواطنين للحضور لمقر إدارات الشرطة قد تكون طريقة حديثة، فستتزع رهة الدخول لمراكز الشرطة لدى المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى يستغل رجال الأمن الزيارة فيقومون بالترحيب بهم والاستماع إليهم في كل ما يطرحونه، وبالنهاية ستنودي إلى إزالة الكثير من الحواجز بين المجتمع والشرطة.

إن أي فكرة حديثة وسبيكة يمكن أن تتزامن من الطرفين، حيث أن فكرة دعوة أبناء المجتمع من قبل الشرطة يدل على حرص الشرطة على المجتمع، لكن لابد من التكاتف والتعاون بين الطرفين من خلال إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية ولا بد للمواطن أن يرضى بما يخالف القانون وبالتالي المساهمة في استقرار المجتمع الكبير وهذا يصب في صالح كل أفراد المجتمع دون استثناء.

كما أن إشراك رجال الأمن في الأنشطة الاجتماعية التي تقدمهم الجمهور توسع من مساحة التفاهم والتحاور القائمة بين رجال الأمن والمواطنين، فأي أدواراً إجتماعية يقوم بها رجل الأمن تعكس صورة جديدة لدى عقول المواطنين تختلف عن الصورة التقليدية المعروفة لديهم من السابق.

أيضاً أن البرامج المتخصصة لرفع مستوى الكفاءة لدى رجال الأمن، ووضع دورات تدريبية متعددة للمساهمة في تحسين العلاقة بين الجهاز الأمني والمواطنين وتغطيتهم.
دروس في كيفية التعامل مع الجمهور وتمكنهم من فهم طبيعة العمل وإيجاد الحلول المناسبة والتصرف السليم في ظروف مختلفة.

بعض المشاكل يمكن حلها عن طريق أهل الحل والعقد دون اللجوء إلى الشرطة.

ولابد من تفعيل هذا الدور خاصة في القضايا الاجتماعية الخاصة، ولابد أن يعرف الشرطي أنه لم يوضع إلا خدمة المواطنين وحتى ببساطة لا بد من تنويه وتوكيه العاملين في هذا المجال حتى يؤدوا العمل على أكمل وجه وهذا أمر مطلوب.

فمعاكر الشرطة أصبحت فقط للاستقبال ونقل المشاكل إلى النظام وطالب بضرورة أن يكون لرجال الشرطة دور أكبر من خلال إيجاد حلول بديلة أو مرضية للطرفين دون وقوع للأوضاع وبالتالي إزدياد أعداد القضايا التي تنظر فيها المحاكم والتأخير لأكثر من سنة.

إن كسر الحاجز بين المواطنين والشرطي شيء هام حيث أن البعض لا يزال ينظر إلى الشرطي بربوة كبيرة حتى في البيت يقوم بعض الآباء بتحويض أبنائهم من الشرطي.

أن تكون هناك خطوات قادمة في المستقبل لتفعيل التعاون بين الشرطة والمجتمع.

ومن هنا يتضح أن إزالة الدور السلبي للمجتمع تجاوز جهة الأمنية من مهام الأجهزة الأمنية ولابد أن تبادر الجهات الأمنية في كسب ثقة المجتمع وإقناعه بضرورة مشاركته، والقيام بتثقيف وتعريف المجتمع بحاجات الأمن ومفاهيمه الحديثة.

ويمكن تقوية أواصر العلاقة والصلة بين المجتمع والشرطة لأن الشرطة والجهار الأمني وضعوا خدمة المجتمع ولا ينبغيهم دورهم على تنفيذ قواعد القانون بل لا بد أن يتم تخطيط هذه النظرة لأنه كما أن المجتمع يحتاج إلى وجود الشرطة فإن الشرطة كذلك تحتاج في كل الأوقات إلى دعم ومساندة المجتمع ولا يأتي ذلك إلا من خلال الإلتقاء وسماع وجهات النظر من الطرفين ومعرفة كافة الإقتراحات التي قد يبدعها أي طرف.

ثانيا: الأدوار الاجتماعية للجهاز الأمني:

إحصت الأدوار الاجتماعية للمؤسسات الأمنية سابقاً في رعاية المسجونين خلال وبعد إنقضاء فترة الحبس، وتوفير العمل الصالح والشرف للمسجونين بعد خروجهم من الحبس، وأيضاً تقديم المعونة لعائلاتهم وذويهم. ومن بين الأدوار الاجتماعية التقليدية
للاجهازة الأمنية هي تقديم الخدمات والعون في حالات الكوارث من خلال الإسعاف والإشراف في مساعدة المكونين.

أيضًا شهدت المؤسسات الأمنية الخليجيّة تحديداً، أدواراً اجتماعية غاية في النيل والروعة كالانبعاث بالدم وزيارة المرضى في المستشفيات، وأيضًا تقدم النهائي والبريكات في المناسبات الوطنية والدينية.

ومن جهة أخرى قامت الأجهزة الأمنية بالمساهمة في رفع درجة الوعي الأمني من خلال الحملات الأمنية في المؤسسات التعليمية وذلك بغية إزالة حالة النفور والخوف بين المجتمع والمؤسسة الأمنية.

فمع تطور مفهوم الأمن في ظل تطور وفي ظل تطور التكنولوجيا، وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمجتمع، الذي أدى تطوره إلى ترايد دور رجال الأجهزة الأمنية وترابيد مهامهم نحو تحقيق الأمن لأفراد المجتمع. وبدأت الحاجة إلى إشراك أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المختلفة تزايدًا وتزايدًا والطلبية بزيادة الدور الاجتماعي للمؤسسة الأمنية تتطور وتتراوح من جهة أخرى. فتبرز هنأ أهمية الشراكة المجتمعية لكافحة الجريمة والتصدي لها ومنع حدوثها بهدف تعزيز الأمن وتطبيق القوانين.

لقد بات من المسلم به في عصرنا الراهن أن نجاح مؤسسات الشرطة عموماً، لا يحتاج إلى الوسائل العلمية والتقنية فحسب، بل يحتاج إلى علاقات اجتماعية ولمسات إنسانية لحل المشكلات، وابعد الفصل في المنازعات، بالإضافة إلى ضرورة تفهم أسباب الجريمة والخروج عما هو مألوف.

(59)

إذا كانت الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية يتم عبر تعامل رجل الأمن مع الجمهور باحترام وتقدير متعدد، لأن حسن التعامل كالأفراد وتقديم كل المساهمات اللازمة لحل مشكلاته بируют الثقة في نفوس الأفراد والإحترام للأجهزة الأمنية مما يقوي من فرص التعاون بينهما.

فلايد من رجال الأمن أن يتدرّبوا على كيفية التعامل مع الأفراد وكيفية تقديم المعونة لهم وكيفية تسهيل الإجراءات والإبعاد عن البروتوكولات في التعامل لأن هذا يسهم في الضعور والملل وإهدار الوقت لدى الأفراد. فعندما يشعر رجل الأمن أنه مواطن قبل كل
شيء فإنه سيؤدي عمله البطولي بكل أمانة وبكل فاعلية لأنه سيكون أقرب في التفاهم مع
المواطنين وسعيدي الرسالة الأمنية على أكمل وجه بدون معوقات.

ثالثا: الأدوار الأمنية لمؤسسات المجتمع:

دور الأسرة في تعزيز الأمن وتعاون الأجهزة الأمنيةمعها:

1- دور الأسرة الأمني:

إن مسؤولية حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع لا يمكن أن تنم ما لم تكون هناك
علاقة متميزة بين الأجهزة الأمنية والأسرة، تقوم على مبدأ التنسيق والشراكة والمسؤولة
 لتحقيق الغاية التي ينطلق إليها الجميع وهي توفير بيئة أمنة ومستقرة.

الأسرة دوماً هي المسؤولة عن سلوك أفرادها سواء كان هذا السلوك سوي أو
إجرامي. وهي أساس بناء المجتمعات، ويقع عليها تقل كبير جداً لأن في صلاتها يصلح
المجتمع، وفي استقرارها يستقر المجتمع. ولأن الأسرة تمتلك الحيط الاجتماعي التربوي الأول
في حياة الفرد، فتنمية الوعي الأمني لدى أفرادها وقيامها بالدور الوقائي وذلك من خلال
القدوة الحسنة في السلوك والتصرفات ناحية القوانين والتشريعات والقيم الموجودة في
المجتمع سيعكس تلفيقها على الأبناء وعليه، فإنه يعكس تلفيقها على المجتمع.

للأسرة دور في تنمية الوعي الأمني لدى أبنائها لذا فهي من المؤسسات
المجتمعية المعنوية بالتنشئة الاجتماعية. فواجب الأسرة نحو أبنائها أن تدراس الأمن والمعايير
الاجتماعية الصحية التي تدورها تحده من السلوكي الإجرامي، فالدور الوقائي الذي يمكن
أن تقوم به الأسرة تخاربة السلوكي الإجرامي وإستبداله بسلوك قائم على إحترام القوانين
والتشريعات يعتبر دور مقدس يجعلها في قمة ترتيب مؤسسات المجتمع ودورها في توفير
الأمن وتعزيزه.

قيام الأسرة بإتباع القوانين والإرشادات وعدم مختلف التشريعات أمر مهم يعكس
على تصرفات الأبناء في المستقبل. وهذا ما يجب أن تقوم به كل أسرة لأن تعويض الأبناء
لإحترام الأنظمة والتشريعات وطاعة القوانين يساهم بشكل كبير على تخفيف العبء.
تناقل على كاهل الأجهزة الأمنية لأن مكافحة الجريمة وتعزيز الأمن لا يتم إلا بتعاون ومساهمة الأسرة في القيام بدور أمني بجانب الأجهزة الأمنية.

إن تبنيه الأبناء عن السلوكات المحرمة ومراقبة أبناءها والانتماء الدورية بتحر كلامهم يساند بشكل كبير الأجهزة الأمنية. ومن الضروري أن تقوم الأسرة بغض حب الوطن والحفاظ على كيانه، والسعي للمحافظة عليه وذلك من خلال عدم التستر على المجرمين والتلبغ عن المخالفات والحوادث بشكل مبكر، وأن تكون الأسرة على أهب الاستعداد لمساندة الجهاز الأمني في ما طلب منها ذلك.

دور الأسرة نحو المجتمع و نحو تحقيق الاستقرار والأمان فيه دور كبير، فهي القاعدة والأساس الأول الذي يتعلم فيه الطفل، فصلاح الوالدين يؤثر صلاح الفرد واستقامته. فلو أحسنت الأسرة أداء رسالتها الأمنية لقضي المجتمع على جزء كبير من مظاهر الجريمة والسلوك غير السوي في المجتمع.

- 2- تعامل الجهاز الأمني مع الأسرة:

الأسرة كنظام إجتماعي أو جزء من مؤسسات المجتمع لها الأثر البالغ في تحقيق الأمن والأمان في المجتمع. فتعمل الأسرة مع المؤسسات الأمنية لتحقيق التكامل المطلوب بين المجتمع والأجهزة الأمنية بغية الوصول لأعلى درجات الاستقرار في المجتمع عن طريق الحد من الجريمة وتطبيق القوانين. ويتم ذلك من خلال التركيز على الجانب التوعوي واللقاءات المنظمة بين الأسرة ومسؤولي الأجهزة الأمنية، فاللقاءات المتكررة بين الأسرة وأفرادها وبين القطاعات الأمنية تلقي الضوء على القوانين واللوائح ومستجدات الحالة الأمنية في المجتمع.

أن هذه اللقاءات والندوات توفر الأفراد نحو إتباع السلوك السوي والإبعاد عن السلوك الذي من شأنه تخلف التشريعات ويسبب الأذى للغير. وعلى الجهاز الأمني أن يستمر في تقديم وإعداد مثل هذه اللقاءات بشكل دوري، لأن هذه المقابلات تخفف من حدة التوتر في العلاقة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية من جهة، وتزيد من الوعي الأمني الوطني لدى الأفراد من جهة أخرى، ناهيك عن تثبيت الأفراد بكيفية محاية أنفسهم من خلال عرض أحدث الوسائل والطرق الأمنية وأحدث صور الوقاية الأمنية.
دور المؤسسات الدينية في تعزيز الأمن وتعاون الأجهزة الأمنية معها:

1- التشريع الإسلامي ودوره في تعزيز الأمن:

باعتبار الدين الإسلامي دين صلاح وإصلاح فقد تمهد لظاهرة الجريمة، وكان للشريعة الإسلامية أسلوب وقائي ضد الجريمة والمجرمين. وبالنظر إلى النصوص المتعلقة بتعزيز الأمن ومكافحة الجريمة التي وردت في كتاب الله وسنة نبيه، وبالتأمل في أحداث السيرة النبوية وما صاحبها من أحداث، وما حكمه به الخلفاء الراشدين، وما قاله بعض الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - فقد أن الشريعة الإسلامية ومنهجها في مكافحة الجريمة يقوم على أسلوبين رئيسيين:

- الأول هو الوقاية من الجريمة أي منع وقوع الجريمة أصلاً، أما الثاني فهو العقاب الذي يأتي بعد وقوعها وهدفه منع تكرارها سواء من فاعلها أو من غيره.

الأسلوب الوقائي:

يعتبر هذا الأسلوب سيقًا تشريعيًا إنفراد به الدين الإسلامي على مدى يصل إلى أكثر من عشرة قرون، ويعمل هذا الأسلوب بصورة متدريجة تبدأ بالفرد إلى أن يصل إلى المجتمع كله وفق تسلسل منطقي يتناسب مع طبيعة الإنسان السيكولوجية والنفسية، وهذا إمكالًا لسنة الله في التغيير والإصلاح التي تلخصها هذه الآية: (إنَّ الله لا يُغَيِّرُ مَا بَقَىَ حتَّى يَغْيَرَ مَا فِيهِمْ) (60).

وبينتهل المنهج الوقائي الإسلامي بإصلاح الذات، تتغيّر النفس من الداخل عن طريق الإقناع بالحجة والبرهان هو أول ما جاء به الإسلام. فالمنهج الإسلامي يعمل على التوصل إلى ضبط النفس وإبعاد الضمير من ربطه بالإيمان بالله تعالى لأن الإيمان عملية ضرورية وقوة خلاقة تحت الناس على العمل والالتزام. فعندما يؤمن الفرد بالله ويعلم بأنه...
مراقب في كل مكان وفي كل زمان وتتولد عنده رقابة ذاتية إصلاحية وهي أهم بكثير من
رقابة الغير الذين يجوز عليهم الغفلة والنسبة وغير ذلك من النفاق.
و لم يكن الإيمان الذي يدعو إليه التشريع الإسلامي مجرد أقوال أو أفكار بل جعله
حقيقة واقعة من خلال العبادات، وهي أقوال وأفعال تصف النفل وتربتها والتأمل في
أنواع العبادات وحسن ترتيبها وتوبيعها يدرك هذه الحقيقة، فالصلاة مثلا وهي من أوائل
وأهم العبادات المفروضة في الإسلام تتوزع على خمسة أوقات في اليوم وذلك يؤدي إلى
المحافظة على تنذيب النفس وصفاتها طوال اليوم.
إن أكثر الجرائم التي تعقد من المسلمين اليوم تعقد في العادة من أساس ضعيفي الإيمان،
تاركي الصلاة والصيام، وهذا ما هو ملاحظ في البيئة الحالية، فما أخرج أولئك من
المسلمين اليوم أن يهتموا بتقوية الإيمان وحمل الناس على الالتزام بالعبادات، لأن الجرائم
تأتي في الحال الذي ينزل فيه الإيمان إلى أن يدرجاته، ولذلك ورد في الحديث: (لا يزني
الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن).
إن النصوص التشريعية الواردة في القرآن والسنة، وكذلك فيما أتى هذه الخلفاء
الراشدون بعد ذلك من قرارات أو ما نطقوا به من أقوال في هذا المجال، وما وضعته
النصوص لمثل وقوع الجريمة، وهو ما يطلق عليه بدوي الجرائم، حيث حرر الإسلام بعض
السلوكيات لا لذاقا وإنما تفضي إليه من جرائم. وفي مجال الجريمة بل نصوصا متعددة
تنعم من أمور ليست جرائم في ذاكا ولكن النمادي فيها عادة ما ينتهي إلى جرائم ومن
ذلك الأمر بغض النظر، والنهاي عن النهاي لأن ذلك غالب ما يؤدي إلى جريمة الزمن، وهذه
الجريمة تؤدي إلى الإجهاض والقتل، ومثال ذلك أيضا النهاي عن إشارة الرجل على أخيه
بالسلاح لأنه ذريعة إلى الإبادة، حيث ورد في الحديث: (لا يشتر أحكام على أخيه
بالسلاح فإنه لا يدري لعل الشيطان يطره عن يده في بقع في حفرة من النار) وفي هذا المعنى
جاء النبي عن تعاطي السيف مسلولا فقد يخلط المعطي أو الآخر فيصوب أحدهما أو
غيرهما بالأذى، وفي مناشته في قراءة سد لهذه الذريعة. (61)
- الأسلاوب النهائية:

أما فيما يخص الأسلاوب الثاني الذي يأتي بعد وقوع الجريمة، وهذا الأسلاوب واضح المعلم في الشريعة الإسلامية، فلا غموض فيه ولا اختلاف بشأنه، والهدف منه متعاقبة الجريمة التي وقعت وإصلاح ما خلفته من أضرار، وتتضمن هذا الأسلاوب العقاب وبدائل كالدية والصلح والغفران بالإضافة إلى الكفارة وغيرها.

ومن هنا يأتي دور المؤسسات الدينية كالمساجد والجمعيات الإسلامية والأندية والخطباء وعلماء الدين في شرح تعاليم الدين الإسلامي وتقديمه الجانب الديني في نفوس الأفراد، والتعاون مع المؤسسات الأمنية والتنسيق معها من خلال التوعية الدينية التي من شأنها تقليل من السلوك الاجرامي وضبط النفس وتعين الضمير. فالإشراف إلى الدين الإسلامي والإمام بأحكامه والإلتزام بشرائعه يبقى الأفراد من شر الإخراج وإرتكاب المعاصي، وبالتالي ينعم المجتمع كله بجو من الاستقرار والأمان.

2- الدور الأمني للمؤسسات الدينية:

المؤسسة الدينية هي ضمير المجتمع والمأثر الأساسي الذي يحظى بالقبول من قبل المجتمع بكافة أفراده وفاته. وهي الملجأ التي يتوب بها المجتمع كلما واجه أخطارا أو مشكلات. وتعتبر المساجد من أهم المؤسسات الدينية والذي يتمتع بقداسة خاصة لدى المسلمين. فتوجه المساجد لأداء العبادات والتزود عليه لإنجاح مرضاة الله، يجعل منه ذا دور كبير وأثر يبلغ وضروري في حياة الأفراد.

- الدور الأمني للمسجد:

ويتأصل الدور الأمني للمسجد من خلال تقديم الخطب والمحاضرات الدينية تحت أرجله. فالدورة المهم الذي يقوم به في الدعوة والتربيت والإرشاد والتوجيه لتفعيل الوعي الديني والأمني، دور ضروري وأساسي لتقديم المجتمع والمجرم والمحارف من الظواهر الإخراجية والظواهر غير السوية فيه.

وأما أن التعليم في المسجد مختلف عن شكل ومضمون التعليم في أي جهة أخرى لأنه يتميز بجو عبادي وروحاني يقصد من خلاله وجه الله تعالى، فلاkład من استغلال هذه
السماة إستغلالا كاملا وتكثيف الحلقات العلمية والمخاطرات لتأصيل القيم الاجتماعية
النابعة من الشريعة الإسلامية والتوجيه للفضائل الإسلامية التي تضمن أمن الفرد وتقيه من
شر الإفراز وراء المعاصي وتحفظ حقوق الفرد وغيرها من الأغراض الأمنية التي شرعها
الدين الإسلامي. فلذا فإن المسجد يعتبر مكملا للمسيرة الأمنية التي تبدأها الأجهزة الأمنية
الرسمية، ويكملها - بل - ويعززها إشراك المسجد في المسؤولية الأمنية.

- الدور الأمني للأنثى والخطباء والفقهاء:

لن يؤدي المسجد دوره الأمني بدون الأنثى والخطباء والفقهاء، فهؤلاء تقوم عليهم
مسؤولية التعليم والتوجيه والتثقيف الديني بشكل محب وموضوع ومتفق للمستمع، إن نجاح
وظيفة الخطباء في المساجد من ناحية تقوية الوعي الديني لن يضع الأفراد أنفسهم
باستخدامهم محبة الله عز وجل فحسب، إنما سيستعسو إيجابيا على تصرفات الأفراد السوية
وبالنهاي ستقوي وتعزز الوضع الأمني في المجتمع.

ولذلك فإن مسؤولية رجال الدين ودورهم في تقوية الحص الأمني يوضح الصورة
المتكاملة لدور المؤسسات الدينية تجاه تعزيز الأمن. فربط الخطبة بآخر مستجدات المجتمع
والواقع الأمني يساعد في سرعة حل المشكلات والوقاية منها. كما أن أسلوب الإمام أو
الخطيب في الحجة الظاهرة والأسلوب المقنع سيساعد في نجاح أدوارهم الأمنية.

- الدور الأمني للجمعيات الدينية والخيرية:

عندما نخلل الجمعيات الدينية والخيرية تعزيز وتوفر الأمن الداخلي من أهم أهدافها
ومن ضمن برامجها التوعوية فإن ذلك سيستثمر في مصلحة المجتمع أولا وأخيرا. فمن
وواجب هذه الجهات أن تقدم الندوات والحلقات والمحاضرات خاصة بتقوية الواعز
الأمني لدى الأفراد.

ومن المسؤوليات الأمنية الواجبة على الجمعيات الدينية والخيرية، إرشاد الناس في
أمور دينهم ودنياهم، والحفاظ على الأخلاق والآداب العامة، والدعوة إلى مكارم
الأخلاق لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع. حيث أنه لا معنى للوجودة الحياتية دون
توفر الإحساس بالأمان الاجتماعي والأمان الشخصي. ولا يمكن أن تقوم الأجهزة الأمنية بمفردها بهذا الواجب دون مشاركة فعالة من جانب هذه الجمعيات الدينية الخيرية.

إن قيام الجمعيات الدينية والخيرية بأعمال مثل تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين ليسد حاجاتهم يقلل من إحتمالية قيام الم злоتين بأي سلوك إجرامي جراء فقرهم. أيضاً المسئولة عن رفع مستوى معيشة الأرامل والمطلقات وكفالة الأيتام والعازلين عن العمل يعد من وقوع هؤلاء في حيائل الجريمة.

على عائق الأجهزة الأمنية تقع مسؤولية التنسيق مع تلك المؤسسات الدينية والإشراف مع رجال الدين للعمل سوية من أجل مضايقة الأداء الأمني وبيان المسؤولية الكبيرة الواقعة على المؤسسات الدينية من ناحية نشر الوعي والحس الأمني والوطني من خلال تشريعات الدين الإسلامي ومن خلال بناء الضمائر الحية وتربية الأرواح على الأخلاق الحميدة وبالتالي يتحقق الأمن وتتوفر الطمأنينة في المجتمع.

3- تعاون الجهاز الأمني مع المؤسسات الدينية:

إن ثقافة الخطب أو الإمام ومدى إدراكه للحالة الأمنية في المجتمع ستساعد في تقييم الظروف والإشراف في المسؤولية الأمنية مع الجهات الأمنية الرسمية. ومن ما صار الإمام في معرز عن مستجدات المجتمع ومعزل عن مسابرة الأحداث لن يؤدي دوره الأمني بالشكل المطلوب.

وهذنا تظهر مسؤولية الأجهزة الأمنية في تلقيف الأئمة والخطباء وإستعراض الحالة الأمنية بشكل دوري ومنظم لآخر مستجدات الحالة الأمنية، لكي يتم التنسيق والتركيز حول قضايا أمنية معينة يسعى من خلالها الجامعین إلى وضع الحلول المناسبة وتويع الافراد بشأنا.

ومن الضروري أن تستشير الأجهزة الأمنية تلك الجهات الدينية لكي يتم طرح برامج وآليات حديثة لتعزيز الأمن ومخاطر الجريمة بصورة تنماشى مع روح وتعليمات الشريعة الإسلامية. ومن الضرورة أيضاً أن يتم دراسة تلك البرامج بشكل ثائر وتطرح هذه الآليات في أوقات مفروسة ومناسبة بالتعاون مع الجهات الدينية لكي تحقق أعلى نسبة من الكفاءة وأن تصل لأهدافها السامية بسرع وقت ممكن.
دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن تعاون الأجهزة الأمنية معها:

في موضوع العلاقة بين التعليم والأمن يجب أن التعليم ضرورة من ضرورات سلامة التكامل الاجتماعي وصحة العلاقات بين أفراده تعالما واتخاذًا تأثرا وتأثيرا، وللمؤسسات التعليمية دور حيوي وفعال في تحقيق المسؤولية الأمنية لأها المؤسسة التي يقضي فيها الطلاب ثلاثة يوما. فمن الشائع أن المدرسة تعلم الطلاب القراءة والكتابة والحساب، لكن الحقيقة أن المدرس هي مجتمع معقد جدا، يتشكل من أنواع متعددة من الشخصيات، أمثلة بالمدرب والمعلم والمرشد والمعلم الذي يعنيها أن أنواع متعددة من السلوك والمشاكل والواجبات، فالمدرسة مجتمع صغير متميز للمجتمع الكبير الذي تتواخر فيه جميع عناصر الإصلاح البشري والعلاقات الإنسانية والتفاعل بين الفرد والمجتمع.

لذا فإن أفضل سبيل لمكافحة الجريمة والوقاية منها التي تبدأ من المدرسة، لأنها تطور كل أبعد عقل الإنسان فالطالب يمكن أن يجعلوا المجتمع متسابقا، ومسؤول إجتماعيا، وعي ثقافيا. فالإنسان مدني يطبعه فهو يحتاج إلى الأصدقاء ولا يمكن أن تتم هذه المدنية ولا أن تستقبل هذه الصداقات وتنتج إلا في ظل التعليم والأمن معاً.

وفي ضوء هذه الأهمية للتعليم وللأمن وارتبطهما يتضح أن مسئولية تحقيقهما لا تقتصر على أفراد معينين لا بصفتهم الشخصية ولا بالنظر إلى وظائفهم الاجتماعية، كما أنها ليست محدودة في نطاق جهة واحدة، بل لا بد أن تتضاعف جهود الأفراد والجهات للفتيان هذه المسؤولية كل في حدود ما أوجبه الله عز وجل عليه.

إن دور المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وتدريس مختلف العلوم، إنما يمتد إلى غرس التعليمات العلمانية والإنسانية والوطنية في نفوس الطلاب. ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط بل يصل إلى حد أفراد مؤسسات تحمل مسئولية التشريعة الدينية والوطنية لدى الطلاب. وتساهم بشكل كبير في وقاية المجتمع والأفراد من الإخراج. فالعمل على تطوير المناهج من حين لآخر وتوزير المعلمين وتطوير قدراتهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لنشر الوعي الأمني في المواد العلمية يقلل من وقوع الطلاب فرصة للجريمة والإخلال الأخلاقي.
لذا فإن ضعف الدور التعليمي للمدرسة من ناحية تقوية الحس الأمني والواجب الوطني لحماية المجتمع يصعب ويعقد من عملية الوقاية من مخاطر الجريمة والإرهاب في المجتمع. فكلما تضاعفت الأدوار الأمنية للمؤسسات التعليمية كلما إزداد الوعي الأمني والثقافة الأمنية لدى صفوف المجتمع وبالتالي تخفيفت نسبة الإخلال بالأمن.

فالمسؤولية الأمنية للمؤسسات التعليمية تختلف من مرحلة عمرية للطالب إلى مرحلة عمرية أخرى. وتمثل هذه المؤسسات أداة المجتمع المهمة في بناء شخصية الطفل والشاب، حيث تسهم هذه المؤسسة سواء المدرسة أو الجامعة أو المعاهد التعليمية في تزويد الطلاب بمجموعة من المعايير الاجتماعية السلبية وبعض القيم والاتجاهات التي تمكنهم من العيش في مجتمع آمن ومستقر وحالي من الجرائم. ولذلك تحلل هذه المؤسسة الدور الأساسي في تخصيص الشاب وبنائهما.

أن رسالة المدرسة الأساسية هي غرس الصفات الإيجابية في الشخصية وهي حقيقة مكملة للأسرة تؤدي الطفل عادة بعد الخامسة من عمره وعلى مدى عشر سنوات على الأقل، أي في مرحلة من العمر يكون فيها الطفل في أقصى حالات التأهب النفسي للتعلم والتقلد والتعليم والاتجاه مع القيم التي يصاحدها في مرحلة نموه هذه.

إن التعليم يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تصحيح الخلل الذي يعانيه نسق القيم الراهنة، ولا سيما القيم الإنسانية، ويستطيع أن يعمل على إرساء قيم تنموية واجهات مجتمعية، توسع المجتمع على مواجهة تحديات الجريمة والسلوك غير السوي الذي أفرزته عوامل كثيرة منها الداخلية والخارجية.

ويتضمن ضرورة تنوع أسلوب عرض التعليمي لوظيفة المؤسسات الأمنية حيث يشمل الأساليب المباشرة من خلال وصف تلك الوظيفة والأخلاق والأساليب غير المباشرة عن طريق القصص المعبرة والأمثلة الحية والنتائج المشرفة على رجال الأمن.

الدور الأمني للمؤسسات التعليمية:

إن المعلم يقوم بدور قيادي في المدرسة فهو ممدوح سلوكيا يقتدي به غالبا تلاميذه، كما أنه الأب الروحي لطلابه، فالتعليم وظيفة إجتماعية إنسانية ويستطيع المعلم من خلال المؤسسة التعليمية أن يكسب تلاميذه هذا القيم الاجتماعية النبيلة ونشر التعليمات
الأمنية المرغوبة، بإعتبارها ركائز مهمة لبناء مجتمع آمن، وهنا يتطلب على المعلم أن يتيح الفرصة أمام التلاميذ للقيام بدراسة طاقفة من المشاكلات القالبة فعلاً، وإعطائهم الفرص المتكافئة للتعرف على آرائهم والدفاع عنها بكل حرية، وإن يعمل على إشراف أولياء الطلبة في هذه الأنشطة.

ولكن عملية غرس القيم الاجتماعية لا تتم بأساليب موحدة بل تختلف بإختلاف مفاهيم المعلم ونظرته إليها وإدراكه لدورها في التأهيل التربوي كما تختلف بإختلاف شخصية كل معلم لما لهذه الشخصية من أثر في الأساليب التعليمية، وفي نفسية التلاميذ.

فالمعلم يشكل في نظر التلاميذ مومزاً سلوكياً معيناً غالباً ما يسعى التلاميذ للاقتداء به. إن دور المدرسة في غرس حب الوطن والخوف على مصلحته ومحافظة عليه هو من أهم الأهداف التي من أجلها تأسست المدارس. فالمرحلة الإبتدائية التي تعرف بها الأسس التعليمي للطالب يجب أن تخلق في نفس طلابها القيم الدينية والنسانية والاجتماعية التي من شأنها أن تنمو لدى الطالب حب الله ورسوله، وحب الإنسان لأحدهم.

تتطلع العملية التعليمية أن تبرز وتظهر كل ما يتعلق بالجوانب الأمنية في جميع وسائلها التعليمية، وعلى المعلم والمشد الطلابي أن يؤكدوا على الطلاب بضرورة النوعية الأمنية ولا أحد من إنشاء نشاط الطلاب والعملية الاجتماعية للمؤسسة التعليمية للتعرف بالمؤسسات الأمنية ووظائفها التعليمية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها من الجوانب.

إن جهود المكافحة تعمل على تقليل الفرص لمارسه أي فعل أو سلوك إجرامي، وفي المقابل فإن جهود الوقاية تشكل الأساس في تغيير إتجاهات الفرد وإرادته الإجرامية حتى إن توفرت الفرصة والمقدرة لديهم لممارسة مثل هذا السلوك. وتنشر جهود الوقاية الاجتماعية من خلال تكامل أداء جميع مؤسسات المجتمع لواجهاتها الاجتماعية الساعية لتحقيق إستقرار الوطن فيقدر ما تنشر القيم الأخلاقية السامية في الطلاب والفردين الجماعي بناءه ذلك المجتمع الأمن. ويقع على عاتق الجماعة دوراً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء المجتمع وإستقراره، من خلال الدور الذي تؤديه في وظيفتها من نقل للمعايير والقيم في المجتمع.
تعاون الجهاز الأمني مع المؤسسات التعليمية:

إن الإفتتاح على الطلاب وتحسين العلاقات بين المدرسة أو الجامعة وطلاباً و بين الجهاز الأمني وإزالة حو الرهبة، وقيام أجهزة التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي في المؤسسات التعليمية بمهامها الأساسية في دراسة سلوك الطلبة ووضع البرامج لتوجيههم وتوظيفهم بأهمية مشاركتهم مع الجهاز الأمني للحد من الجريمة توضح أن هناك مسؤوليات متداخلة بغية تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع.

فالواجب الأمني الذي يقع على عاتق المؤسسات التعليمية لا يمكن أن يحقق مرامدته إلا بتنسيق وتنظيم وإشراك الأجهزة الأمنية. فتحضير المناهج والوسائل التعليمية التي من شأنها أن تزيد منوعية الأمني لدى الطلاب، وترفع من مستوى الحساس الاجتماعي، وتمييز القيم الاجتماعية اللازمة لديهم للحفاظ على أمن الدولة، تنطلق جهوداً ثنائية وتنسيقية وإعداد وتحضيرات مسبقة.

ومن جهة أخرى، لابد من أن تتوافق الأجهزة الأمنية مع الطلاب وتقديم الالقاءات والندوات بصورة دورية لتبنيج الفجوة الحاصلة في العلاقة بين رجل الأمن والطلاب، وأيضاً لتمضيف الضوء على طرق الحماية والوقاية من الأخطار، ناهيك عن توسيع مدركات الطالب حول مسؤوليتهم كفرد فعال في المجتمع وأن عليه واجبات ومسؤوليات شأنه من شأن أي فرد في المجتمع سواء كان صغير السن أم كبير.

فتطوري المناهج التعليمية وأساليب التدريس بحيث تشجع الطلبة على الحد من الجريمة والإشراك مع الأجهزة الأمنية في صيانة المجتمع هو المطلب الأساسي لتحقيق الشراكية المجتمعية مع كافة مؤسساتها. ويتوجب على الأجهزة الأمنية أن تساهم وتشجع وتعزز الطلاب في المشاركة في الحملات الأمنية التي تتم على إيجاد التشريعات والقوانين واللوائح وذكر ذلك من خلال إسهامات ولو بسيطة حتى يشعر الطلاب بأنه مواطن مسؤول عن حماية الوطن والحفاظ عليه.

يتبع على الجهاز الأمني أن تقوم دورات تدريبية متخصصة تحت إشرافها للمعلم الذين تزودهم بكل ما يتعلق بالأمور الأمنية وأحدث النماذج الخاصة بالتوقيع الأمنية
لا يمكن لدوري النظري للموضوعات ذات العلاقة بالثقافة الأمنية بمفرده بدون الخبرات
المبدئية لرجال الأمن سيكون غير إيجابي وأقل بكثير من لو قام الجهاز الأمني بنفسه
بتحضير وإعداد تلك الدورات.

إن المسؤولية الأمنية في التعليم ومسؤولية التنسيق الواقعة على الجهاز الأمني في
ضوء المتغيرات العصرية في مختلف مجالات الحياة في ظل تعدد قنوات الاتصال والإنتاج
على الثقافات المختلفة بسبيلنا وإيجابياتا تجعل من أهمية التخطيط والتنسيق في هذين
المجالين المهمين أمرا ضروريا وملحا.

دور المؤسسات الإعلامية في تعزيز الأمن وتعاون الأجهزة الأمنية معها:

1- الدور الأمني للمؤسسات الإعلامية:

يشكل دور الإعلام الأمني في المجتمع دورا مهما وحيويا، فمن خلاله تنوع دائر
معارف الأفراد في المجتمع ويتواصلون بشكل مباشر مع آخر المستجدات الواقعة في
المجتمع. وهو أحد العوامل التي ترفع من تنمية الحس الأمني والوقائي بحيث أن الأمن في
مفهومه الحديث لم يعد يقتصر على مكافحة الجريمة بل أصبح يعمل على الوقاية منها ،
وعلى مشاركة المجتمع في حفظ الأمن والإستقرار.

والإعلام في قوله وتأثيره لا يجب أن يكون عنصرا أساسيا في التوعية بأن خطور الجريمة
وتوجيه الجمهور على التعاون مع رجل الأمن لبسط الأمن الشامل. فالثقافة الأمنية
وتوصيلها بصورة إبداعية وباشرة في راف يحقق الهدف من نشر الرسالة الأمنية بين
المواطنين.

كما أنه جسر الثقة بين الوطن والمواطن، كما أن العلاقة بين الأمن والإعلام
 علاقة تبادلية فكل منهما يستفيد الآخر، وسواء آكان مقصودا أو مسأخراً فإنه
يشترك في جوار الأجهزة الأمنية في إبراز الجانب الوقائي أمرا ضروريا.

إن تبديل وتعزيز في مفهوم المسؤولية الأمنية حولت مفهوم الأمن الشامل ليصبح
مسألة إجتماعية ذات ارتباط عضوي خاص بكل فرد، وجماعة، ومنظمة، فالأمن المسؤولية
الجميع " كما برز مفهوم المسؤولية التضامنية لتحقيق الأمن، بمعنى أن تحقيق الأمن الشامل
أصبح مسؤولية مختلف الجهات الرسمية والأهلية الفاعلة في المجتمع في المجالات
الكافة" (62).

و حين يقوم الإعلام الأمني بوظيفته بكفاءة عالية، وتحقق الأهداف المرجوة منها،
فإنها تستطيع أن تساهم وتساعد الأجهزة الأمنية من خلال أساليب متعددة. منها ما يتعلق
بوظيفة الضبط الإداري وما يتعلق بالضبط القضائي، وأيضا فيما يختص في مجالات الأمنية
المختلفة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وآخرها في ما يتعلق بكسب ثقة الأفراد.

الوظيفة الإعلامية للضبط الإداري:
ففي أسلوب الوقاية من الجريمة من لابد أن تستخدم المؤسسات الإعلامية الرسمية
وغير الرسمية كافة الوسائل الإعلامية المباحة من أجل تساهم في تنشيط المجتمع
الاجتماعي والوطني السوسي. فغرس القيم الحلقية من خلال الوسائل الإعلامية وتوضيحها
يساعد على ترسيح تلك المبادئ الصحيحة وبالتالي تقلل من إحتمالية تصاعد السلوك
الإجرامي في المجتمع بين أفراده.

كما أن حث وتشجيع الأفراد على طاعة القوانين وإحترامها ونبذ العادات
الاجتماعية السليمة التي من شأنها تقلل من أهمية إتباع التشريعات واللوائح تقوى من عملية
الوعي الأمني لدى المجتمع. كما أن تبني الحميات الإعلامية الأمنية تقي الأفراد وقطع
الشباب في الذات وتحميمهم من الأخطار. وتتضمن أيضا واجبات الإعلام الأمني في نشر
واصدار كافة التعليمات والتشريعات وتفسيرها وتوضيحها للأفراد بشكل بسيط ومفهوم
لكل طبقات المجتمع.

أما من ناحية واجبها في منع وقوع الجريمة، فتقوم المؤسسات الإعلامية بدعم
الأجهزة الأمنية من خلال تناولها لأخر الجرائم التي تهدد المجتمع، وتخف الأفراد بأسلوب
المجرمين وحيلهم في إرتكابها، وتوضيح كافة ملابسات الحوادث الإجرامية لكي ينتقي
وبتعرض الأفراد منها وينجب تكرارها.
كما أن المهمة الأصعب على الإعلام الأمني هي إقناع الأفراد بأهم جزء من كل، وأفهم معنيون بمساعدة الجهاز الأمني لتحقيق أعلى قدر من الاستقرار في المجتمع، ومن ثم توصلت المؤسسات الإعلامية إلى هذا فهي تكون قد قطعت نصف المشوار في مسؤوليتها الأمنية. فقناعة الأفراد بأن الجهاز الأمني لا يمكن أن يؤدي رسالته دون مشاركتهم تسهل من عملية الضبط والربط في المجتمع وتخفيف العبء على الجهاز الأمني.

**الوظيفة الإعلامية للضبط القضائي:**

وعلى الجانب الآخر، فإن الأسلوب الثاني للمؤسسات الإعلامية يتعلق بالجانب القضائي، ويتم ذلك عن طريق توعية الأفراد بضرورة الإبلاغ عن الجرائم وخطورة التستر عليهم، وحثهم على ضرورة الإسراع بالإبلاغ عن أي حادثة بأقرب وسيلة إتصال ممكنة.

ولا يتوفر الأمر عند ذلك بل تقوم المؤسسات الإعلامية بشرا أوصاف المواطنين وصور الجرائم لكي يتسنى لأي فرد أن يدلي بعلوماته نحو الحادثة. وهذا العمل يساعد أجهزة الأمن للتواصل للجناة بأسرع وقت، وإفصاح أي محاولة للهاربين بالإستمرار بالتستر والهرب.

**الوظيفة الإعلامية في المجالات الأمنية المختلفة:**

من ناحية المجال الأمني الاجتماعي، يتعين على المؤسسات الإعلامية التركيز على تنفيذ الأفراد حول أسلوب التعامل مع التموين بعد إنشاء فترة حبسهم في السجون، ومساندتهم وتقدم كل المعلومات المعنوية والمادية لكي يسهل من عملية تأطيرهم في المجتمع، وعدم دفعهم للرجوع للطريق الوعي والخطر مرة أخرى.

ويمكن أن تساعد المؤسسات الإعلامية الأجهزة الأمنية من خلال توضيح أهمية الدفاع المدني وواجباته للجمهور ودوره في حماية حياة الأفراد، وتوثيعهم وإرشادهم بأحدث أساليب الإسعاف الأولية وأفضل الإجراءات الواجب إتباعها، ومساعدة رجال الدفاع المدني في حالات الأزمات والكوارث في أقد الله.

أما من ناحية الأمن السياسي، فإن واجب المؤسسات الإعلامية أن توحي الأفراد بأبهية التصدي لأي سلوك من شأنه أن يهدد أمن الوطن والمساس بوحدته وحتمهم على
الإعلان عن أية معلومات تنفيذ الأجهزة الأمنية لمواجهة هؤلاء المخربين. كما يتجلى دور الإعلام في توضيح أهمية مواجهة الشائعات المُغرضة والإبلاغ عن مروجيها، يتعين أيضًا أن توعي الأفراد على ضرورة مواجهة خطر الإرهاب المتتفشى والإبلاغ عن أية مشتبهين.

وعلى صعيد الأمن الاقتصادي، تظهر الحاجة إلى تعريف الأفراد بسرعة الإبلاغ عن المفسدين والمرتشين وتقدم الأدلة ضدهم. وموجهة أي عمل فيه إهدار للمال العام وإضاعة للموارد العامة للوطن.

الوظيفة الإعلامية في كسب ثقة الأفراد:

أن تحسن صورة رجال الأمن في أذهان الأفراد يساعد على تحقيق العزلة الواقعة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية. ويأتي من هنا أهمية الدور الأمني للمؤسسات الإعلامية للعمل على إزالة هذه العلاقة الجافة وتحويلها إلى علاقة تفاعلية تسودها روح الثقة والتعاون و التأنيث والإحترام.

يتفحص دور الإعلام في مجال كسب ثقة الأفراد من خلال عرض الصور المشتركة للرجال الأمن في مجال حماية أمن المجتمع وضبط الجرائم والإبعاد عن تناول النماذج السلبية للرجال الأمن. وتستطيع المؤسسات الإعلامية أن تساند الأجهزة الأمنية من تحقيق دورها الاجتماعي وذلك من خلال إقناع الأفراد بالدور الإنساني لرجل الأمن وأنه مواطن قبل كل شيء.

2- تعاون الجهاز الأمني مع المؤسسات الإعلامية:

إن التنسيق مع المؤسسات الإعلامية أمر مهم للغاية، لأن أي تبادل في حركة الجهاز يؤدي إلى إعداد المثقب بين الأفراد والجهاز الأمني وصعب من عملية التعاون والارتقاء التي يعتمدها الجهاز الأمني من الأفراد.

يتطلب الجهاز الأمني أن يضع الخطط العريضة للإستراتيجية الأمنية مع المؤسسات الإعلامية، ولابد من الاتفاق على سبيل وأنواع الوسائل الإعلامية التي من شأنها ترويج من الوعي الأمني والوطني والوقائي لدى الجمهورية، وعليه، فيتبلاع على الأجهزة الأمنية أن تقوم بعقد إجتماعات دورية مع المؤسسات الإعلامية لتوظيف آخر مستجدات الحالة.
الأمنية من مصادرها الأصلية وليس من خلال إتلاف الأخبار عبر الوسائل الإعلامية الأخرى.

يتوجب على الجهاز الأمني أن يروذ المؤسسات الإعلامية أيضاً بأدق التفاصيل والأرقام لكى تتسهل للفسر مع أن يبتكرها ويبدعوا في مجال توصيل المعلومات الأمنية للملتقى، فكلما كانت المعلومات دقيقة كلما أدت المؤسسات الإعلامية دورها الأمني بشكل سليم وكفاء. والعمل سوية على إعداد البرامج الأمنية أمر ضروري، لأن الاستفادة من خبرات رجال الأمن حاجة أساسية لدعم المضمون الأمني المراد توصيله للجماهير. ومن الجانب الآخر، يتعين على الأجهزة الأمنية أن تنظيم مبادئ الإعلام الحالية، لكى تحقق الأجهزة الأمنية أهدافها وطمومها وكسف ثقة جماهيرها، وأهم تلك المباديء (63) هي الإعتدال Shoot Squarely هو الإعتدال سبيل للجهاز الأمني لكي يتعامل مع المؤسسات الإعلامية، فتكون الأخبار حنى وإن كانت سببة تؤدي إلى إثارة الشائعات وإنتشارها لذا يتوجب الأمانة في التعامل.

وإلى مبدأ معاونة رجال الإعلام يمكن كسبهم وذلك عن Give Service طريقة تقديم توفير الصور والأخبار المرتبطة بكل ما يتعلق بالموضوع، ومن أكثر ما يزعج المؤسسات الإعلامية هو أسلوب الضغط، فبمبدأ عدم الضغط والاستجابة Beg or Carp لящاق رجال الإعلام، وبسبب تتور في علاقة أجهزة الأمن والإعلاميين، فعلى رجال الأمن أن لا يضغطوا على نشر موضوع يعتبر غير مهم ويتم فرضها على المجتمع.

وليس من حق رجال الأمن أن يطالبو المؤسسات الإعلامية بحجب الأخبار أو عدم نشرها ومن هنا تظهر أهمية المبدأ الرابع لتنمية الشاب لirableNuالتعاون المطلوب مع رجال الإعلام وهو Don’t ask for kills، فمعتم النشر دون توضيح الأسباب ودون تفهم من رجال الإعلام سيعطل من عملية التعاون بين الجهتين.

أما فيما يخص المبدأ الخامس هو عدم إغراء وسائل الإعلام Don’t flood، وهنا يتبع أن يتم تجهيز الموضوعات وتحديد الجمهور المحتمل ورعاية إهتماماته وإختيار الوسيلة المناسبة، بحيث الأمور لا تتجلى بالكثرة اما بالقدرة والتحليط.
Keep والتنظيم. وأخر هذه المبادئ هو الإحتفاظ بقواعد حديثة لمسؤولي الإعلام، وهذا لكي تعمل الشراكة بشكل إجباري، وتصل الرسالة من رجال الأمن للشخص المسؤول في المؤسسات الإعلامية بصورة صحيحة بعيدة عن الأخطاء.

الفصل الثالث: التصور الأمثل للشراكة بين الجهاز الأمني والمجمع في دولة الكويت

مدخل:

إيمانًا بأهمية الإبداع والابتكار في النهوض في العملية الأمنية على مستوى الأفراد ووحدات العمل وحرصًا على سلامة السير نحو الأهداف التي تحددها السياسة الأمنية وإنطلاقة من الواقعية وإيمانًا بالتشريع الإسلامي كدين فيه صلاح الدنيا والآخرة. فإننا سنضع تصور نحو شراكة جماعية مع الأجهزة الأمنية في دولة الكويت في ضوء الإمكانيات المتاحة من معلومات ودراية وفهم لخصوصية المجتمع الكويتي، ومحاولة توظيف الخبرات والتجارب الغربية بما يتناسب مع مجتمعنا وعاداتنا وتقاليدنا وما يخدم العملية الأمنية.

ولضمان تحقيق شراكة فاعلة لابد من إلقاء الضوء على الحالة الأمنية والوضع الأمني في دولة الكويت، حتى يتسنى لنا بناء استراتيجية على أسس معرفية ومعمارية وواقعية تناسب مع إحتياجات الأجهزة الأمنية والمجتمع على حد سواء. فالعمل على تحسين التنسيق والتضامن وإصدار التشريعات اللازمة توضح أوجه كل طرف في الشراكة، وتعيين الحقوق والواجبات لكل شريك.

كما أن توافر المعلومات ودراسة إستعدادية وجهادية المجتمع يوضح أسس بناء هيكل الشراكة، ووضع كافة القواعد والأنظمة المعلوماتية اللازمة، وتوفير الموارد المالية
والبشرية ذات الخيرة المناسبة لتقدم الاستشارات النافعة التي من شأنها توفر أفضل شراكة مجتمعية ممكنة.

إن الأمن يعتبر أساسًا للتنمية الشاملة وركزة للنمو والبناء ومعززاً للديموقراطية.

التطور ومن المؤكد أن التخطيط العلمي السليم هو أحد الركائز الاستراتيجية الأمنية التي تمثل العامل الرئيسي في سياسة وزارة الداخلية لتطوير قدرات أجهزها لمواجهة ظواهر الجرائمية والتعامل معها.(64)

فالدراسات الإحصائية وما تحلله من مؤشرات ودلالات علمية تعد إحدى الوسائل المهمة والرئيسية في عملية التخطيط السليم لمتطلبات وإحتياجات المؤسسة الأمنية. وتساعد في عملية رصد الظواهر السلبية في المجتمع، كما أنها تتيح الضوء على معدلات الجريمة والبيانات الدقيقة التي تساعد في عملية التخطيط ووضع البرامج اللازمة للحد من الجريمة لينعم المجتمع بجو من الأمن والاستقرار.

فلا يمكن وضع أي برنامج بدون توافر المعلومات الدقيقة، ولا يمكن إعداد مشروع دون إعتماد بيانات صحيحة ومسجلة تمتلك حقوق مملوسة لواقع المجتمع. إن إعداد أي برنامج يتطلب الدقة والوفرة في المعلومات حتى يمكن وضع وتحديد الأهداف اللازمة، وتحديد الاحتياجات، كما أن الإعداد يجب أن يتبنا حسب الإمكانيات المتوفرة، والتخطيط يتم عبر دراسة كاملة وواضحة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... الخ في المجتمع.
أولا : خصائص ومقومات المجتمع الكويت:

البيئة الجغرافية في دولة الكويت:

1- الأرض:

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق وتحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية. والكويت بحكم موقعها تعتبر منفذًا لشمال شرق الجزيرة العربية، وتبلغ المسافة بين أقصى حدود الشمالية ونظيره على الحدود الجنوبية حوالي 200 كم، "124 ميل". وبين الحدود الشرقية والغربية على إمتداد خط عرض 29 درجات حوالي 170 كم "106 ميل".

وبلغ طول الحدود حوالي 685 كم منها حوالي 195 كم حدود بحرية على الخليج شرقا و490 كيلومتر حدود مشتركة مع المملكة العربية السعودية، وفي الجنوب والغرب على إمتداد حوالي 250 كم والجمهورية العراقية من الشمال والغرب على إمتداد 240 كم تقريبا. (65)

2- السكان:

أسفرت النتائج الأولية لتحديد السكان(66) لعام 2005 بأن عدد السكان - المتواجدين ليلة القدر 20/21 أبريل 2005 – في دولة الكويت قد بلغ (2,213,403) نسمة، منهم (1,310,067) من الذكور بنسبة 59.2%، (903,336) من الإناث بنسبة 40.8%.

وقد بلغ عدد السكان الكويتيين (880,774) منهم (433,977) من الذكور بنسبة 49.3%، (446,797) من الإناث بنسبة 50.7% مع مراعاة أن هذا العدد لايشمل الكويتيين المقيمين في الخارج بصفة دائمة. كما بلغ عدد السكان غير الكويتيين...
(1,332,629) فرداً منهم (900,876) من الذكور بنسبة 65.7%، (456,539) من الإناث بنسبة 34.3%.

3- محافظات دولة الكويت:

محافظة العاصمة:

هي أولى المحافظات ومقر الحكم والحكومة وفيها وزارات الدولة وبوابات السور والقدم ومراكز البنوك وهي قلب الحركة الاقتصادية وتبعها كافة الأجزاء الكويتية عدا وربة وبوربون. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 137,508 منهم 261,013 كويتي بنسبة 52.7% من سكان المحافظة. وتضم المناطق التالية:

مدينة الكويت، الوطنية، الصالحية، القبلة، الشرق، المرقاب، الصوابر، دسمان، الشرق الصناعي، أم صادة، نيب البار، الشباب الصناعي، الشباب التجاري، الشباب الصحي، الشباب الصحي، كيفان، الخالدية، الصليبية، الدوحة، غرناطة، العدلية، الشامية، الشامية، الزهراء، البوموك، ضاحية عبد الله السالم، الدعوة، الدعوة، السرة، قرطبة، الروضة، النصرية، القادسية.

محافظة حولي:

وهي محافظة ثانية وهي تعتبر من أوائل المحافظات التي انشأت في الدولة وتشتهر بإكتشاف أول بئر من الماء الحلو فيها فسميت حولي لخلالها مياهها. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 514,487,514 منهم 157,069 كويتي بنسبة 32.2%. وتشتمل المناطق الآتية:

حولي، ميدان حولي، الشرقية، السلامة، البدر، سلوى، الرميلة، مشرف، بيان، ضاحية مبارك السلم، حطين، الشهداء، الزهراء، الصديق، الجابرية.

محافظة الأحمدي:

وهي المحافظة الثالثة وتتميز موقعها الممتاز فهي تقع على البحر ويوجد فيها أكثر المناشط النفطية كما تضم ثاني أكبر حقل نفط في العالم. وبلغ عدد السكان في هذه
محافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005): 393,861
منهم 183,831 كويتيًا بنسبة 46.7%.

ويحتوي على المناطق التالية:
- مدينة الأحمدي، الفحيحيل، الصباحية، ضاحية جابر العلي، ضاحية فهد الأحمد، ضاحية علي صباح السالم، هدية، الرقة، أبو حليفة، المنقف، الوفرة، الشعبية الجنوبية، منطقة ميناء عبد الله، الظاهرة، العقلية، الفنطاس، مدينة الخيران الجديدة، الشعبية الشمالية، الخيران.
- جلبي، الشيوخ، الضحيج، عباسية، الحساوي، خيطان الجنوبية، أبرق خيطان، المطار.

محافظة الجهراء:
- هي محافظة الرابعة وأكبر المحافظات مساحة وتشتهر بمعركة القصر الأحمدي التي وقعت عام 1920 وتتبعها جزيرتي ورية وبوبيان.
- وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005): 272,373 منهم 97,669 كويتيًا بنسبة 35.9%.
- وتتضمن المناطق الآتية:
  - الجهراء، التيماء، النسيم، العيون، الواحة، القيصري، البعيمي، الصليبية، الجهراء الصناعية، جنوب الجهراء، القصر، أفغرا، جنوب الدوحة، شرق الصليبيخات، الصليبية الصناعية، العبدلي.

محافظة الفروانية:
- هي محافظة الخامسة وسميت الفروانية نسبة إلى رجل أسماه فروان بن مطران.
- ومنطقة الفروانية تضم العديد من المراكز التجارية والفعاليات الاقتصادية وفيها أيضا مطار الكويت الدولي.
- وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005): 622,123 منهم 166,730 كويتيًا بنسبة 26.8%.
- وتحتوي على المناطق التالية:
  - الفروانية، الفردوس، الأندلس، ضاحية صباح الناصر، العارضية، العارضية الصناعية، الرقي، العميرية، الرابية، أشيالية، الرحاب، غرب جلبي، شبها، جلوبان.
محافظة مبارك الكبير:

وهي سادس المحافظات وأحدثها تم إنشاؤها في عام 1999 وتمت تخليدا لذكرى أسد الجزيرة ومؤسسة دولة الكويت الحديثة المعطورة للشيخ مبارك الصباح. وبلغ عدد السكان في هذه المحافظة حسب آخر إحصاء لوزارة التخطيط في دولة الكويت (2005) 176,519 منهم 137,967 كويتيا أي بنسبة 78.2% . وهي تشمل على المناطق التالية:

ضاية صباح السالم، الوسطي، صبحان، المسيلة، العدن، الفنيطيس، القصور، الخبر، جنوب الوسطي، مبارك الكبير، أبوظبي، أبوالخميسي.

لذا فإن التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظة وفقا للنتائج الأولية لтенديد السكان لعام 2005 يتضح في الشكل التالي:

موقع المجتمع المدني في دولة الكويت:

إن المشاركة الفعالة والحوار المنظم بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية جمع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني يعتبر أمرا حيويا من أجل وضع رؤية وطنية ترسم العملية الأمنية وتدفع نحو بناء مجتمع آمن ومستقر.

والمجتمع المدني مفهوم راجع في الآونة الأخيرة وهو يشير إلى النشاط الجمعي الذي يقوم به أفراد المجتمع طوعاً تحققًا لأهداف وغايات مشتركة، بمستقلة عن أجهزة الحكومة ونشاطها. والنشاط المدني ذاك يتبوز في مؤسسات تقوم إدارياً على الإنتخاب وفقاً لأعراف أو لوائح تنظم العلاقات بين أفرادها.

عرفت الكويت العمل الأهلي التطوعي غير الحكومي منذ مطلع الستينات وهو مرحلة تغيير وتحول مع بداية ظهور النفط والاستقلال عام 1961م. وتكرس هذا العمل رسميًا بتشريعات القانون رقم 24 لسنة 1962م والذي حدد الشروط الواجب لتأسيس الجمعيات والنوادي والدعم الحكومي المخصص لها وفق الأهداف الإنسانية والخيرية المعلنة لها.
وتعتبر جمعية المهندسين الكويتيين أول جمعية أهلية غير حكومية تأسست في عام 1962م، ثم تابعت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في عام 1963م، فالجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة عام 1963م. ثم توالت ولادة الجماعات المتدرجة تحت بناء نفع عام لتعين بالثناء الإنسانية والمهنية والتخصصية وتأخذ دورها في العمل التطوعي وخدمات القطاعات الاجتماعية المختلفة والتابعة شؤون هموم أعضائها، فكانت هناك جمعية الإصلاح الاجتماعي الإسلامية والجمعية الطبية الكويتية وجمعية الصحفيين التي أُشِرت في عام 1964م، ثم كانت هناك جماعات المسارح الكويتي والشعبي والعربي ورابطة الأدباء والفنانين الأول الكويتي. وقد شهد عقد الستينات ولادة العديد من الجمعيات. وفي السبعينات ظهرت الجمعيات المتخصصة: الاقتصادية والجغرافية والطيارين ومهندسي الطيران والمهندسين الزراعيين والكهربائيون. وهذه الجمعيات بين 17 جمعية أشهرت في السبعينيات، ثم تلاها قيام وإشهار جمعية نفع عام في عقد الثمانينات من بينها جماعات تقدم الطلولة العربية ومكافحة التفتيش والسرطان وإحياء التراث الإسلامي.


كويتي يخضع بالطبع لحجم النشاط الذي تقوم به الجمعية.

أما الآن ففي الكويت 59 جمعية نفع عام مشهورة ينتمي إلى عضويتها أكثر من 35 ألف شخص، و45 نقابة و3 إتحادات عمالية تضم في صفوفها أكثر من 33 ألف عامل، لعل أبرزها وأقرها النقابات العاملة في القطاع النفطي والتي ينسب إليها أكثر من ستة آلاف عامل. إلى جانب ذلك، توجد تنظيمات أصحاب العمل والتجار، أبرزها وأقدها عرة تجارة وصناعة الكويت، التي تأسست في العام 1959 وتضم أكثر من عشرين ألفاً من التجار.
إن إنضمام الأعضاء في الجمعيات الأهلية تحقق أهداف مختلفة مثل إصلاح وضع المرأة في المجتمع، والعمل من أجل الليبرالية السياسية والاقتصادية وترويج القيم الإسلامية.

وبالإضافة إلى هذه الجمعيات الرسمية، تعقد العديد من الاجتماعات العامة في الديوانيات والديوانية مصطلح جماعي يشير إلى الاجتماعات العامة في البيوت. وقد إزداد عدد الديوانيات في السنوات الأخيرة، وهي تلعب دوراً مهماً في العملية السياسية. ومع أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك ديوانيات، فإن ديوانياتهم في العادة لا تمارس الدور نفسه الذي تمارسه الديوانيات في الكويت.

الواقع الأمني في دولة الكويت:

فمن حيث جرائم الجنايات، تقسم وزارة الداخلية الكويتية جرائم الجنايات إلى أربع أقسام. أولاً، الجرائم المتعلقة بالمال، تتدرج تحتها التزوير في محررات رسمية، والنزيف، والسرقة والشروع بما، وسلب بالقوة، والحريق العمد، وإصدار شيك بدون رصيد، وإتلاف المال الغير عمداً. ثانياً، جرائم الجنايات الواقعة على العرض والسمعة، فهي تحتوي على هناك العرض، والواقعة الجنسية، والزناء، والتحريض على الفسق والفجور، والدمى، والمحدرات.

ثم هناك القسم الثالث لجرائم الجنايات وهي الواقعة على النفس، وتتولى على القتل العمد، والشروع بالقتل، والإعدام بالضرب والأذى البليغ، ودخول منزل دون رضا حائطه، وإطلاق نار وإصابة، والحافطة، والعنصرية، والشراع، والإحباط، وحيازة سلاح ذخائر بدون ترضيح، وأخيراً تأتي الجرائم الضارة بالمصلحة العامة، وتشمل على مقاومة موظف أثناء الوفاة، وتمكن منهم أو سجين من الفرار، وإنتحال شخصية الغير، وسوء معاملة الموظفين للأفراد، والإعتداء، والرشوة، والشهادة الزور والإكراه عليها.

أما فيما يخص جرائم الجناح فقد قسمتها وزارة الداخلية الكويتية إلى أربع أقسام.

أخرى، الأولى هي جرائم جناح الواقعة على المال وتحتوي على خيانة الأمانة، والنصب والإحتيال، والدعاية العربي بأنواعه، والخيانة الخاطئة، وإتلاف مال الغير، والسيرة والشروع
بما. أما جرائم الجرح الواقعة على العرض والسمنة فهي تشمل المواقعة بالرضا، والقدم، والتحريض على الفحور، وإساءة استعمال الهانف، والسهر والحمور.
ثم تأتي جرائم الجرح الواقعة على النفس وتحتوي على القتل الخطأ، والإصابة الخطأ، والإعتداء بالضرب، والقذف والسب، وحجز حرية الأشخاص، وإهمال برعاية، ودخول مسكن بقصد إرتكاب جريمة التهديد بأنواعه، ومحاولة الانتحار. وأخيراً جرائم الجرح الضارة بالمصلحة العامة، وهي تتضمن إهانة موظف عام، والإهمال في حفظة سجين وانتحال الوظيفة، وسوء استعمال الوظيفة والبلاغ الكاذب، وإتهالك حزمة الأدب والإمتثال عن الشهادة.
وكما يتضح في الشكل التالي (شكل 3) (67) فإن إجمالي جرائم الجرح والجنات والموافقة حسب المحافظات في دولة الكويت تختلف بنسبة من محافظة أخرى.
وتتراوح الإحصائيات الأخيرة لسنة 2004، بأن أعلى نسب جرائم جرح تحدث في محافظة العاصمة، وحين أن أعلى نسبة جرائم الجنتات حدثت في محافظة حلوان. وظف محافظة مبارك الكبير أقل نسبة من حيث جرائم الجرح أو الجثثيات أسوأ بقية المحافظات.
والرسم التالي (شكل 4) يوضح جرائم الجثثيات المعلومة والموافقة حسب المحافظات، ويتضح من الجدول أن محافظة حلوان أخذت موقع الصدارة في جميع أنواع جرائم الجثثيات. ووجاءت محافظة الفروانية ثانية، في حين أن محافظة مبارك الكبير حدثت فيها أقل عدد من جرائم الجثثيات المتنوعة.
أما جرائم الجنيح المعلومة والموزعة حسب المحافظات تنضح من الرسم التالي (شكل 5). حيث بين الرسم أن محافظة حولي إتخذت موقع الصدارة في جنح الواقعة على النفس، في حين أن محافظة العاصمة هي من إحتلت مركز الصدارة في جنح المال.
الأنواع الأمنية والأخلاقية في دولة الكويت:

تعتبر وزارة الداخلية الكويتية هي أحد أهم المؤسسات الأمنية المسؤولة عن توعية المواطنين وإرشادهم آمناً حتى تزداد ثقافة المجتمع وإدراكه لمكاسب الخطر والأمور الحياتية المهمة التي تعزز من أمته وإستحقارها. وللداخلية إصدارات خاصة بها، منها ماهو خاص بمكافحة المخدرات، ومنها إصدارات خاصة بأنشطة وزارة الداخلية. ناهيك عن تعاونها المستمر والتعاون مع كل من وزارة الإعلام والصحة والإدارة العامة للجمارك.

كما أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت أقامت "نفائس" وهو المشروع القمي لتحفيز العبادات. وهو يعتبر مشروع إعلامي قمي يهدف إلى التعريف بالعبادات وأهميتها حتى يقبلها أفراد المجتمع مع غرس المفاهيم والقيم والمثل والعادات العامة المستمدة من ثواب أمتمنا الإسلامية ومنهجها الهام من الكتاب والسنة بقصد تعزيز الهوية الإسلامية والعربيّة لمجتمع النظاه والسلوكيات الطارئة على مجتمعنا.

وحي أن العبادات أظهر تعبير لعقدة أي مجتمع والعبادات في الإسلام تشكل أركان الإسلام وتعبر عن سماته في أي مجتمع متواجد فيه المسلمون، إضافة إلى كونها مجتمعية تشكل أركان الإسلام فإن إنشار هذه العبادات يصعب المجتمع بصيغة إسلامية هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المضمون فكلما أقرب المجتمع من العبادات وتفاعل معها فأن ذلك يعكس إيجابياً على سلوك الأفراد في هذا المجتمع وتخفيف المشاكل الاجتماعية والنفسية وتحصص أو تتقدم معدلات العنف والجريمة. (88)

وقد قامت نفائس بإطلاق حملات إعلانية مثل "أكمل بعد الصلاة" والتي تهدف إلى تعزيز دور وزارة الأوقاف مثل ممثلة بإدارة الإعلام الدينية ودورها التوعوي في المجتمع والإستمرار في تقديم وسائل توعوية مبتكرة وعصرية وتعزيز دور الصلاة بشكل خاص والعبادات بشكل عام كقيمتهما أخلاقية إصلاحية داخل المجتمع.

ولم تقتصر النوعية الأمنية في دولة الكويت لدى الجهات الرسمية إما هناك مماذج أهلية خاصة، هدفها تقديم النوعيات الأمنية وتعزيز الأخلاق الحميدة لدى فئات المجتمع. فمنها مشروع "غراس" وهو مشروع توعوي طويل الأمد، يهدف إلى تعزيز منظومة
القيم المرتبطة. محاولة قضية المخدرات عبر حملات إعلامية وإعلامية مصممة بشكل علمي
مدروس. غرس هو نتاج شراكة إستراتيجية بين عدة جهات ومؤسسات مهتمة بالشأن
المجتمعي في عام 1999. النتت إعداد مجموعة من المؤسسات الوطنية على توقيع
برتوكول التعاون الإعلامي لمقاومة من المخدرات ليكون وعاء مالياً يضمن إستمرارية
الانفجار على المشروع الوقائي.

إن غرس هدف إلى بناء صور قومي يحمي المجتمع من آفة المخدرات، وتشكل
مصدر تعريفي طويل الأمد يحقق مفهوم الإستمرارية في التأثير الوحشي وصياغة خطاب
إعلامي جديد يحاكي طبيعة الشرائح المستهدفة وعوامل التأثير فيها.
كما تقوم على توفير أداة علمية للمجتمع تمكنه من قياس قدرته على حل مشكلة
المخدرات، وإيجاد مرجعية معرفية لأفراد الأسرة تمكنهم من التعامل مع المشكلة والتصدي
لها بمعكراً، وحقق البعد التكامل بين الجهود الرسمي والأهلي في مواجهة المخدرات.

وأخيراً إبراز دور الجهات المتصدبة لمشكلة المخدرات (69).

أيضاً هناك جمعية بشائر الضياء التي تأسست عام 1993م وقامت بتبني أعمال
خبرية في إطار معالجتها لموضوع الإدمان على المخدرات والمسكرات. وهي تعمل لتقنية
المجتمع من آفة الإدمان على المخدرات، ومعالجة وتأهيل الراغبين في التوبة من هذه الآفة
المدمرة، ورعاية أسر التابين، ومساندتهم المعيشية.

فاللحظة تنطلق من نظرية ( بالإدمان نغضي على الإدمان) وتقدم نموذجاً علاجياً
متكاملاً لهذه المشكلة تقوم على الأساس الإسلامي النابع من ديننا الإسلامي الحنيف يعتمد
على تقوية الجانب الإيماني عند المدين بعد الإفلاس عن المخدرات أو المسكرات والتوبة إلى
الله من هذه المعصية (70).

وهناك مشروع "ركاز" وهو أيضاً مشروع إعلامي يعمل على التوعية بالمبادئ
الأصيلة والعمل على الحد من الظواهر الأخلاقية الدخيلة على المجتمع الكويتي المحافظ من
خلال توجيه خطاب إعلامي مناسب لشرائح الشباب وترسيخها الترسخ الجيد. الدعوـ
إلى الإعتزاز والمتمسك والرجوع إلى مبادئنا وتراثنا الأصيل. ويهدف ركاز على معالجة
الظواهر الأخلاقية الدخيلة على المجتمع الكويتي المحافظ وتوعية الشباب والشباب بخطر
تلك الظواهر. وقامت بحملات كثيرة مثل "على راسى"، والآتي راقي بأخلاقى، و"يازين قيمنا"، و"يعمجي حياتك" (71).

وأيضا "ليباك" وهي تعني مركز لودان لإنجازات الشباب من الجنسين (16 - 23 عاما)، وهي مؤسسة غير ربحية وهدف البرنامج إلى تحقيق مدى عشر هدف من طرح البرامج الهادفة للشباب وتأهيل وصقل شخصيتهم الابروض المناصب القيادية، ونشر مفاهيم وقيم إنسانية وتوجيه الشباب لدراسة التخصصات التي تتعلق بها سوق العمل، وترسيخ قيمة وأهمية العمل اليدوي وتشجيع الشباب ودعمهم لإمتهان الحرف اليدوية، وكذلك خلق وعي شبابي بقضايا ومشاكل جيله ومجتمعه عن طريق فلسفة توعوية حديثة (72).

ثانيا: ضرورة إنشاء إدارة شرطة متميزة في دولة الكويت:

بعد الإطلاع على تجربة الغرب في تطبيق الشرطة المجتمعية، وبعد النجاحات المبهرة لهذا النوع من الشركات، يتعين على دولة الكويت أن تقيم هذا النوع من الشراكة وإنشاء إدارة تابعة لوزارة الداخلية الكويتية. فأساسة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أقامت هذا النوع من الشراكة، وأسوبه تجربة مملكة البحرين أيضا، والتطبيق الجزئي للمملكة العربية السعودية في مكة المكرمة بجاند ضرورة إنشاء شرطة المجتمع.

فمشروع الشرطة المجتمعية في إطار المفهوم الجديد للعمل الشرطي التقليدي الذي يسبق الحداث الأممي والذي يقوم على المعلومات الدقيقة الناتجة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات الشرطة والأمن تعتبر فلسفة جديدة لإد نتفيدها في دولة الكويت. فمن الضروري تطبيق فلسفة تنظيمية وإستراتيجية قوامها افتتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحليل مشاكل حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤولية مفهوم شامل وجهد طوعي صادق.

شرطة المجتمعية ليست بديلا للشرطة التقليدية لكنها مكملة لها لتنفيذ القانون من خلال إيصال المعلومة الصحيحة وبالسرعة الممكنة والتحرك الفوري للجهات المختصة مما يعكس تغيرا نحو ثقافة الأعمال الشرطية بالتعاون المشترك بين الطرفين مستعرا واجبات الشرطة المجتمعية والتي منها جميع المعلومات عن الظواهر الجريمة والآفات الاجتماعية وعن
الأشخاص المعتدين على مخالفات القوانين وارتكاب الجريمة وتعمير هذه المعلومات للمجاهين المحليين للاشتراك مستقبلاً مع المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات محل مشكلات أمنية وأخرى إقتصادية وإنسانية ونشر وعي عام لدى المجتمع بدور الشروطة المجتمعية وأهميتها.

إن الشروطة المجتمعية هي إشراك حقيقي للمواطن في العملية الأمنية ليكون قادراً على حل الكثير من المشكلات الأمنية بنفسه من خلال التعاون مع رجل الأمن العام بخلق شراكة حقيقية بين الطرفين تقوم على الثقة والاحترام المتبادل لتحقيق فلسفة واستراتيجية الأمن العام المفيدة لحماية أرواح وأعراض ومنشآت المواطنين.

وتعتمد على أسلوب الوقائي أو تعتمد على إستراتيجية منع الجريمة، فإن الشروطة المجتمعية تعتبر الأفضل، لأنه ينطوي هيكلاً بسيطاً من الشراكة، كما أن الشركاء يبتكرون الإشراك من خلال عضوية بسيطة ولا تتطلب أن يتم الإشراك من خلال مؤسسات أو منظمات.

بل أن الأهم من هذا فإنهما يساهمان على تحسين العلاقة بين الجهاز الأمني والمجتمع، ويتقدم على معالجة الأسباب الجريمة ومنع وقوعها. وأيضاً فهي تعزز رعاية الشباب وتوجيههم للطرق السليمة. وتهدف أيضاً الشروطة المجتمعية إلى تحقيق أوضاع المجتمع الإقتصادية.

ومن مستوى النتائج ينصب على الفرد والمجتمع وأيضا النظام العام كله.

إن الوقاية من الجريمة ومكافحتها تبدأ من خلال تحديد الظروف البيئية والاجتماعية التي تساعده على تنفيذ السلوك الإجرامي وعلي أجهزة الشرطة أن تدرك الهدف الأساسي لعملها الإحترافي وهو الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وبالتالي فإن جهاز الشرطة يعمل في محيط ينغي أن تتضمن فيه الجهود التضامنية الرسمية والشعبية والعمل تحت مظلة واحدة لمساعدة القضية الأمنية ومن هنا نبتضو ضرورة تنفيذ الشروطة المجتمعية في دولة الكويت والتي تبني في الأساس على الشراكة بين الشرطة والمجتمع.
ثالثا: خطة مشروع "المشاركة الوطنية من أجل كويت آمنة":

الهدف:

يهدف مشروع "المشاركة الوطنية من أجل كويت آمنة" الذي يجب أن تتبناه وزارة الداخلية الكويتية لخلق مناخ تعاوني تكافلي لمناهضة الجريمة وتعزيز الأمن والأمان من خلال إشراك كافة قطاعات المجتمع وأفراده.

النطاق الجغرافي:

يتم تنفيذ هذا المشروع في محافظة واحدة كبداية لتنفيذ المشروع، تم اختيار محافظة حولي لأها الأكثر عرضة للجريمة، ولأها تحتوي على أعلى عدد من الوافدين، كما أُما تحتوي على مناطق سكنية وتجارية في نفس الوقت. لLETTEين وذلك بالتنسيق والتعاون الكامل مع مؤسسات المجتمع وأفراد المجتمع بتلك المحافظة.

محاور المشروع:

- تعزيز الوعي الأمني مع التركيز على دور المجتمع الأمني وضرورة الاستقرار.
- إنشاء الهيكل الإداري ووضع النظام المالي وإقرارها.
- إصدار القوانين المنظمة وقرارات التشريكي لإشراك مؤسسات الشراكة المجتمعية.
- تدريب المجتمع المدني على المستوى المحلي وحديثة على القيام بدوره الأمين وذلك هدف تكوين شراكة مجتمعية حقيقية تسند الأجهزة الأمنية الرسمية في تحقيق الأمن.
- تكوين شبكة من القادة المحليين ليصبحوا دعماً مؤثرين في الدعوة إلى تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل الحد من الجريمة ومنعها.
- تنفيذ حملات إعلامية متكاملة تركز على تغيير السلوك الالخلاق لدى أفراد المجتمع ويقاص تأثير هذه الحملة بناءً على مؤشرات محددة.
- تنفيذ برنامج عمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني يهدف إلى تعزيز المجتمع المحلي

- ليصبح أكثر إجابة في تحقيق دوره الأمني ويعزز أكثر دور الأسرة والمدرسة في المجتمع.

- تصميم مواد إعلامية للمجتمع المحلي برسائل محددة للتشجيع على عملية المشاركة.

- والتفاعل مع الأجهزة الأمنية.

- تقييم وتابعة المشروع في المحافظة المختارة وذلك في إطار قياس مدى تأثير الأنشطة

- على تغيير سلوكي للمجتمع المحلي وانخفاض معدل الجريمة فيها.

- - إستخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل الإتصال الحديثة على المستوى المحلي لدعم

- السياسات الأمنية ولتسهيل نقل تجربة المشروع من المستوى المحافظة الواحدة إلى تعميمها

- على كل محافظات الدولة.

الفئات المستهدفة:

- يستهدف المشروع المجتمعات المحلية على مستوى المحافظة وذلك من أجل تعزيز

- المجتمع المحلي (قيادة محلية - قيادات دينية - قيادات نسائية - قيادات طبية - جماعات

- التنمية المجتمعية والشخصيات المؤثرة ليكونوا مجموعات ضاغطة تؤثر إيجابًا على تفعيل

- الشراكة المجتمعية). ويسعى المشروع على العمل على تحقيق أفضل النتائج الأمنية

- بالإشراف مع أفراد المجتمع ومؤسساتاته.

شكل المشروع:

- يعتبر المشروع نموذج للشراكة بين وزارة الداخلية الكويتية ومؤسسات المجتمع

- المدني وأفراد المجتمع الذين سبق لها الخبرة في مجال مكافحة الجريمة وتعزيز السلوك السوي

- وذلك على مستوى التنفيذ في المحافظة المختارة.

خطوات اختيار مؤسسات المجتمع المدني:

- يتم تحضير طلب عرض من قبل الفريق الفني للمشروع في وزارة الداخلية يشمل

- توضيح سابق لهدف الشراكة المجتمعية وضرورتها وإكمالاً لمسيرة الإخبارات المحلية للوزارة.
ثم وضع خطة عمل مقترحة لتنفيذ المشروع بهدف معرفة فكر ورؤية وزارة الداخلية الكويتية للفكرة الشراكية المجتمعية والمداخل والإتجاهات المختلفة التي ستسهم وزارة الداخلية الكويتية في التنفيذ بالإضافة إلى ميزانية المشروع المقترحة. وبعدها إرسال العرض لأكبر عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الجريمة.

إختيار مواقع التنفيذ:

المناطق الأكثر عرضة للجريمة في المحافظة المختارة

أولاً: مرحلة الدراسة والتخطيط:

1. دراسة المنطقة من حيث طبيعتها وحاجاتها والتركيزة الاجتماعية فيها.
2. تحليل الطابع النفسي والاجتماعي في المنطقة.
3. التعرف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.
4. تحديد حاجات المنطقة ومتطلباتها.
5. التعرف على الكفاءات الفاعلة فيها.
6. تعيين مؤسساتها المجتمعية، ومحاولة الإتصال فيها.
7. بناء برامج الشراكة بصورة أولية.
8. تقدم برامج الشراكة وتشجيع الكفاءات للدخول فيه من خلال وسائل الإعلام.
9. تفعيل دور المؤسسات المجتمعية الأخرى والأفراد للمشاركة.
10. البحث عن الاستراتيجية المناسبة للمنطقة والبدء في تنفيذها.
11. حصر كافة المعلومات المتعلقة بالمشروع وتوضيح أهدافه وغاياته وأهميته للمستهدفين.
12. تحديد الشركاء، والمؤيدين من شخصيات ومؤسسات وطنية.
13. الترويج للمشروع عن طريق ببيان جذاب وعوائدها الاجتماعية.
الدراسة الكيفية عن المنطقة التي تم اختيارها

1- تغير أي سلوك يحتاج إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى إتخاذ هذا السلوك وكأنه أمر مسلم به في حياتنا لذا فمن الضروري على المشروع معرفة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل الجريمة وحدودها. وعلى فإنه من الضروري أن يتم اختيار مؤسسة مدنية أهلية للقيام بالدراسة حيث أن المشروع يستهدف تدعيم مؤسسات المجتمع المدني وأيضاً للاستفادة من أراء وتوجهات ووصفات المؤسسة الواقع عليها اختيار للقيام بالدراسة مما يضيف لوزارة الداخلية الكويتية شكل وأساليب عمل مؤسسات المجتمع المدني تجاه مكافحة الجريمة.

2- القيام بتدريب المتطوعين والقائمين في المؤسسات المدنية من قبل وزارة الداخلية الكويتية على المحددات التالية:

- الغرض من الشراكة المجتمعية.
- الدخول إلى المجتمع.
- معين البحث العلمي.
- البيانات والمؤشرات.
- المقابلات.
- التواصل ، الإرشاد.
- التدريب على أساليب جمع البيانات.
- الملاحظة والتسجيل.

3- يتم إجراء مجموعات نقاش في المحافظة المتفرقة والعقارات الشخصية للسيدات والرجال من الفئات العمرية المختلفة بقصد التعرف على إجتياحهم الأمني ووجهات نظرهم المختلفة حول عملية الشراكة المجتمعية وضرورة تفعيلها.

4- القيام بعمل تقييم مبدئي من قبل وزارة الداخلية الكويتية بشكل دوري ومنظم كل سنتين - عמרי المشروع المقترح - مؤسسات المجتمع المدني في المحافظة
المختارة، والعمل على إعداد تقارير الإنجاز والإعلام والإعلام المستمر والتوثيق الدقيق لمشروع الشراكة، وإبراز المشروع في صور مراحله الأولية وفي صورته النهائية.

آليات المشروع: يقترح لعمل المشروع أن توضع له آليات مختلفة لتنفيذ الأنشطة وهي:

- مجموعة السياسات التي يشكل أعضاءها ممثلو الوزارات المعنية (8 وزارات مقررة
  وهم وزارة الداخلية - وزارة الإعلام - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - وزارة
  الأوقاف والشؤون الإسلامية - وزارة الصحة - وزارة التربية - وزارة التعليم العالي -
  وزارة التجارة والصناعة) والهدف منها تنسيق وتوحيد الجهود الحكومية في إطار هذا
  المشروع الوطني.

- مجموعة الإعلام وهي مكونة من قيادات إعلامية وأطباء وعلماء الاجتماع وبعض
  القيادات المؤثرة وتنفذ هذه المجموعة إلى وضع الرسائل الموجهة لدى الجمهور المستهدف
  بكل المستويات في أشكال إعلامية مختلفة سواء إن كانت مرئية مسموعة أو مطبوعة.

- مجموعة العمل لتعزيز الأمن وتطبيق القوانين وهي تشمل كل من هو مهتم بهذه
  العملية وهي تشمل بعض رواد العمل الاجتماعي في مجال مكافحة الجريمة والجهة من
  الشباب وهي ليست مقصورة على أعضاء محدودين حين أن الهدف من مجموعة العمل هو
  تنشيط الحركة المجتمعية نحو هذه الفكرة.
توزيع الأدوار والمسؤوليات في خطة المشروع:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأعمال الخاصة لكل مجموعة عمل مشتركة</th>
<th>الأعمال الخاصة بالمشروع ككل</th>
<th>الدور</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>لا بد من أن تكون الرؤية متماسكة مع كل المطورين.</td>
<td>المواجهة على رؤية واضحة للشراكة المجتمعية حول رسم الأهداف و سبيل تحقيقها.</td>
<td>إنشاء رؤية خاصة للشراكة المجتمعية</td>
</tr>
<tr>
<td>المتماسك من أن وظيفة مجموعة العمل متماسكة وفقاً لهدف المشروع.</td>
<td>معرفة الإطار التشريعي للشراكة المجتمعية.</td>
<td>توضيح الوظائف والمساندات</td>
</tr>
<tr>
<td>وضع قائمة لإستراتيجيات والسياسات المرتبطة بقضايا تخفيف نسب الجريمة.</td>
<td>فهم العلاقات بين الجريمة والمجال الداخلي في حدود عمل كل مجموعة عمل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تطوير الإجراءات لتنظيم السياسات الداخلية مع سياسات الشراكة المجتمعية.</td>
<td>المواجهة على عمل إطار بين الشركاء لبدء العمل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاستفادة من خبرات الشركاء الآخرون.</td>
<td>تطوير قائمة النقاط الرئيسية ومناطق العمل، مع وضع تصورات للأداء والنتائج لكل مجموعة عمل على حدة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ضم هدف تخفيف الجريمة في الإطار الاستراتيجي لكل مجموعة.</td>
<td>تفقد المناطق التي تكلفها بها كل مجموعة عمل، وبحث كيفية تخفيف الإرهاق في العمل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تعيين شخص يتحمل مسؤولية الشراكة والعضوية والأعمال. (يجب أن يكون شخص ذو مؤهلات عالية ليستطيع أن يتخذ القرارات).</td>
<td>قبول الآلية الميكانيكية للتعاون والإسهام عبر كل مجموعات العمل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عمل خطة تطويرية مستمرة ومفصلة.</td>
<td>تطوير إطار تقاسم وتوزيع المعلومات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>تقديم التدريبات المناسبة للموظفين لدى اللجان الشركية التي ستشارك في الشراكة المجتمعية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المسمى الملازم للمشتركة من حيث الموارد المالية والبشرية والمعنوانين.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>---</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وضع ميزانية لكل الشركاء المساهمين.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تعيين المعدات والموارد المالية والبشرية اللازمة.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأياد من أن المشتركة لديها الموارد الملازم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تكوين هيكل واضح مع كل التفاصيل اللازمة.</td>
</tr>
<tr>
<td>تكوين مجموعات إدارية للقيادة قضايا ملحوظة واضحة للوظائف والمسؤوليات المتناقل عليها في المشتركة بشكل عام.</td>
</tr>
<tr>
<td>فتح جمعيات تشاركية مع وسائل الإعلام والجمهور (إلا فيما يتعلق بالأمور السرية).</td>
</tr>
<tr>
<td>إنشاء خطوط واضحة للمؤسسات.</td>
</tr>
<tr>
<td>إنشاء إجراءات واضحة لإتخاذ القرار، بحيث أن هذه القرارات قد أخذت عند مستويات معينة، مما يجعل الإجراءات مفهومة وقل إختلاف وجهات النظر بين الحشكة المشتركة بدون تعطيل.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>إنشاء هيكل الشراكة المجتمعية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إرسال نائب تمثيلي لكل الاجتماع.</td>
</tr>
<tr>
<td>تعيين متطوع رئيسي مختص لتقاسم المعلومات مع الشراكة.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>إنشاء عملية الشراكة المละمة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ترتيب إجتماعات دورية في أيام تاسب كل الشراكة ويعمل عنها بمدة كافية.</td>
</tr>
<tr>
<td>المقابلة كتابية ونشر الخطة المتكاملة مع إيجابيتها على الفترة الزمنية وقائمة المسؤولين.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
|العمل بمبادئ الإدارة في عمل الشراكة.
<table>
<thead>
<tr>
<th>إنشاء ثقافة خاصة للشراكة وإبصارًا للغايات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>- ضمان إنتاج المعلومات المشتركة وإستراتيجيات التدريب والبروتوكولات.</td>
</tr>
<tr>
<td>- ضمان أن إطارات إتخاذ القرار عند كل اللجان تأخذ بالحسبان الجريمة وإخلال الأمن.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>إنشاء أنظمة الإتصالات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>- تطوير وتنفيذ إستراتيجية الإتصالات الداخلية لإيصال قرارات الشراكة وآدابها لكل المتطوعين.</td>
</tr>
<tr>
<td>- قبول شخصية التعاون للشراكة واستخدامها بشكل مثلى.</td>
</tr>
<tr>
<td>- تطوير وتنفيذ إستراتيجية الإتصالات الخارجية مع مسؤول معين. وهذه يمكن أن تغطي كل من العلاقات الإعلامية والإتصال المباشر للجمهور.</td>
</tr>
<tr>
<td>- التأكد من أن كل معدات الإتصالات تعد بعدة لغات، وتخطى واضح ليستفيد منها المواطنين والمقيمين.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>تنفيذ نظام المراجعة السنوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>- القيام بعمل مراجعة سنوية في المساهمة في المراجعة السنوية.</td>
</tr>
<tr>
<td>- تقديم بعمل مراجعة سنوية في حدود فترة زمنية معينة.</td>
</tr>
<tr>
<td>- إدراج النصائح الناتجة من المراجعة في الخطط المستقبلية.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
رابعاً: مدى إمكانية تطبيق خطة المشروع على بقية دول الخليج:

نظرًا للتقارب الفكري والثقافي والاجتماعي بين دول الخليج، ونظرًا للتشابه الكبير

في الظروف الاجتماعية والدينية والاقتصادية بين دول المنطقة، فإن عملية تطبيق

الشراكة المجتمعية التي تم تصوّرها في دولة الكويت يمكن تطبيقها في بقية دول المنطقة. وإن

كانت جميعة الشراكة المجتمعية قد تم تطبيقها في بعض مدن الخليج وفي دول مختلفة، إلا أن

عمر التجربة يعتبر قصير للغاية لذا فإن تقييم هذه العملية تعتبر تسرعًا وحكم قد يكلف

التجربة كلهًا للموقع في أبعاد التشاؤم والفشل.

إن ما قامت به شركة أبوظبي على سبيل المثال حول تأسيس إدارة شرطة

مجتمعية يعتبر حين هذه الاحتكاكة خطوة جريئة وتفجر كلي في شكل و هيكل العمل الأمني.

ولنفس الأمر ينطبق حول قيام شرطة الرياض في المملكة العربية السعودية بناءً أصدقاء

الشراكة والأمثلة تطور. فإن استغلال طاقات الناس وحياتهم وولائهم لبلدهم يعتبر أمرًا في

غاية الأهمية وكل ما تعتباه وزارات الداخلية هو المضي قدمًا لإنشاء هذا النوع من العمل

الأمني للمشاركة مع المواطنين من أجل تحقيق وينيدي الأمن في المنطقة. فدراسة

الاحتياجات وتحديد الأولويات في المنطقة مع وجود إحصائيات دقيقة ومعلومات مؤكدة

تسهل تطبيق العملية وتجعل عملية تنفيذها مرنة وسريعة.

إن إمكانات تطبيق الفكرة المشار إليها، تتمتع بخطوات قوية في أغلب دول

الخليج لتمنعها بعوامل مشتركة لا يمكن إغفال أهميتها كدليل الواضح والوحدة الجغرافية

المتصلة والتقاليد المحافظة بشكل عام وتواجد الإمكانات التي تسهم بتطبيق فكرة إنشاء

شرطة مجتمعية مساعدة ومكلفة لمهام وزارات الداخلية لدول الخليج. وتجدر الإشارة إلى أن

بعض التجارب في هذا المجال قد نجحت نجاحًا ملحوًا ويكشف لها الجرأة في تغيير شكل

العمل الأمني وكشراكة المجتمع في العملية الأمنية.

لكن لا يمكن إقلاع أي مجهد كما هو مطلوب في أي دولة وتنفيذها في دولة أخرى

وزرعه في مجتمع آخر، لمها تشاكل الظروف الاجتماعية والاقتصادية وหมอ وصلت

المرحلة المتقدمة من الإندماج والتكامل، فالأمر ستظل تحمل خصوصية مجتمع خاص فيها. لأن

كل مجتمع له سماته وخصوصيته وتراميه الثقافي واتكيه النظامي الخاص الذي يجعل منه
مجتمع يتطلب إحتياجات معينة ويجتاز إلى حلول خاصية لا يفهمها ولا يعرفها إلا أصحاب الشأن.
فلا يمكن أن نغفل أن نشاط وعمل المجتمع المدني مختلف من دولة خليجية لأخرى، ومن العناصر أن هناك تفاوتاً في نشاط وفاعلية وتأثير المؤسسات الدينية والاجتماعية والإقتصادية من دولة خليجية لأخرى. فتجربة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودورها البارز في تقويم سلوكيات المجتمع السعودي وعمق دواوينها المعمودية يرقد تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية وخلق وتنشيط أخلاق الساكنة بعداً روحياً سامياً في نفوس المواطنين السعوديين قد ساعده وشكل مفتاح تقليل نسبة الجريمة في المملكة العربية السعودية وهذا لا يعني إمكانية تطبيق تجربة الهيئة نفسها في دولة خليجية أخرى. وفي المقابل فإن الإنجازات النوعية المدنية التي تستغل طاقات الشباب في أعمال معينة من الجنسين كمشروع لولاية في الكويت مثلا الناتج عن جهد وتطوير ذاتي وخاص لا يمكن أن تقومه أي مدينة خليجية في دول أخرى بنفس الصورة و بنفس الأسلوب. من هنا لا بد أن نشير إلى خاصية كل دولة خليجية بل كل مدينة إن صبح التعبير.
أيضاً إنفتاح المجتمع وقبوله للفكرة مشاركة المرأة في حفظ الأمن مثلا قد ينجح في مدن ولا لن تنجح في مدن أخرى في نفس الدولة. فهناك مدن يغلب عليها الطابع المتشدد وتكون التنقليبين المحافظة ضمن مسيرة على السلوكي العام لهذه المدينة والتي تضمن بالنهاية بنجاح عملية مشاركة المرأة أمراً بعيد المنال. في المقابل يوجد مدن أخرى في ذات الدولة تكون أكثر إقتصاديا وتقبل للفكرة مشاركة المرأة في حفظ الأمن مع الأجهزة الأمنية.
وهذا يؤكد أن إستحالة أي حل خارجي دون إدخال تعديلات عليه يجعله صالحاً للتنفيذ والتطبيق وفقاً لخصوصية كل مجتمع وكل منطقه وتأكد أيضاً على أن الحلول الخلافة لكل مجتمع هو الأجدر والأفضل.
الحافرة...

في ظل إزدياد معدل الجرائم في الدول، وفي ظل تنوع أشكال وآساليب الجرائم، تظل المجتمعات تسعى جاهدة لحماية هذا الخلل والبحث عن بيئة آمنة ومستقرة لتنعم كل فرد بالطمأنينة في حياته اليومية. ولعل منذ قدم الآله كانت الأجهزة الأمنية الرسمية هي الموطن بهذا الدور، ولكن بسبب تصاعد معدلات الجرائم وتنوعها، ومع تطور التكنولوجيا في العقود الأخيرة قامت الدول الغربية بإصدارات شكل وعمل الشرطة، وبدأت بإشراك شرائح المجتمع لكي تقوم بدورها الأمني وتساعد وتتكافف مع الأجهزة الرسمية بغية منع الجريمة ونشر الأمن والأمان.

هذا الأسلوب الإستباقي والوقائي بدأ ينتشر في عدد كبير من دول العالم، لأن هذا الأسلوب الجديد قد سجل إنجازات ونجاحات متعددة، كما أن اختلاف البدائل والثقافات من دولة إلى دولة أدى إلى تنوع في شكل وأسلوب هذا النهج الجديد في العملية الأمنية.

فمن خلال استعراض كافة النظريات، والأشكال، والأسلوب الوقائي للمنع الجريمة.

ينضح أن الحلول المحلية لكل مجتمع هو الأحرج والأفضل. فلا يمكن نقل أي مشروع أو خطة كما هي مطابقة في أي دولة وتثبيتها في دولة أخرى ورغمها في مجتمع ذو ثقافات وحضارات أخرى. لأن كل مجتمع له سماته وخصوصيته وتركازه الثقافي وهيكله النظامي الخاص الذي يجعل من مجتمع يتطلب إجابة ملموسة وحتاج إلى حلول خاصة لا يفقهها ولا يعلمها إلا أصحاب الفهم.

كما أن الحديث عن المسؤولية المشتركة بين مؤسسات المجتمع الرئيسية والأجهزة الأمنية حول مسألة تعزيز الأمن وتطبيق القوانين بات أمرا في غاية الأهمية. حيث أن واقع العلاقة السلبية ينتقل من عملية الشراكة بين الطرفين، لذا يجب الوقف على أسباب تلك العلاقة والبحث عن سبيل لرفع مستوى التقارب بين الجهتين لزيادة درجات الأمن والاستقرار في المنطقة وتسهيل عملية تكوين الشراكة المجتمعية وتحول المجتمع بكافحة مؤسسات إلى طرف فاعل وشريك حقيقي مع الأجهزة الأمنية الرسمية لتحفيز حدة الجرائم ورفع مستوى الأمن والاستقرار في المجتمع.
إن ضرورة تحديث العمل الأمني بدأت مناقشته في دول مجلس التعاون لدول الخليج.

في السنوات الأخيرة، فخصوصية المجتمع الخليجي بعاداته وتقاليده المحفظة، وخلاله الديموغرافيا كون أن في أغلب دول المنطقة يعدى فيه الوافدون والمقيمون أعداد المواطنين.

يجعل من هذه الفلسفة الحديثة أمرا جديدا يستحق الدراسة والجدية، ويتطلب أن يطبق بشكل و بصورة محلية تناسب مع خصوصياتنا.

إن القناعة التامة التي بدأت تظهر على خطاب الأسّرة الأمنية في الدول الخليجية جعل ضرورة وأهمية مشاركة المجتمع بكافة مؤسساته وشرائحه في العمل الأمني هي أساس عملية الشراكة المجتمعية. فتعزز الأمن والسعي لتنوع المواطنين في عملية تطبيق القوانين والتشريعات لا تنتم من خلال الجهاز الأمني الرسمي فحسب، بل تحتاج لدعم ووقوف المجتمع إلى جانب الجهات الرسمية لكي تحقق أهداف العملية الأمنية.

تنتفوا الدول الخليجية في تتبع هذا النهج الإستباقي، وإحترانا وضع توصيات وخطط عمل لشراكة مجتمعية في دولة الكويت بحسب علمنا ودرايتنا الكافية نحتاج إلى المجتمع الكويتي وأسلوب العمل الأهلي والمجتمع في دولة الكويت. كما أن الدولة بكافة مؤسساتها الرسمية تقدم المعلومات والأرقام بشكل دوري ومتجرد عن الحالة الأمنية والسلامة السكانية وغيرها من البيانات التي تساعدها على تحليل كافة المعلومات الكمية والكيفية في المجتمع للوصول إلى أفضل النماذج والحلول الخاصة بتنقيط الجريمة والحد منها والعمل على تطبيق القوانين في الدولة.

لكن على الرغم من أن الإحصائيات والأرقام الخاصة بالجرائم في دولة الكويت لا تعتبر مفزعة ولا مقلق، فإننا لا نعني إما ليست حاجة إلى تدخل سريع وتجاوز واتشراك مجتمعي للحد منها. فدولة في مساحة دولية كويتية، والحراك المشتركة مع أكثر من دولة، ناهيك عن الحدود البحرية مع الحلف الديمغرافي الواضح تحتاج إلى إستراتيجية آمنة استباقية لحل المشكلات قبل حدوثها، وبحث أسباب الجريمة قبل وقوعها.
المواعيد...

(1) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص. 5.
(2) دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، كلية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص. 14.
(3) المرجع السابق، ص. 15.
(4) محمب حسن سعد، الشرطة ومنع الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص. 20.
(5) خالد بن سعود البشير، مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص. 56.
(6) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص. 78.
(7) الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لندوة "الشرطة المجتمعية" التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، في 26-4-2000، في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية.
(8) المرجع السابق.
(9) المرجع السابق.
(10) عبدالعزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص. 56-57.
(11) إبراهيم بن عبدالرحمن الحيدر، الرؤية المستقبلية للدور الوقائي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكويتية في المنهج التعليمي لـ "الوقاية من الجريمة" ورقة عمل مقدمة لندوة "المجتمع والأمن" بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، الجلسة الرابعة، الورقة الرابعة، 2004.
(12) المرجع السابق.
(13) فهد بن ناصر العبدوي، أهمية الرقابة الذاتية والضبط للأفراد والمجتمعات، جريدة الرياض، 10 أبريل 2005م - العدد 13439.

(14) حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005، ص. 8.

(15) المرجع السابق، ص. 9.

(16) المرجع السابق، ص. 9-10.

(17) فهد بن ناصر العبدوي، أهمية الرقابة الذاتية والضبط للأفراد والمجتمعات، جريدة الرياض، 10 أبريل 2005م - العدد 13439.

(18) ندوة "دور المجتمع المدني في منع الجريمة" التنسيق المستدام ومنع الجريمة: نحو دور فعال للمجتمعات الأهلية في مصر، في إطار الاحتفال بعيد الشرطة 2005، الإدارة العامة للإعلام والعلاقات، أكاديمية الشرطة، القاهرة، ص. 1.

(19) خالد سعود البشير، شرطة الحي والدور الوقائي المطلوب، صحفية الجريدة الإلكترونية، 1 أغسطس 2002.

(20) أماني قنديل، دور المجتمعات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإقليمية، المجلس القومي للمرأة، 2005;

http://www.al-jazirah.com

http://www.ncwegypt.com/_conf/upload/amany_kandil_public_org.doc

(21) راجع:


(22) لمزيد من التفاصيل راجع:


(23) للتفصيل أنظر:


www.crimereduction.gov.uk/learningzone/5isintro.htm

http://europa.eu.int/comm/justice_home/eucpn/practices.html


Community-Oriented Programs

Community Policing Liaison

24
between the police and community, and to change the perception of crime, where they look on them as a part of the community and help them solve problems. At the same time, it has been found that a governance in the police department in this perspective, to implement a clear understanding of the police community, which is a whole the service of the community, to modernize the administrative and technical tools and systems, and to align the services and the requirements of the community and the police.

Mobile Family Services Unit

As a program and a service for the family unit, the second phase of the two phases that have been designed. This program aims to provide services to the community and its service centers that have been designed and developed over a period of 24 hours.

In the case of the second phase, the program has been designed and developed to implement the concept of mobile services through the mobilization of the service centers and the mobilization of the service staff to the needs of the community, and it includes the mobile unit, which includes a number of mobile service centers that can be mobilized to the needs of the community, and the coordination and communication with the police and the law enforcement.

Youth-Oriented Programs

Similarly, the second phase of the two phases has been designed, which is the Kids, Cops and Responsibility program, which targets the youth and aims to develop a new generation of youth who are aware of their rights and responsibilities, and are able to participate in the society and contribute to its development.

Cops and TOPS (Teens on Patrols)

A similar program is the Cops and TOPS (Teens on Patrols) program, which is implemented in the city of San Diego in California, United States, with the aim of providing a new generation of youth who are aware of their rights and responsibilities, and are able to participate in the society and contribute to its development.
Programs Targeted at Other Special Groups

Using Seniors as Police Volunteers

Programs Targeted at Specific Problems

أما آخر الفئات هي البرامج التي تركز على مشكلة محددة  
at Specific Problems  

لمزيد من التفاصيل راجع:


(33) أضواء حول الشرطة المجتمعية، نشرة الجوادات، العدد 82، 21 نوفمبر 2005، موقع وزارة الداخلية السودانية على الإنترنت :  


(34) أنظر:


Community ” (1998) .B.bucqueroux & R. Trojanowicz Cinnciannati, Ohio: ..Ed Policing How to get started”. 2nd .8Anderson Publishing Co. p 1


(32) Anzahl: 32.

(34) Anzahl: 34.


(54) عبدالعزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية : المفهوم والأبعاد ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص. 48.

(55) عبدالكريم بن عبدالرضا الحيبي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 45.

(56) المراجعة السابقة، ص. 48.

(57) عبدالعزيز خزاعلة، الشرطة المجتمعية : المفهوم والأبعاد ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص. 49.

(58) عبدالكريم بن عبدالرضا الحيبي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 41.

(59) حسين إبراهيم ، التدريب في مجال الشرطة، المجلة العربية للتدريب، العدد السادس، رجب، ص 95.

(60) سورة الرعد، الآية 11.

(61) منصور رحماني، الإعجاز التشريعي في مكافحة الجريمة، أنظر : http://55a.net/firas/arabic/index.php?page=show_det&id=254

(62) أديب خضور، أولويات تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وتطوره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص 36.

(63) لمزيد من التفاصيل:

المجموعة الإحصائية السنوية 2003، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير، إدارة الإحصاء، وزارة الداخلية الكويتية.

(65) انظر موقع سفارة دولة الكويت - الملحق الثقافي - بيروت: http://www.kuwaitinfo.net/kwcountr...distance.htm

(66) انظر موقع وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والتعداد على الإنترنت:

(67) كل الأرقام والإحصائيات الخاصة بنسب الجنسيات وأنواعها توجد على موقع وزارة الداخلية الكويتية على الإنترنت:
http://www.moi.gov.kw/portal/varabic

(68) لمزيد من تفاصيل المشروع راجع الموقع الرسمي للفنادق على الإنترنت:
www.nafaess.com

(69) انظر الموقع الرسمي للمشروع التوعوي الوطني لمواجهة من المخدرات:
www.ghiras.com

(70) راجع الموقع الرسمي لجمعية بشائر الخير:
www.bashayerq8.com

(71) راجع الموقع الرسمي لمشروع ركاز لتعزيز الأخلاق:
www.rekaaz.com

(72) انظر الموقع الرسمي لمركز لودان لإنجازات الشباب:
www.loyac.org
قائمة المراجع العربية:

1. حمدي شعبان، الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2005.

2. محيوب حسين سعد، الشرطة ومنع الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2001.


4. الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية، ورقة عمل مقدمة لندوة "الشرطة المجتمعية" التي أقامتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، في 26-4-2000، في مدينة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

5. عبدالعزيز حزاعلا، الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998.

6. ابراهيم بن عبد الرحمن الحيدر، الرؤية المستقبلية للدور الوظيفي للمؤسسات المجتمعية عبر عرض التجربة الكندية في المنهج التعليمي للوقاية من الجريمة، ورقة عمل مقدمة لندوة "المجتمع والأمن" بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض، الجلسة الرابعة، الورقة الرابعة، 2004.

7. ندوة "دور مجتمع المدني في منع الجريمة" التنموية المستدامة ومنع الجريمة: نحو دور فعال للجمعيات الأهلية في مصر، في إطار الاحتفال بعيد الشرطة 2005، الإدارة العامة للإعلام والعلاقات، أكاديمية الشرطة، القاهرة.

8. أماني قنديل، دور المجتمعات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإغاثية، المجلس القومي للمرأة، 2005.

http://www.ncwegypt.com/_conf/upload/amany_kanndil_public_org.doc

9. عبد الكريم بن عبد الله الحربي، دور مشاركة الشباب في دعم الأجهزة الأمنية، مركز الدراسات والبحث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999.


الملاحق
رسم توضيحي للمشروع المقترح